المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2025

مذكرة تقديم

مذكرة تقديم

”إن ما حققناه يعطينا الثقة في الذات، والأمل في المستقبل.

إلا أن التحديات التي تواجه بلادنا، تحتاج إلى المزيد من الجهد واليقظة، وإبداع الحلول، والحكامة في التدبير.

ومن أهم هذه التحديات، إشكالية الماء، التي تزداد حدة بسبب الجفاف، وتأثير التغيرات المناخية، والارتفاع الطبيعي للطلب، إضافة إلى التأخر في إنجاز بعض المشاريع المبرمجة، في إطار السياسة المائية.“

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه
جلالة الملك نصره الله، بتاريخ 29 يوليوز 2024 بمناسبة عيد العرش.

الفهرس

مدخل عام 1

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2025 5

I.1. الإطار المرجعي 5
I.1.1. التوجيهات الملكية السامية 5
I.1.2. حصيلة البرنامج الحكومي برسم الفترة 2021-2024 7
I.2. التوجهات العامة 11

الباب الثاني: المعطيات المرقمة 17

II.1. بنية ميزانية الدولة 17
II.2. النفقات 19
II.2.1. نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) 19
II.2.1.1. نفقات التسيير 20
II.2.1.2. نفقات الاستثمار 24
II.2.1.3. النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي 25
II.2.2. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 25
II.2.3. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة 26
II.2.4. النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل 26
II.3. المـوارد 27
II.3.1. موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل) 27
II.3.1.1. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 28
II.3.1.2. الضرائب غير المباشرة 28
II.3.1.3. الرسـوم الجمركيـة 29
II.3.1.4. رسـوم التسجيـل والتمبـر 29
II.3.1.5. عائـدات أملاك الدولة 29
II.3.1.6. حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة 29
II.3.1.7. حصيلة تفويت مساهمات الدولة 30
II.3.1.8. مـوارد مختلفة 30
II.3.2. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 30
II.3.3. موارد الحسابات الخصوصية للخزينة 30
II.3.4. موارد القـروض المتوسطة و الطويلة الأجل 30
II.4. الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية 31

الباب الثالث: برامج العمل 33

III.1. مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية 33

III.1.1. تعميم الحماية الاجتماعية 33
III.1.1.1. تعميم الحماية الاجتماعية: حصيلة الإنجازات 34
III.1.1.2. التدابير المواكبة لتعميم الحماية الاجتماعية 38
III.1.2. الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية 39
III.1.2.1. تثمين وتعزيز الموارد البشرية 39
III.1.2.2. تأهيل العرض الصحي 39
III.1.2.3. تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية 40
III.1.2.4. وضع نظام معلوماتي مندمج 41
III.1.2.5. آفاق سنة 2025 41
III.1.3. الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم: أساس تعزيز الرأسمال البشري 42
III.1.3.1. مواصلة إصلاح المنظومة التربوية: من أجل تمدرس دامج وتعلم ذو جودة 42
III.1.3.2. التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار: من أجل التميز الأكاديمي وتحفيز البحث العلمي 45
III.1.4. تطوير التكوين المهني 49
III.1.5. دعم القدرة الشرائية للمواطنين 51
III.1.5.1. مواصلة التدابير لمواجهة تداعيات الظرفية الوطنية والدولية على القدرة الشرائية للمواطنين 51
III.1.5.2. الحوار الاجتماعي: آلية لضبط علاقات الشغل وتثمين الرأسمال البشري 52
III.1.6. مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز 53
III.1.7. تنزيل برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة 56
III.1.8. مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي 56
III.1.9. تعزيز العرض السكني وضمان ظروف عيش لائقة 57
III.1.10. حصيلة تنفيذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 60
III.1.11. تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة 62
III.1.12. مواكبة مغاربة العالم 65
III.1.13. تشجيع الثقافة والإعلام 67
III.1.14. مواصلة تنفيذ السياسات الاجتماعية الأخرى 69
III.1.14.1. النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 69
III.1.14.2. تشجيع الشباب 71
III.1.14.3. تشجيع الرياضة 72
III.1.14.4. إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء 74
III.1.14.5. دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير 75
III.2. توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل 76
III.2.1. تعزيز آليات دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار الخاص 76
III.2.1.1. تحسين مناخ الأعمال 76
III.2.1.2. مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار 77
III.2.1.3. تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص 78
III.2.1.4. الإصلاح الشمولي للطلبيات العمومية 80
III.2.1.5. تبسيط المساطر الجمركية ومكافحة الغش 82
III.2.1.6. تحديث الإدارة الجبائية 85
III.2.1.7. تيسير الولوج إلى التمويل 87
III.2.1.8. تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار" 94
III.2.1.9. تعزيز آليات دعم المقاولة 95

2.2.III. النهوض بالتشغيل 97
3.2.III. مواصلة المجهود الاستثماري العمومي 99
1.3.2.III. تدبير الموارد المائية: ورش في صلب أولويات الحكومة 99
2.3.2.III. مواصلة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية 103
3.3.2.III. مواكبة الاستراتيجيات القطاعية 108
3.III. مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية 128
1.3.III. إصلاح منظومة العدالة 128
2.3.III. إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية 130
3.3.III. مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري 134
1.3.3.III. تسريع الجهوية المتقدمة 134
2.3.3.III. اللاتمركز الإداري 137
4.3.III. مواصلة إصلاح الإدارة 138
1.4.3.III. تحسين الخدمات العمومية وتبسيط المساطر الإدارية 138
2.4.3.III. تفعيل ميثاق المرافق العمومية 139
3.4.3.III. تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية 139
5.3.III. مواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى الأخرى 139
1.5.3.III. إصلاح أنظمة التقاعد 139
2.5.3.III. تعزيز الحكامة الأمنية 140
3.5.3.III. الإشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب 140
4.5.3.III. خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 141
5.5.3.III. استراتيجية المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية 142
6.5.3.III. تأطير الحقل الديني 143
4.III. الحفاظ على استدامة المالية العمومية 145
1.4.III. توطيد الإصلاحات المرتبطة بالمالية العمومية 145
1.1.4.III. مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية 145
2.1.4.III. مواصلة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي 147
3.1.4.III. ترسيخ الحكامة والشفافية للمحفظة العمومية 151
2.4.III. استعادة التوازن الميزانياتي 154
1.2.4.III. التحكم في النفقات 155
2.2.4.III. تعبئة الموارد 155
3.4.III. استعادة التوازنات الخارجية 156
1.3.4.III. تعزيز دينامية صادرات المنتجات المصنعة 157
2.3.4.III. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة 157
3.3.4.III. تعبئة التمويلات الخارجية 158
الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025 161
الملاحق

مدخل عام

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2025 في سياق دولي صعب، يتسم بنمو اقتصادي يبقى، رغم كونه إيجابيا، هشا ومتقلبا. فرغم ظهور علامات الانتعاش، يواجه الاقتصاد العالمي، الذي من المتوقع أن يحافظ على نمو في حدود 3,2% برسم سنتي 2024 و2025، صعوبات في استعادة مساره الطبيعي، لاسيما بفعل استمرار التوترات الجيوسياسية التي تؤثر سلبا على الاستقرار في عدة مناطق من العالم، وتتسبب في اضطرابات قوية في أسواق المواد الأولية.

في ظل هذه الظرفية الخاصة، ومع تبني خيار تنويع علاقات التعاون والشراكة مع عدد من الفاعلين الأساسيين داخل نظام تطبعه العولمة، أبان المغرب عن قدرة كبيرة على الصمود وعن حيوية قوية لآليات إنتاجه الوطني، معززة باستراتيجية شاملة للتحديث الاقتصادي، ترتكز على أوراش مهيكلة وإصلاحات قطاعية جريئة من شأنها وضع أسس نمو اقتصادي مستدام وتأكيد مكانة بلادنا في سلاسل القيم العالمية.

وسيتعزز هذا التوجه الإصلاحي، الذي يجسده التطور الملحوظ الذي أحرزه المغرب من خلال مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي تستند توجهاته إلى التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطابان اللذان ألقاهما جلالة الملك نصره الله بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2024، وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 11 أكتوبر 2024. ويركز مشروع قانون المالية، بشكل خاص، على تعزيز نقاط القوة ومعالجة النقائص، بهدف التنزيل الأمثل لمختلف الإصلاحات التي تقودها بلادنا، وترسيخ قدرتها على الصمود الاقتصادي، ومواجهة الصدمات الخارجية المحتملة بشكل مرن وسريع، وذلك على ضوء توصيات النموذج التنموي الجديد والالتزامات التي تضمنها البرنامج الحكومي برسم الفترة 2021-2026.

فضلا عن ذلك، يتزامن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 مع حدث ذي أهمية قصوى ورمزية خاصة في تاريخ المغرب، والمتمثل في الذكرى الخامسة والعشرين لتربع جلالة الملك نصره الله على العرش، الذي يشكل مناسبة سانحة لتسليط الضوء على التقدم والإنجازات التي تم تحقيقها خلال العقدين الأخيرين، تحت القيادة الرشيدة والرؤية المتبصرة لجلالة الملك نصره الله، والتي ساهمت جليا في تحول المشهد الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا وتحديد معالم مساره التنموي.

ووفقا لهذا المسار، تؤكد الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، التزامها بمواصلة عملها ومضاعفة جهودها بشكل منتظم من أجل بلورة مخطط من شأنه أن يحقق لبلادنا نموا مهما وتطورا شاملا وأكثر إنصافا وفقا للرؤية المتبصرة لجلالة الملك. وقد تم تجسيد هذه المجهودات من خلال حصيلة عمل نصف الولاية الحكومية للفترة 2021-2024 التي تسلط الضوء على التقدم الملموس والإنجازات المحققة في العديد من المجالات، كالحماية الاجتماعية والولوج إلى تعليم ذي جودة وإنعاش التشغيل وتعزيز دينامية الاستثمار. ويتبين من خلال هذه الحصيلة، ليس فقط عزم الحكومة على مواجهة التحديات الحالية، ولكن أيضا قدرتها على وضع سياسات فعالة من شأنها أن تحقق تحسنا ملموسا لظروف عيش المواطنين وتضمن مستقبلا واعدا لبلادنا.

في إطار هذه الدينامية، تم، في شتنبر 2024، تنظيم الإحصاء العام للسكان والسكنى في نسخته السابعة. وتعتبر هذه العملية مبادرة استراتيجية مهمة ستمكن، استنادا إلى معطيات ديمغرافية وسوسيو-اقتصادية محينة ودقيقة، من استهداف حاجيات المواطنين واستشراف تطورها ووضع السياسات العمومية الملائمة.

من جهة أخرى، يتميز سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 باختيار المغرب لاحتضان كأس أمم إفريقيا لكرة القدم 2025 وترشيحه لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030. ولا يعكس احتضان هذين الحدثين الرياضيين الكبيرين

مكانة المملكة كقطب للاستقرار والدينامية الاقتصادية فحسب، بل يشكل كذلك فرصة استراتيجية تضع المغرب في قلب الساحة الدولية كوجهة متميزة، مما يساهم في تعزيز جاذبيته في مجال الاستثمار وتحفيز نموه الاقتصادي والترويج لصورته وثقافته وتراثه التاريخي.

ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة عاقدة العزم، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على مواصلة الجهود المبذولة في مجال تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، ولاسيما من خلال تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية. ولتحقيق ذلك، بذلت الحكومة جهوداً مهمة توجت بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. واستمرارا لهذه الدينامية، ستواصل الحكومة التفعيل التدريجي لنظام الدعم الاجتماعي المباشر، الذي تم إطلاقه شهر دجنبر 2023، مع الحرص على تسريع تفعيل منظومة استهداف الأسر المعوزة، عبر التنزيل الفعال للسجل الاجتماعي الموحد.

وسيَتوّج استكمال هذا الورش الملكي، ابتداءً من سنة 2025، من خلال تعميم الحماية الاجتماعية بمفهومها الواسع، عبر وضع الإطار التشريعي والتنظيمي الذي سيمكن من توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة كل شخص يزاول شغلا قارا.

بالإضافة إلى ذلك، ولضمان إنجاح هذا الورش الملكي الكبير، تلتزم الحكومة بمواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، بهدف توفير خدمات صحية ذات جودة للمواطنين، من خلال تأهيل العرض الصحي، وتثمين وتعزيز الموارد البشرية، وإحداث نظام معلوماتي مندمج. وفيما يتعلق بحكامة هذه المنظومة، ستشرع الحكومة في تفعيل المجموعات الصحية الترابية، والهيئة العليا للصحة، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

ومن جهة أخرى، وباعتباره ركيزة أساسية لبناء الدولة الاجتماعية، يشكل إصلاح المنظومة التربوية أولوية أساسية للحكومة، من أجل ضمان تمدرس شامل وتعلم ذي جودة. ففيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، فإن التدابير المبرمجة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025 تندرج في إطار مواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار "Pacte ESRI 2030"، وذلك من خلال الاستجابة لحاجيات القطاعات ذات الأولوية في ميدان تكوين الكفاءات، والعمل على إحداث مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة. وفي نفس السياق، ستمكن مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، من الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وتحسين قابلية تشغيل الشباب.

بالموازاة مع ذلك، وفي ظل سياق تطبعه تقلبات الأسعار العالمية، ستحرص الحكومة على مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال استمرارها في اتخاذ التدابير الرامية للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتضخم ومواجهة آثار الجفاف، بالإضافة إلى تفعيل التزامات الحوار الاجتماعي التي تهدف إلى تعزيز المسلسل الديمقراطي والسلم الاجتماعي، وفق رؤية مستدامة وذات مصداقية. هذا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ستكثف الحكومة جهودها لتسريع تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز. كما ستحرص على التفعيل السريع لبرنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة.

وعلى مستوى الاستثمار، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى الرفع من حصة الاستثمار الخاص إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق سنة 2035، ستواصل الحكومة تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار بهدف مواجهة تحدي العدالة الترابية فيما يتعلق بجذب الاستثمارات وتعزيز مكانة بلادنا في سلاسل القيم العالمية، مع إيلاء أهمية بالغة

لإحداث فرص الشغل وتحقيق ديناميتها، حيث سيتم، في نفس الإطار، إحداث المرصد الوطني للاستثمار، ومواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، فضلا عن تحسين مناخ الأعمال.

واستناداً إلى هذه الدينامية، ستولي كذلك الحكومة، أهمية لدعم الاستثمار العمومي ومواصلة الإصلاحات الاستراتيجية والأوراش الكبرى التي تم إطلاقها. وسيتم، في هذا الإطار، إيلاء أهمية خاصة لتدبير الموارد المائية، وذلك وفقا للرؤية الملكية السامية التي تقوم على اعتماد مقاربة استباقية لتقويم السياسة المائية بالمغرب، بهدف ملاءمتها بفعالية أكبر مع مناخ أصبح أكثر تعقيدا. وقد تم، في هذا السياق، اعتماد عدة تدابير استراتيجية مندمجة، لاسيما تلك المتعلقة بالتنزيل الأمثل لمختلف مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، وتسريع وتيرة تنفيذ خارطة الطريق لمشاريع تحلية مياه البحر.

وتوجد الاستراتيجية الطاقية، بدورها، في صلب الأوراش ذات الأولوية للمغرب، بالتركيز بشكل خاص على الانتقال نحو الطاقات النظيفة وتطوير المشاريع المرتبطة بقطاع الهيدروجين الأخضر، وذلك بهدف تثمين موارد بلادنا وتلبية حاجيات المستثمرين والأسواق الدولية.

وفي سياق آخر، ستواصل الحكومة تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة، واستراتيجية التحول الرقمي "المغرب الرقمي 2030". كما سيتم إيلاء عناية خاصة لتنفيذ المشاريع الكبرى التي تندرج في إطار تحضير بلادنا لاحتضان كأس العالم 2030، لاسيما مشاريع البنية التحتية الرياضية، والسكك الحديدية، والطيران، والطرق والطرق السيارة، والتكنولوجيا الرقمية، والسياحة.

ومن أجل مواكبة هذا المسلسل التنموي للاستثمارات، سيتم، بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2025، إيلاء أهمية بالغة لإنعاش التشغيل. وفي هذا السياق، سيتم تنفيذ خارطة طريق تضم برنامج عمل ملموس على المدى القصير والمتوسط والبعيد، ترتكز على تفعيل عدة تدابير وفق مقاربة مندمجة ومتعددة الأبعاد. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بتحفيز دينامية الاستثمار من خلال مواصلة تنزيل ميثاق الاستثمار والاستراتيجيات القطاعية المعتمدة، خاصة بالقطاعات الأكثر إحداثا لفرص الشغل كالفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، والسياحة، وذلك بالإضافة إلى الدعم القوي والملائم للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. كما سيتم التركيز، بشكل خاص، على مجموعة من التدابير الرامية إلى الرفع من تأثير البرامج النشيطة للتشغيل والتي تدعم نظام التكوين بالتدرج، من جهة، وإلى التخفيف من تأثير الجفاف على التشغيل بالوسط القروي والحد من فقدان مناصب الشغل الفلاحية، من جهة أخرى.

ودعماً لهذه الأوراش الاستراتيجية، ستواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، لاسيما تلك المتعلقة بتحديث وتطوير منظومة العدالة وتعزيز الجهوية المتقدمة، بالإضافة إلى تنفيذ خارطة الطريق التي حددت التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة التي تم إطلاقها في إطار إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل توفير الهوامش المالية اللازمة لضمان تمويل مستدام لهذه الأوراش الكبرى، مع الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي، ستحرص الحكومة على ضمان استدامة المالية العمومية، مما يقتضي إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وتحسين تدبير المحفظة العمومية، ومواصلة تنزيل القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد الوطني صموده خلال سنة 2024، بالرغم من الجفاف الأشد من نوعه الذي عرفه المغرب منذ سنة 2007. هذا، وستمكن القطاعات غير الفلاحية من دعم هذه الدينامية، حيث من المرتقب أن تمكن الاقتصاد الوطني من تسجيل نمو بوتيرة مشابهة لسنة 2023. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2024 نموا بنسبة 3,3%، بفضل ارتفاع القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي بنسبة 3,7% بعد

تسجيل 3,5% سنة 2023، مما سيمكن نسبيا، من تعويض الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي والذي ستعرف قيمته المضافة انكماشا بـنسبة 1,8%.

هذا، وقد بلغت الأصول الاحتياطية الرسمية حوالي 367,5 مليار درهم في 27 شتنبر 2024، مما يمكن من تغطية 5 أشهر ونصف من واردات السلع والخدمات، بزيادة قدرها 3,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. ويتعزز هذا المنحى بشكل خاص بفضل ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,9%، حيث بلغت هذه التحويلات، إلى غاية متم غشت 2024، 80,96 مليار درهم مقابل 77,96 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية، وذلك بالإضافة إلى الدينامية الملحوظة التي عرفتها عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) التي تمكنت بلادنا من استقطابها خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية، والتي بلغت أزيد من 25,4 مليار درهم، بزيادة تقارب نسبتها 14%، علاوة على ارتفاع عائدات الأسفار بنسبة 6,7%، حيث بلغت 76,4 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقابل 71,63 مليار درهم مع متم شهر غشت 2023.

في هذا السياق، يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2025 ترجمة للأولويات الحكومية التي تم تحديدها أخذا بعين الاعتبار الإطار المرجعي المعتمد والسياق الوطني والدولي. وعلى هذا الأساس، ترتكز التوجهات العامة لمشروع قانون المالية على المحاور الأربعة التالية:

- **مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛**
- **توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل؛**
- **مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية؛**
- **الحفاظ على استدامة المالية العمومية.**

ومن خلال تجسيد الأولويات المذكورة أعلاه، من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي **4,6%** سنة 2025، مما سيمكن من تقليص عجز الميزانية المتوقع بمقدار **0,5** نقطة من الناتج الداخلي الخام، مقارنة مع سنة 2024، ليصل إلى **3,5%** سنة 2025. ويستند هذا التوقع إلى مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالسياق الوطني وعدم اليقين، التي لازالت تؤثر على تطور الظرفية لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، أخذا بعين الاعتبار انعكاساتها على دينامية النشاط الاقتصادي الوطني. وتحدد هذه الفرضيات، بشكل خاص، محصول الحبوب في حوالي **70 مليون قنطار** ومتوسط سعر غاز البوتان في **500 دولار أمريكي للطن**.

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2025

1.I. الإطار المرجعي

تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 بناء على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي جلالة الملك بمناسبة كل من عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2024، وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة للولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 11 أكتوبر 2024.

ويرتكز هذا المشروع أيضا على التزامات الحكومة المتضمنة في برنامجها للفترة 2021-2026، التي تهدف إلى إرساء انتعاش اقتصادي يتماشى وأهداف دعائم النموذج التنموي الجديد.

ويولي هذا المشروع عناية خاصة لترجمة التزامات الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، المتعلقة بتعزيز فعالية السياسة المائية، ومواصلة تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وتنزيل برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة.

1.1.I. التوجيهات الملكية السامية

أكد جلالة الملك نصره الله في الخطاب السامي الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعيد العرش، بتاريخ 29 يوليوز 2024، على عدد من الأولويات، أبرزها ضرورة تعزيز فعالية السياسة المائية، التي تمثل إشكاليتها أحد التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، والتي تزداد حدتها بسبب الجفاف، وتأثير التغيرات المناخية، والارتفاع الطبيعي للطلب على الماء. ويتعلق الأمر بالتوجيهات الرئيسية التالية:

- اتخاذ الإجراءات الاستعجالية والمبتكرة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية للسلطات المختصة، لتجنب الخصاص في الماء، لاسيما بالعالم القروي، وذلك، بعد توالي ست سنوات من الجفاف جعلت الوضعية المائية أكثر هشاشة وتعقيدا؛
- التنزيل الأمثل لكل مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي ساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة الوضع المائي؛
- التحيين المستمر لآليات السياسة الوطنية المائية، مع العمل على تحديد هدف استراتيجي يتوخى ضمان توفير الماء الشروب لجميع المواطنين، وتغطية 80% على الأقل من حاجيات السقي، على مستوى التراب الوطني؛
- استكمال برنامج بناء السدود، مع إعطاء الأسبقية لمشاريع السدود المبرمجة في المناطق التي تعرف تساقطات مهمة؛

- تسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية، وذلك من خلال تأمين الربط بين حوض واد لاو-العرائش واللوكوس، إلى حوض أم الربيع، مرورا بأحواض سبو وأبي رقراق. وستمكن هذه المشاريع من استغلال مليار متر مكعب من المياه كانت تضيع في البحر، كما ستضمن توزيعا مجاليا متوازنا للموارد المائية الوطنية؛
- تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر، حسب البرنامج المحدد لها، من أجل إنتاج المياه، والذي يستهدف تعبئة أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنويا. وهو ما سيمكن المغرب في أفق 2030، بفضل هذه المحطات، من تغطية أكثر من نصف حاجياته من الماء الصالح للشرب، إضافة إلى سقي مساحات فلاحية كبرى، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي للبلاد (على غرار محطة الدار البيضاء لتحلية الماء، المشروع الأكبر من نوعه بإفريقيا والثاني في العالم، الذي يعمل بنسبة 100% بالطاقة النظيفة)؛
- التعجيل بإنجاز مشروع الربط الكهربائي الذي يهدف الى نقل الطاقة المتجددة من الأقاليم الجنوبية إلى وسط وشمال المملكة، من أجل تزويد محطات التحلية بالطاقة النظيفة. وفي هذا الصدد، دعا جلالة الملك إلى:
  - تطوير صناعة وطنية في مجال تحلية الماء؛
  - إحداث شعب لتكوين المهندسين والتقنيين المتخصصين؛
  - تشجيع إنشاء مقاولات مغربية متخصصة في إنجاز وصيانة محطات التحلية.
- الحفاظ على الماء من خلال دعوة السلطات المختصة للمزيد من الحزم في حماية الملك المائي، وتفعيل شرطة الماء، والحد من ظاهرة الاستغلال المفرط والضخ العشوائي للمياه؛
- تعزيز التنسيق والانسجام بين السياسة المائية والسياسة الفلاحية، لاسيما في فترات الخصاص، مع العمل على تعميم الري بالتنقيط. وفي هذا الإطار، أعطى صاحب الجلالة توجيهاته السامية لاعتماد برنامج أكثر طموحا في مجال معالجة المياه وإعادة استعمالها، من أجل تغطية حاجيات السقي والصناعة وغيرها؛
- تشجيع الابتكار في مجال تدبير الماء واستثمار ما تتيحه التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال.

وتم، في هذا الصدد التركيز بشكل خاص على الأقاليم الجنوبية للمملكة، حيث ذكر صاحب الجلالة بأن محطات تحلية المياه التي تم إنجازها، قد ساهمت بشكل فعال في النهوض بقوة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة. كما أعطى جلالته توجيهاته السامية لتوسيع محطة الداخلة، والرفع مستقبلا من القدرة الإنتاجية للمحطات الأخرى، وذلك بالاعتماد على المؤهلات الكبيرة من الطاقات النظيفة التي تتوفر عليها هذه الأقاليم، وذلك بما يستجيب لحاجيات الساكنة، ولمتطلبات القطاعات الإنتاجية، كالفلاحة والصناعة وغيرها.

في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، بتاريخ 11 أكتوبر 2024، تطرق جلالته إلى التطورات الأخيرة لملف الصحراء المغربية، مع التأكيد على الرغبة الملحة للانتقال، في قضية وحدتنا الترابية، من مقاربة رد الفعل إلى أخذ المبادرة والتحلي بالحزم والاستباقية.

كما أشاد جلالة الملك بموقف الجمهورية الفرنسية، التي تعترف بسيادة المملكة على كامل تراب الصحراء وتدعم مبادرة الحكم الذاتي، في إطار الوحدة الترابية المغربية. ويأتي هذا التطور الإيجابي لدعم الجهود المبذولة، في إطار الأمم المتحدة، لإرساء أسس مسار سياسي، يفضي إلى حل نهائي لهذه القضية، في إطار السيادة المغربية.

بالإضافة إلى ذلك، أشاد جلالة الملك بمبادرات الدول التي تتعامل اقتصاديا واستثماريا، مع الأقاليم الجنوبية للمملكة، كجزء لا يتجزأ من التراب الوطني، وتضعها أيضا في صلب المبادرات القارية الاستراتيجية، التي أطلقها جلالته، كمشروع أنبوب الغاز المغرب-نيجيريا، ومبادرة الدول الإفريقية الأطلسية، إضافة إلى مبادرة تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

كما اغتنم جلالة الملك هذه المناسبة للتأكيد على أن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع، المزيد من التعبئة واليقظة، لمواصلة تعزيز موقف بلادنا. ودعا جلالته بهذا الخصوص إلى المزيد من التنسيق بين مجلسي البرلمان، مع الإشارة إلى الدور الفاعل للدبلوماسية الحزبية والبرلمانية، في كسب المزيد من الاعتراف بمغربية الصحراء، والإشادة بالجهود التي تبذلها الدبلوماسية الوطنية، ومختلف المؤسسات المعنية، وكل القوى الحية، وجميع المغاربة الأحرار، داخل الوطن وخارجه.

I.2.1. حصيلة البرنامج الحكومي برسم الفترة 2021-2024

انخرطت الحكومة، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، في مسار واعد يطمح إلى تحقيق نهضة اقتصادية متنوعة، وتنافسية ومستدامة، وتوسيع آفاق مسارها التنموي من خلال اتخاذ تدابير ملموسة. وتتمثل أهم الإنجازات في هذا الصدد في ما يلي:

◄ **على الصعيد الاجتماعي**، شملت التدابير التي اتخذتها الحكومة أساسا:

- **الدعم الاجتماعي المباشر**

استفادت، متم شهر شتنبر 2024، أكثر من 3,9 مليون أسرة من دعم مالي من الدولة. وتعتمد منظومة الدعم على السجل الاجتماعي الموحد والمنصة الإلكترونية المعدة لهذا الغرض "www.asd.ma"، التي تضم مختلف إعانات الدعم الاجتماعي المباشر الموجهة للأسر، سواء تلك التي لديها أطفال أو بدون أطفال في سن التمدرس؛

- **دعم القدرة الشرائية للأسر**

أبرمت الحكومة مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، إضافة إلى الاتفاقات القطاعية (الصحة، والتعليم العالي، والتربية الوطنية)، اتفاقين تاريخيين، في إطار الحوار الاجتماعي المركزي برسم سنتي 2022 و2024. وفي هذا الإطار، استفاد خلال سنة 2022 أزيد من 1,6 مليون موظف وأجير ومتقاعد من القطاعين العام والخاص، من مراجعة الضريبة على الدخل، بالإضافة إلى زيادة، بأثر رجعي، بنسبة 5% في معاشات المتقاعدين. واستفاد، برسم سنتي 2023 و2024، أزيد من 1,128 مليون موظف بالقطاع العام من الزيادة في أجورهم. كما استفاد أجراء القطاع الخاص من

مراجعة أجورهم من خلال الزيادة في مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية، وكذا في الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية.

وسيستفيد، كذلك، أزيد من 2,123 مليون موظف وأجير ومتقاعد من مراجعة جديدة للضريبة على الدخل ابتداء من سنة 2025.

كما اتخذت الحكومة إجراءات لمواجهة ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز، حيث خصصت لهذا الغرض ميزانية بلغت 62,45 مليار درهم برسم الفترة الممتدة بين سنة 2022 ومتم غشت 2024. علاوة على ذلك، منحت الحكومة دعما ماليا مباشرا لفائدة الفلاحين ومهنيي قطاع النقل؛

- **برنامج الدعم المباشر للسكن**

عملت الحكومة على تنفيذ البرنامج الملكي الذي يروم الدعم المباشر للأسر لاقتناء سكنها الرئيسي. ويشمل هذا البرنامج دعما ماليا بقيمة 100.000 درهم بالنسبة للسكن الذي يساوي أو يقل سعره عن 300.000 درهم، و70.000 درهم بالنسبة للسكن الذي يتراوح سعره ما بين 300.000 و700.000 درهم.

ومكن هذا البرنامج، منذ انطلاقه مع بداية هذه السنة وإلى غاية متم شهر شتنبر 2024، من ولوج 24.238 شخصا للسكن (45% منهم نساء)، حيث بلغ حجم الدعم المقدم في هذا الصدد ما يناهز 1.971,52 مليون درهم؛

- **تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض**

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، بذلت الحكومة، منذ سنة 2021، مجهودات مهمة تمثلت في المصادقة على كافة النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنزيل أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاصة بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك "أمو تضامن"، والعمال غير الأجراء والأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور "أمو الشامل"، مما مكن من تعميم الاستفادة من التغطية الصحية ل 22 مليون مستفيد إضافي.

هذا، وتتحمل الدولة اشتراكات أزيد من 4 مليون أسرة برسم "أمو تضامن" (11,3مليون مستفيد) بكلفة سنوية قدرها 8,5 مليار درهم. ومن أجل تقليص حصة النفقات المتعلقة بالتغطية الصحية "أمو" لفائدة هؤلاء المستفيدين، تتحمل الدولة الجزء الباقي على عاتق المؤمنين برسم الخدمات المقدمة بالمؤسسات الاستشفائية العمومية بكلفة مالية سنوية تناهز مليار درهم.

- **محاربة التصحر الطبي من خلال نهج سياسة القرب**

بهدف تحسين العرض الصحي وتقريب الخدمات الصحية من المواطنين، أطلقت الحكومة برنامجاً طموحاً لتأهيل 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، تم تسليم 872 منها. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ يوليوز 2022، تم اعتماد اتفاقية

إطار تروم تنظيم التكوين في قطاع الصحة، مع اتخاذ إجراءات ملموسة للرفع من عدد مهنيي الصحة ليبلغ 177.000 في أفق سنة 2030، بهدف تحقيق معدل 45 مهني صحي لكل 10.000 نسمة بحلول سنة 2030؛

- **الحكامة الصحية الجديدة**

في إطار تكريس الجهوية المتقدمة، أصبحت المجموعات الصحية الترابية في صلب التسيير اللامركزي لسياسة الدولة في مجال الصحة. علاوة على ذلك، يهدف إحداث الهيئة العليا للصحة إلى إرساء حكامة صحية فعالة؛

- **تثمين الموارد البشرية في قطاع الصحة**

عملت الحكومة على الرفع من أجور كافة مهنيي الصحة، بزيادات شهرية صافية تصل إلى 3.800 درهم؛

- **تحسين جودة التعلمات**

من أجل تعزيز التعلمات، أطلقت الحكومة مشروع "المدارس الرائدة" برسم الدخول المدرسي 2023-2024. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين جودة التعليم من خلال إطلاق سلسلة من المبادرات التربوية والتنظيمية ترتكز على مقاربات وطرق بيداغوجية فعالة. ويتعلق الأمر أساساً بالتعليم وفق المستوى المناسب "TaRL" كمقاربة علاجية، والتعليم الصريح كمقاربة وقائية تعتمد على ممارسات تعليمية مهيكلة ومباشرة، حيث يلعب الأستاذ دوراً فاعلا في تلقين المعارف مع تقييم مستمر للتعلم والتركيز على التعلمات الأساس. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز استقلالية المؤسسة التعليمية من خلال توفير الموارد المالية لتنزيل "مشروع المؤسسة المندمجة".

وبناء على النتائج الإيجابية المسجلة، سيتم تعميم هذا النموذج تدريجياً لينتقل من 626 مدرسة ابتدائية برسم الدخول المدرسي 2023-2024 إلى حوالي 2.626 مدرسة ابتدائية و232 إعدادية برسم الدخول المدرسي 2024-2025؛

- **تقليص الفوارق المدرسية على المستوى الترابي**

مع بداية الدخول المدرسي 2023-2024، بلغت نسبة الأطفال بين سن 4 و6 سنوات الذين التحقوا بالتعليم الأولي حوالي 80%. وتم افتتاح 4.700 وحدة تعليمية وتوظيف 6.000 مربي مختص في الطفولة المبكرة.

كما انتقل عدد المستفيدين من النقل المدرسي من 442.604 تلميذ سنة 2021 إلى 638.693 مع الدخول المدرسي 2024-2025؛

- **اعتماد نظام أساسي خاص بالأساتذة**

في نهاية سنة 2023، أبرمت الحكومة اتفاقا مع النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية، تم بموجبه اعتماد نظام أساسي جديد وموحد ومحفز يسري على موظفي الوزارة وموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مع تحسين الأوضاع المادية لكافة هؤلاء الموظفين من خلال زيادة شهرية صافية عامة في أجورهم النظامية لا تقل عن 1.500 درهم؛

- **مخطط طموح للتعليم العالي والبحث العلمي**

أطلقت الحكومة المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار " Pacte ESRI 2030"، الذي يروم تحديث منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في المغرب، ويستهدف التميز والابتكار. ويرتكز هذا المخطط على الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج، وتشجيع مسالك ومسارات التميز داخل الجامعة، وتحسين الحكامة خاصة على المستوى الترابي.

ومن جهة أخرى، توج الحوار الاجتماعي مع أساتذة التعليم العالي باتفاق تم توقيعه في أكتوبر 2022. يهدف إلى مراجعة النظام الأساسي لهيئة الأساتذة الباحثين، واعتماد مسارات جديدة لفائدتهم، وأخذ الخبرة المهنية بعين الاعتبار في ولوج هذه الهيئة، وإقرار زيادة شهرية صافية قدرها 3.000 درهم؛

- **اعتماد برامج مبتكرة لإنعاش التشغيل ما بعد جائحة كوفيد-19**

قامت الحكومة بتنزيل برنامج "أوراش" الذي أسفر، برسم نسختيه، عن إحداث 224.371 فرصة شغل آنية، بميزانية قدرها 4,5 مليار درهم تمت برمجتها برسم قانوني المالية لسنتي 2022 و2023، حيث بلغت نسبة المستفيدين غير الحاصلين على الشواهد 71%، ونسبة النساء 35%.

◄ **على الصعيد الاقتصادي**، ركزت جهود الحكومة بشكل خاص على:

- **تعزيز التوازنات الماكرو-اقتصادية**

أظهرت التوازنات الماكرو-اقتصادية قدرة كبيرة على الصمود، رغم تعاقب سنوات الجفاف. وهكذا، ارتفع معدل النمو من 1,5% في سنة 2022 إلى 3,4% في سنة 2023. ومن المتوقع أن يصل متوسط معدل النمو السنوي إلى 4% خلال الفترة 2024-2026.

كما حرصت الحكومة على التحكم في مسار عجز الميزانية، الذي انخفض من 5,5% في سنة 2021 و5,4% في سنة 2022 إلى 4,3% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2023.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة تدابير مكنت من تقليص معدل التضخم من 10,1% في فبراير 2023 إلى 3,6% في نونبر من نفس السنة، قبل أن ينخفض إلى 1,7% في غشت 2024؛

- **دعم بعض القطاعات ذات الأولوية**، لاسيما:

- **برنامج دعم الفلاحين ومربي الماشية لموسم 2022-2023**، بميزانية قدرها 10 مليارات درهم، شملت توزيع 9 ملايين قنطار من الأعلاف، والسلامة الصحية للقطيع، والري التكميلي للأشجار في المناطق البورية، وتسريع تعويضات التأمين الفلاحي؛

- **برنامج جديد لمواجهة آثار الجفاف برسم موسم 2023-2024**، بميزانية قدرها 10 مليارات درهم، من خلال توزيع الأعلاف ودعم الفلاحين عبر منح مباشرة لزراعات الخضروات (الطماطم، والبصل، والبطاطس)؛

- **دعم قطاع السياحة**، بغلاف مالي يقدر بـ 2 مليار درهم في سنة 2022، تم تخصيص نصفه لدعم الاستثمارات لحوالي 800 مؤسسة فندقية، في حين تم توجيه النصف الآخر لمنح تعويضات لحوالي 40.000 عامل بالقطاع، ودعم جهود ترويج وتطوير الربط الجوي.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق وتنفيذ خارطة طريق جديدة لقطاع السياحة 2023-2026 بميزانية قدرها 6,1 مليار درهم. وترتكز خارطة الطريق هذه، أساسا، على تنويع العرض السياحي وتعزيز الترويج السياحي وتنمية الموارد البشرية ومواكبة ريادة الأعمال في القطاع.

وفي نفس سياق تنفيذ خارطة الطريق المشار إليها آنفا، وبهدف إعادة تموقع السياحة المغربية على الساحة الدولية، تم إطلاق برنامج "CAP HOSPITALITY" لتحديث الحظيرة الفندقية وتقديم ضيافة بمستوى عالمي. ومن خلال هذا البرنامج، تغطي الدولة مجموع الفوائد عن القروض لدعم مشاريع تجديد وتوسيع واقتناء الفنادق.

- **تشجيع الاستثمار الخاص ومواصلة جهود دعم الاستثمار العمومي**، لاسيما من خلال:

- **تقديم حوافز لتعزيز الاستثمار المنتج** عبر الميثاق الجديد للاستثمار، الذي يخصص منحا قد تصل إلى 30% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح، لاسيما على أساس المنح الترابية والقطاعية وعدد مناصب الشغل المحدثة ونسبة الاندماج المحلي. كما عملت الحكومة على مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية باعتبارها قاطرة للاستثمار الخاص؛

- **تسريع وتيرة الاستثمار العمومي**، حيث ارتفع من 245 مليار درهم سنة 2022 إلى 335 مليار درهم سنة 2024.

2.I. التوجهات العامة

طبقا للتوجيهات الملكية السامية، وفي إطار تنفيذ أولويات البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، يحدد مشروع قانون المالية لسنة 2025 الأولويات التالية :

◄ **مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية** من خلال:

- مواصلة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛
- **مواصلة تنفيذ ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية**، عبر تأهيل العرض الصحي، وتثمين وتقوية الموارد البشرية، وتعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية، ووضع نظام معلوماتي مندمج؛
- **مواصلة التنزيل الفعلي لمشروع تعميم الدعم الاجتماعي المباشر**، من خلال تفعيل الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، لضمان استدامة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المنشودة لهذا الورش الملكي؛
- **استكمال تنزيل مكونات الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية**، من خلال توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار؛

- **الرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف.** وفي هذا الصدد، ستواصل الحكومة جهودها للرفع من فعالية هذه المنظومة بتبسيط مساطر ولوج نظام الدعم الاجتماعي المباشر؛

- **مواصلة تنزيل "خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"**، استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية وإلى أحكام القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وذلك لاسيما من خلال تعميم وتطوير التعليم الأولي باعتباره مدخلًا أساسيًا لضمان مدرسة ذات جودة، وتعزيز العرض المدرسي، وتوسيع نطاق تطبيق نموذج "مؤسسات الريادة" خلال الموسم الدراسي 2024-2025، وكذا إحداث مختبر رقمي لتزويد المنظومة التربوية بالموارد الرقمية اللازمة لإغناء وتنويع الوسائل البيداغوجية؛

- **مواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار "Pacte ESRI 2030"**، الذي يرتكز على إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج، وعلى موائمة البحث العلمي مع الأولويات الوطنية ومتطلبات سوق الشغل، وعلى منظومة ابتكار فعالة، إضافة إلى نظام جديد للحكامة يجمع بين المرونة والنجاعة؛

- **مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني**، من خلال استكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات وإطلاق أسلاك الدراسة بعدد منها، عبر مراجعة كافة شعب التكوين بالموازاة مع تطوير مواردها. كما سيتم تعزيز معاهد التكوين عبر إحداث معاهد أخرى تُوفر تكوينات في المهن الاستراتيجية كقطاعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة والنقل واللوجيستيك؛

- **مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز**، من خلال مواصلة تقديم الدعم المباشر من أجل إعادة إيواء السكان المتضررين وتأهيل البنيات التحتية المتضررة، مع العمل على تأهيل المناطق وتنميتها؛

- **تنزيل برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات بالجنوب الشرقي للمملكة**، تطبيقا للتعليمات الملكية السامية، من أجل تلبية حاجيات الساكنة المتضررة بشكل فعال وسريع؛

- **الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين**، من خلال مواصلة دعم المنتجات والخدمات الأساسية، لاسيما غاز البوتان، والسكر، والدقيق الوطني للقمح اللين، وكذا مواصلة تنفيذ التدابير الجبائية والجمركية ذات البعد الاجتماعي؛

- **توطيد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية**، الذي حقق تقدمًا كبيراً في 1.243 جماعة ترابية، لفائدة ساكنة قروية ناهزت 14 مليون نسمة؛

- **مواصلة تنزيل البرنامج الجديد لدعم السكن**، الذي يستهدف حوالي 110.000 أسرة سنويا، خاصة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بما في ذلك المغاربة المقيمين بالخارج؛

- **مواصلة تنزيل مختلف البرامج المدرجة في إطار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، لاسيما المشاريع الرامية إلى تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، وتثمين الرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة؛

- **تنزيل المبادرات المدرجة في البرنامج الحكومي المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة**، وحماية النساء ضحايا العنف والتكفل بهن، إضافة إلى مواصلة الإجراءات الرامية إلى تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الحقوق الأساسية في مجالات التربية والتعليم والعلاجات الصحية والتكوين المهني والشغل والولوج إلى الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية؛

- **مواصلة تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي المتعلقة بمغاربة العالم**، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، وذلك من خلال البرامج والمشاريع الرامية إلى تحسين ظروف عيشهم والدفاع عن حقوقهم الثقافية والتربوية والاجتماعية. كما ستوفر الحكومة لفائدتهم المواكبة القانونية من أجل تبسيط المساطر ومعالجة الشكايات موازاة مع تعبئة وتشجيع الاستثمارات والكفاءات وكذا جمعيات مغاربة العالم.

◄ **توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل:**

- **إعطاء الأولوية لإنعاش الشغل** عبر تنفيذ خارطة طريق تنص على برامج عمل على مدى الخمس سنوات والعشر سنوات المقبلة، تتضمن إجراءات عملية سيتم تفعيلها خلال سنة 2025، تهدف على الخصوص إلى دعم التشغيل في العالم القروي، وإعادة هيكلة البرامج النشيطة للتشغيل، ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، مع إيلاء أهمية خاصة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء وولوجهن إلى سوق الشغل؛

- **مواصلة مجهود الاستثمار العمومي ودعم الاستثمار الخاص**، طبقا للتوجيهات الملكية السامية التي تهدف إلى الرفع من حصة الاستثمار الخاص من الثلث حاليا إلى ثلثي من الاستثمار الإجمالي في أفق سنة 2035، لاسيما من خلال:

  - **مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار**، عبر إعداد النصوص التنظيمية المؤطرة لعمليات الاستثمار، وذلك من خلال وضع آليات الحكامة والتتبع لمنظومة الاستثمار، لاسيما إحداث المرصد الوطني للاستثمار؛

  - **مواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار**، الذي يهدف إلى الرفع من نجاعتها وتمكينها من الإشراف على كافة العمليات الاستثمارية، باعتبارها المخاطب الرئيسي للمستثمرين على المستوى الجهوي؛

  - **مواصلة تنزيل الإجراءات المدرجة في خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 لتطوير مناخ الأعمال**، بالإضافة إلى التقدم الذي تم إحرازه في هذا مجال، خاصة من خلال تجويد نظام إبرام الصفقات العمومية، وتقليص آجال الأداء، والإحداث الإلكتروني للمقاولات، وتبسيط أزيد من 45% من المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار ورقمنتها، علاوة على تفعيل الإصلاح الجبائي؛

- **التحضير لاحتضان التظاهرات الرياضية الكبرى القادمة**، وفي مقدمتها كأس العالم لكرة القدم 2030. وفي هذا الإطار، سيتم إطلاق مشاريع كبرى في قطاعات السكك الحديدية، والطيران، والطاقة والماء، والسياحة، والفلاحة والنقل الحضري.

- **مواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى والجيل الجديد من الاستراتيجيات القطاعية:**

- **الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027**، عبر استكمال برنامج بناء السدود، وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية؛

- **تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر**. تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، سيتم تركيز الجهود على تطوير صناعة وطنية في مجال تحلية الماء مع تعزيزها بإحداث شعب لتكوين المهندسين والتقنيين المتخصصين، وتشجيع إنشاء مقاولات وطنية متخصصة في إنجاز وصيانة محطات التحلية، إضافة إلى تشجيع الابتكار واستثمار التكنولوجيات الجديدة في مجال تدبير الماء. وذلك بالموازاة مع اعتماد برنامج أكثر طموحا في مجال معالجة المياه وإعادة استعمالها.

وفي نفس الصدد، وحيث أن إنتاج الماء عبر محطات التحلية، يستوجب إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة ذات الصلة، فإن الحكومة تلتزم بتسريع إنجاز مشروع الربط الكهربائي الذي يهدف إلى نقل الطاقة المتجددة من الأقاليم الجنوبية إلى الوسط والشمال؛

- **مواصلة تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر" 2020-2030** لتثمين مكتسبات القطاع الفلاحي وتقوية صموده في مواجهة التغيرات المناخية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تشجيع الري التكميلي من أجل تحسين الإنتاجية الفلاحية وزيادة إنتاج الحبوب، إضافة إلى إطلاق مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد خاصة في المناطق الجبلية والمناطق القروية للواحات؛

- **مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق سنة 2030** وتسريع الانتقال الطاقي، من أجل الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة لأزيد من 52% من القدرة الكهربائية المنشأة، في أفق سنة 2030. ومع متم سنة 2023، تجاوزت القدرة الإجمالية التي تم توليدها من الطاقات المتجددة، 40% من المزيج الطاقي الكهربائي. كما تعمل الحكومة على إطلاق قطاعات طاقية جديدة خاصة فيما يتعلق بتطوير الهيدروجين الأخضر. علاوة على ذلك، يتم بذل الجهود للرفع من استعمال الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة، وذلك بهدف تقليص التبعية للمنتجات البترولية والمحروقات الصلبة. هذا، وستتواصل الدراسات المفصلة المتعلقة بإنجاز مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، الذي يهدف إلى تعزيز تنمية منطقة المحيط الأطلسي، مع توفير قدرات طاقية تنافسية لدول المنطقة؛

- **مواصلة تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026.** ستسهر الحكومة على تنزيل مختلف المشاريع والبرامج التي تدخل في إطار هذه الاستراتيجية، خاصة على مستوى الترويج، والتكوين وتقوية العرض السياحي؛

- **تنزيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"** التي تقوم على محورين أساسيين، يتعلق أولهما برقمنة الخدمات العمومية، فيما يروم المحور الثاني إعطاء دينامية جديدة للاقتصاد الرقمي، وذلك بهدف تطوير حلول رقمية مغربية، وخلق قيمة مضافة وإحداث مناصب الشغل.

◄ **مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية:**

- **مواصلة إصلاح منظومة العدالة:** ستواصل الحكومة تحديث وتطوير المنظومة القانونية، وذلك موازاة مع التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها. وفي نفس الإطار، سيتم إيلاء عناية خاصة لتنزيل التعليمات الملكية السامية المتعلقة بمواصلة تعميم محاكم الأسرة على صعيد المملكة، مع تمكينها من الوسائل اللازمة لأداء مهامها على الوجه المطلوب؛
- **مواصلة تنزيل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية**، وتعزيز دور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. وستعمل الحكومة، في هذا الصدد، على تحسين أداء السياسة المساهماتية للدولة، من خلال تفعيل توجهاتها الاستراتيجية الرامية إلى تكريس قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية كرافعة استراتيجية لتعزيز السيادة الوطنية، وجعل هذا القطاع ركيزة أساسية للنهوض بالاستثمار الخاص؛
- **الرفع من وتيرة تحديث الإدارة وتعزيز الجهوية المتقدمة.** تسعى الحكومة إلى الرفع من وتيرة تنزيل أوراش إصلاح الإدارة لجعلها رافعة لتحقيق التنمية ولتعزيز التكامل بين الدولة والجماعات الترابية، وذلك عبر مواصلة تحويل الاعتمادات المالية المخصصة من الميزانية العامة للدولة لفائدة الجهات، والتي تقدر بـ 10 ملايير درهم، وكذا مواكبتها في إعداد الجيل الثاني من برامج التنمية الجهوية برسم الفترة 2022-2027؛
- **اللاتمركز الإداري:** ستعمل الحكومة على متابعة تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي المتعلق بهذا الورش، ولاسيما إصدار مشاريع المراسيم المتعلقة بإحداث وتنظيم التمثيليات الإدارية الجهوية. كما سيتم العمل على تسريع وتيرة نقل القرارات المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللاممركزة، ومراجعة الهياكل التنظيمية المتعلقة بالمصالح المركزية واللاممركزة، مع تحيين التصاميم المديرية للاتمركز الإداري والمصادقة عليها؛
- **مواصلة تنزيل خارطة الطريق 2022-2025** المتعلقة بالطابع الرسمي للأمازيغية، التي تهدف إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتعميم استعمالها في كافة مناحي الحياة العمومية؛

◄ **المحافظة على استدامة المالية العمومية:**

ستعمل الحكومة على المحافظة على مسار استدامة المالية العمومية بهدف توفير الهوامش المالية اللازمة لمواصلة مختلف أوراش التنمية، مع الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي الذي يُعد رافعة أساسية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية. وهكذا، ستعمل الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025، على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي تشمل على وجه الخصوص:

- **مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية** الذي يهدف إلى اعتماد قاعدة ميزانياتية جديدة ترتكز على تحديد هدف استدانة على المدى المتوسط، وتوسيع مجال تطبيق هذا القانون التنظيمي ليشمل المؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري، وكذا ترشيد تدبير الموارد المرصدة، من أجل توفير مداخيل إضافية لميزانية الدولة؛

- **ترشيد النفقات العمومية وتعزيز موارد الدولة**، لاسيما من خلال تحسين تدبير المحفظة العمومية، ومواصلة إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وتعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة. بالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على مواصلة الإصلاح الجبائي من أجل وضع نظام جبائي مستقر يُوفر رؤية واضحة للمستثمرين ولكل الفاعلين؛

- **التقليص التدريجي لعجز الميزانية**: ستحرص الحكومة خلال سنة 2025 والسنوات اللاحقة على التحكم في مسار عجز الميزانية على المدى المتوسط، وتقليصه تدريجيا إلى 4% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2024، و3,5% في سنة 2025 و3% في سنة 2026، مع الحفاظ على حجم المديونية في مستوى أقل من 69% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2026.

الباب الثاني: المعطيات المرقمة

يمكن تقديم المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2025 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2024 كما يلي:

1.II. بنية ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات برسم سنة 2025 بحوالي 721 317 657 000 درهم مقابل 638 298 179 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 13,01%.

وتتوزع هاته التحملات عن النحو التالي:

- 494 603 139 000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)؛
- 2 016 497 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 162 549 021 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة ؛
- 62 149 000 000 درهم لاستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

مبيان 1 : بنية تحملات الدولة

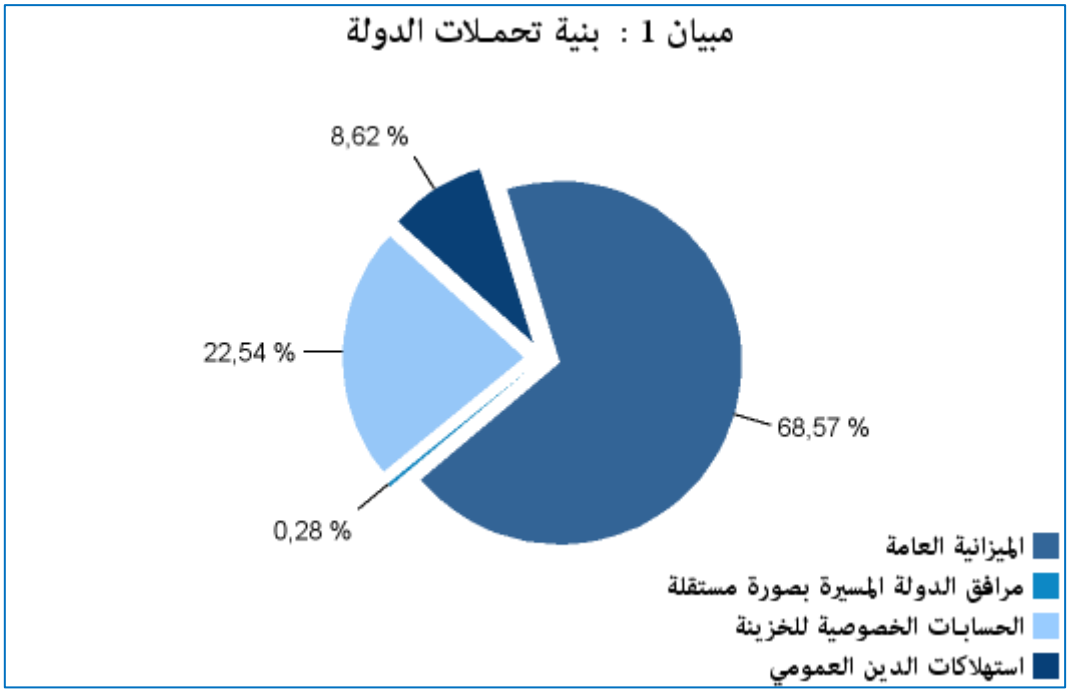

يقدر المبلـغ الإجمالـي للموارد بـ 657 802 945 000 درهـم برسم سنة 2025 مقابل 574 552 394 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 14,49 %.

وتتوزع هذه الموارد على النحو التالي:

- 368 840 710 000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل) ؛
- 2 016 497 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 161 945 738 000 درهـم للحسابات الخصوصية للخزينة ؛
- 125 000 000 000 درهم لمداخيل الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.

مبيان 2 : بنية موارد الدولة

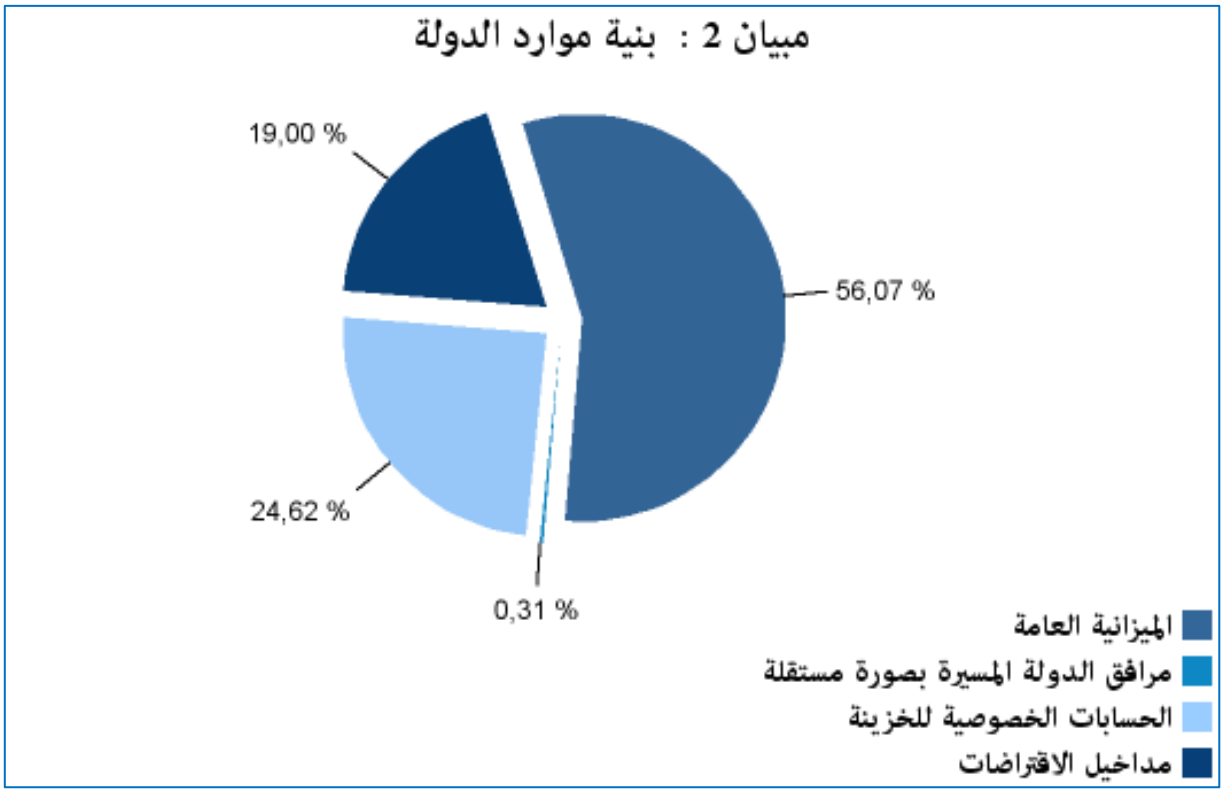

ويتبين من خلال هذه الأرقام ما يلي:

- يقدر رصيد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) لسنة 2025 بـ 126 365 712 000- درهم مقابل 124 755 932 000- درهم برسم سنة 2024؛
- تصل حاجيات التمويل المتبقية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 لما يناهز 63 514 712 000 درهم مقابل 63 745 785 000 درهم برسم سنة 2024، أي بانخفاض قدره 0,36 %.

يوضح المبيان التالي تطور موارد وتحملات الدولة على مدى خمس سنوات :

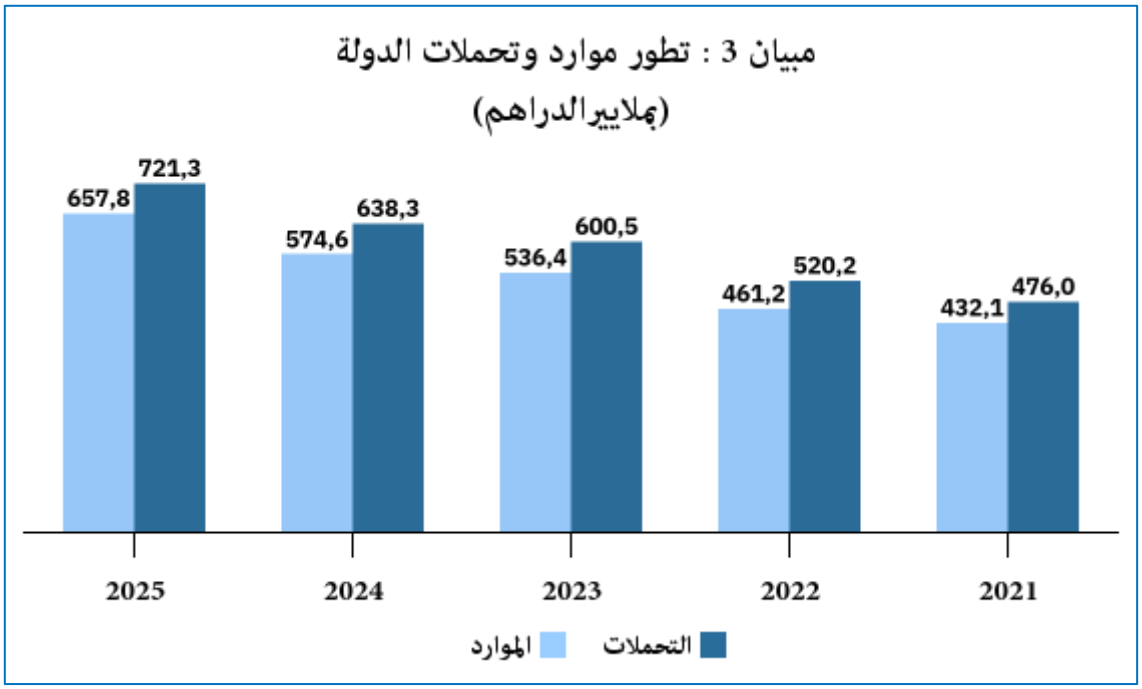

وتتوزع الموارد والتحملات لجدول التوازن لمشروع قانون المالية لسنة 2025 كما يلي:

2.II. النفقـات

1.2.II. نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)

تتوزع نفقات الميزانية العامة، كما يلي

(بالدرهم)

نفقات التسيير	320 971 147 000
نفقات الاستثمار	128 526 358 000
نفقات فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي	45 105 634 000
المجموع	**494 603 139 000**

يوضح المبيان التالي بنية نفقات الميزانية العامة:

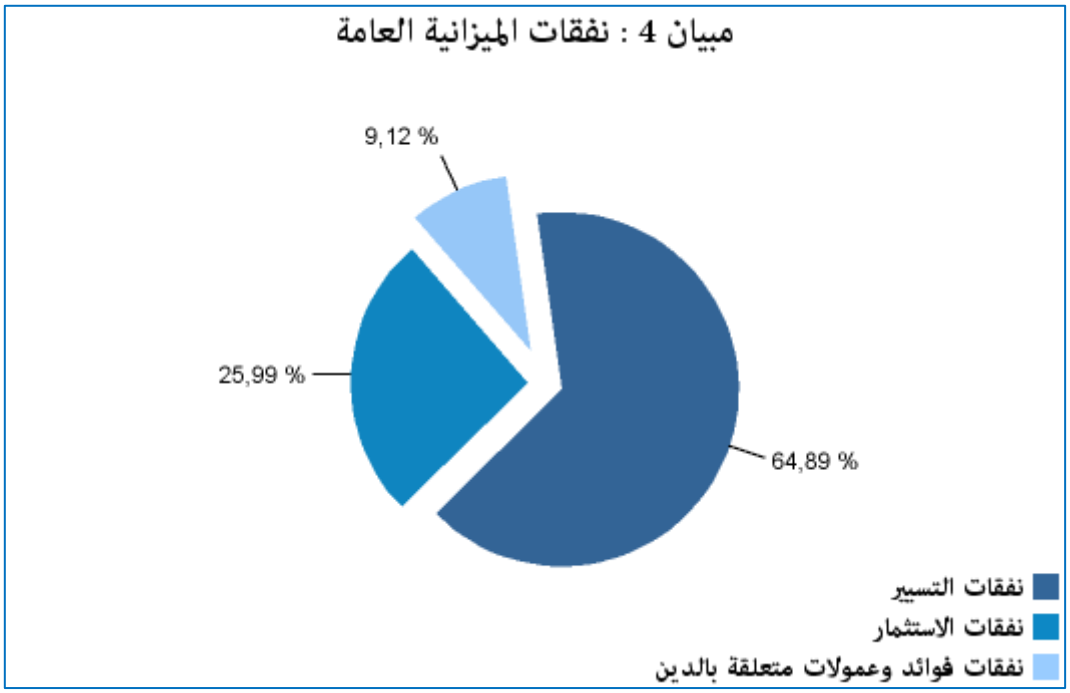

II.1.1.2. نفقات التسيير

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التسيير لسنة 2025 ما مجموعه 320 971 147 000 درهم مقابل 279 426 731 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 14,87 %.

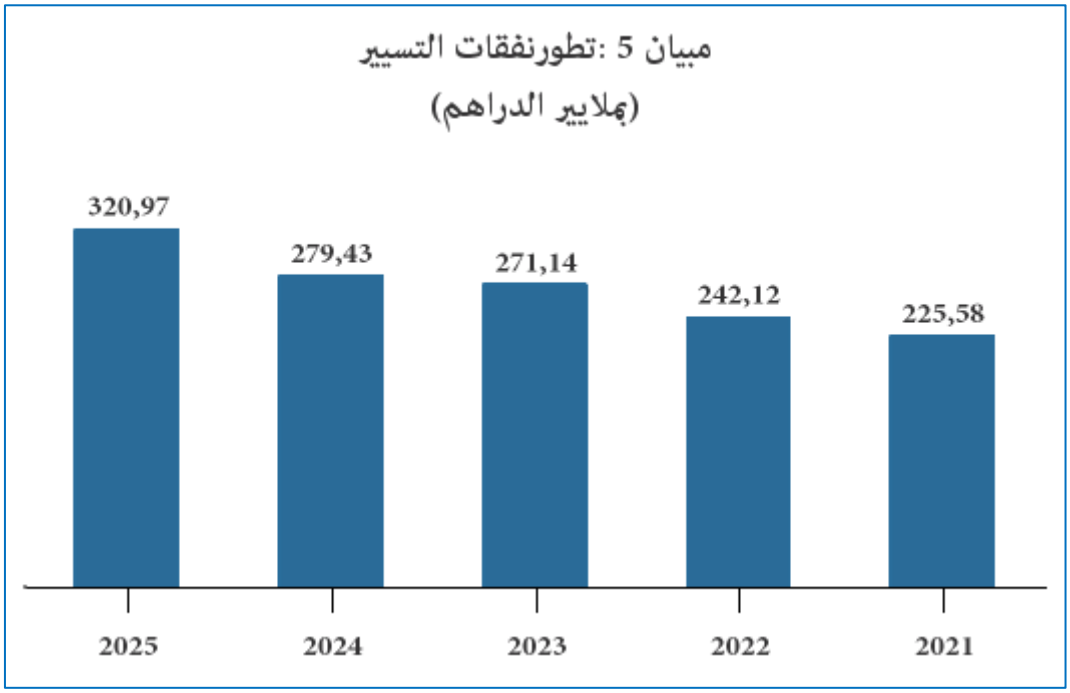

يوضح المبيان التالي مكونات نفقات التسيير:

مبيان 6: بنية نفقات التسيير

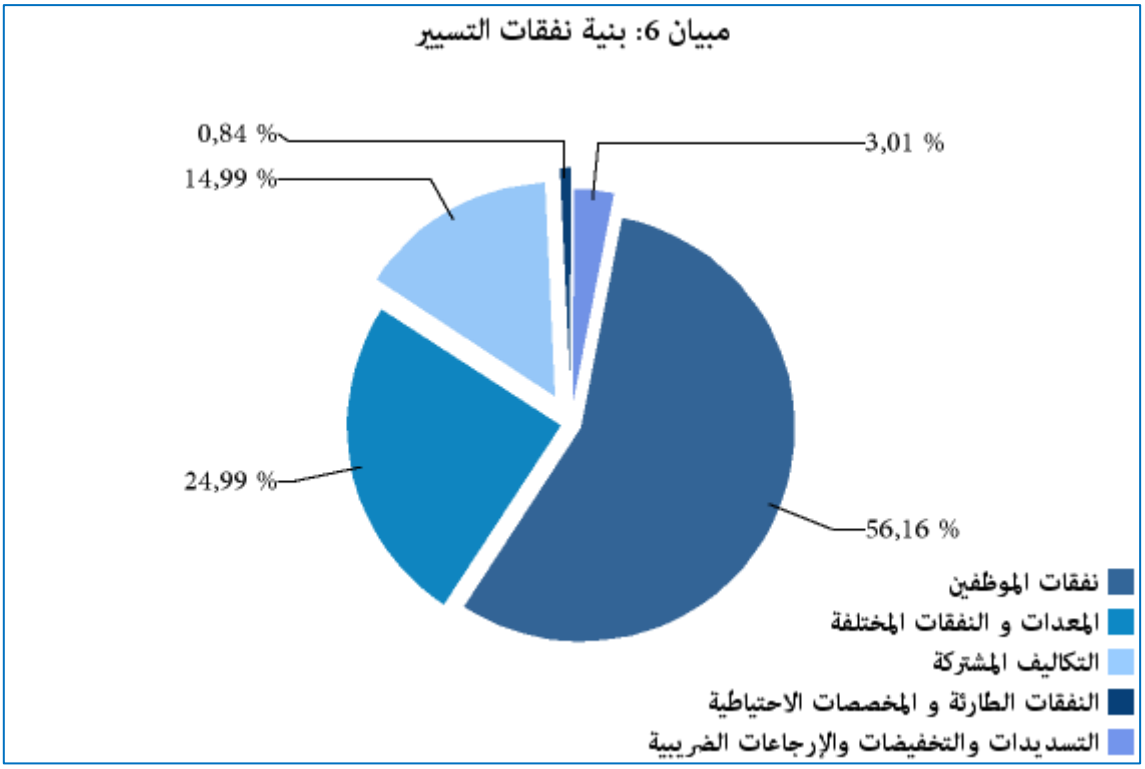

- **نفقات الموظفيــن:**

تبلغ نفقات الموظفين برسم سنة 2025، ما يناهز 000 681 270 180 درهم (بما فيها مبلغ 24,09 مليار درهم برسم مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد) مقابل 000 345 623 161 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 11,54%.

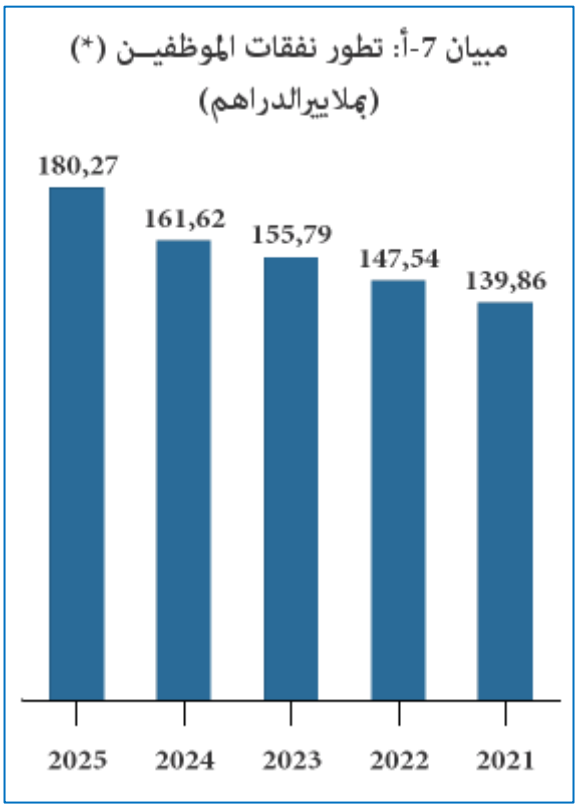

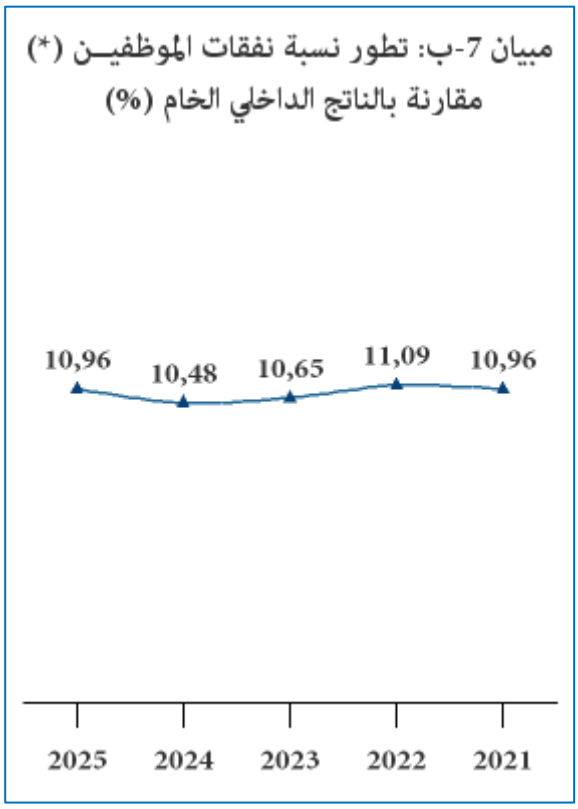

(*) مع احتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد.

◄ نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

تصل الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة إلى 80 220 124 000 درهم سنة 2025 مقابل 71 158 286 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 12,73 %.

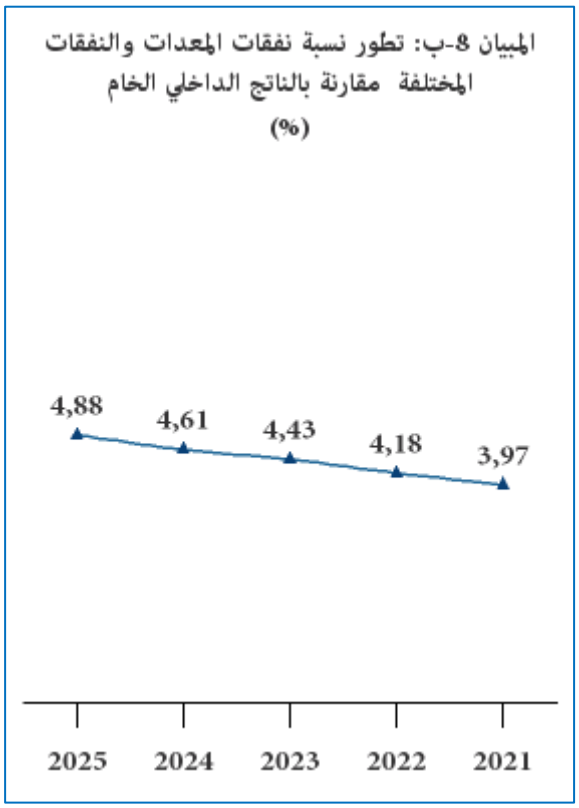

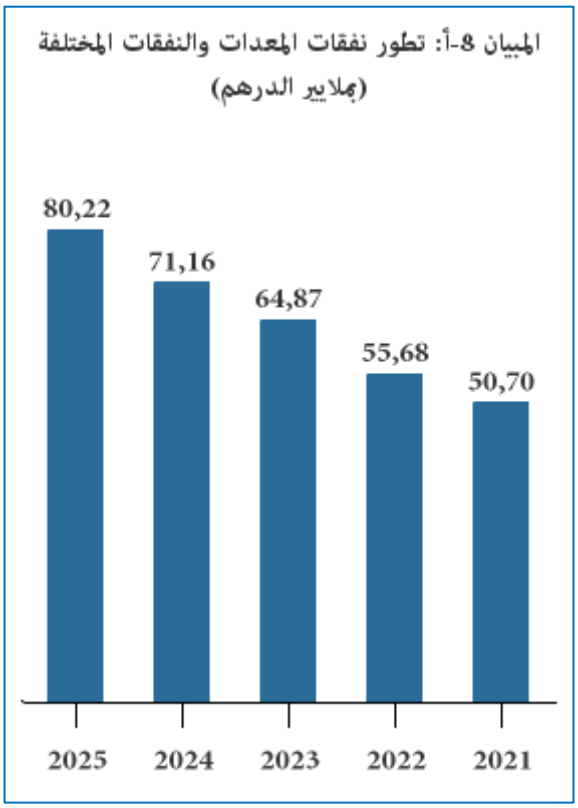

◄ **التكاليف المشتركة - التسيير:**

تبلغ الاعتمادات المخصصة للتكاليف المشتركة-التسيير برسم سنة 2025 ما قدره 48 112 000 000 درهم مقابل 34 820 000 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 13 292 000 000 درهم أو 38,17 %.

وتخصص هذه الاعتمادات أساسا لتغطية تحملات المقاصة وبعض النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي والإعانات والايرادات والمعاشات المختلفة وكذا المساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

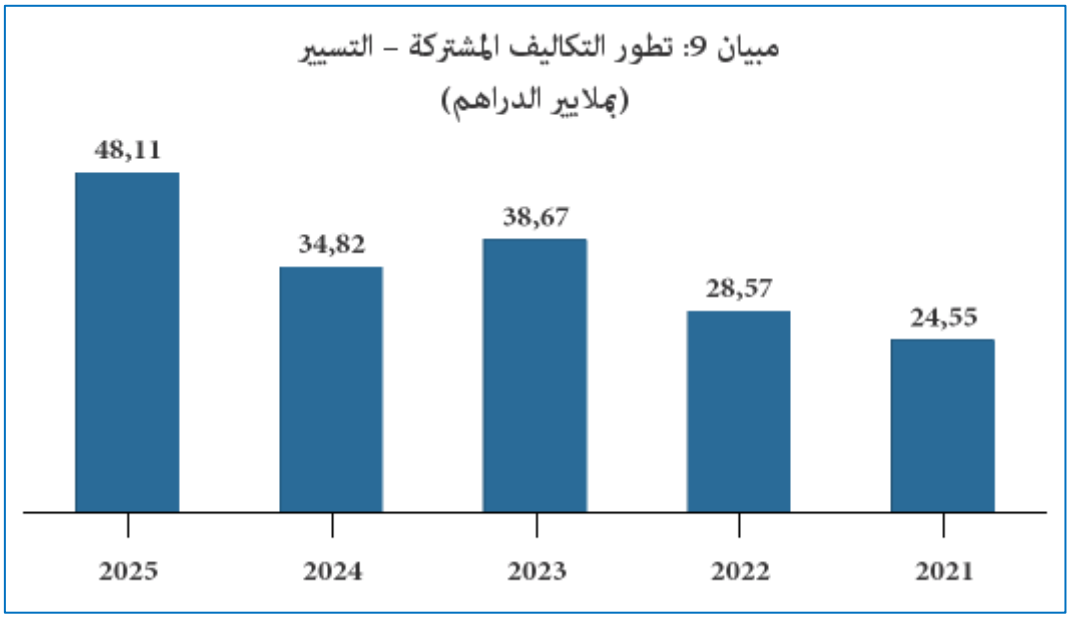

◄ **النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية:**

بلغت الاعتمادات المفتوحة و المتعلقة بهذا الفصل برسم سنة 2025 ما مجموعه 000 000 700 2 درهم.

وتغطي هذه الاعتمادات أساسا النفقات الاستثنائية والنفقات الطارئة التي يمكن أن تظهر خلال السنة.

◄ **النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية:**

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2025 والمتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية ما يناهز 000 342 668 9 درهم.

II.2.1.2. نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم سنة 2025، والمتعلقة بنفقات الاستثمار 128,53 مليار درهم مقابل 118,11 مليار درهم بالنسبة لسنة 2024، أي بزيادة قدرها 8,82 %.

مبيان10-أ: تطور نفقات الاستثمار للميزانية العامة

(بملايير الدراهم)

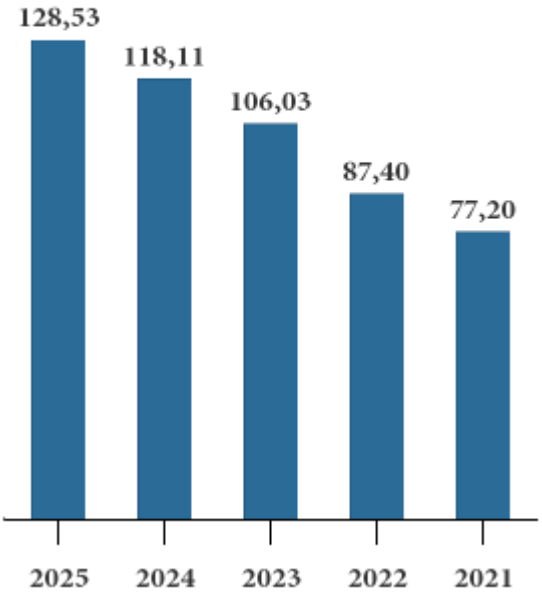

مبيان 10-ب: تطورنسبة نفقات الاستثمار للميزانية العامة مقارنة بالناتج الداخلي الخام

(%)

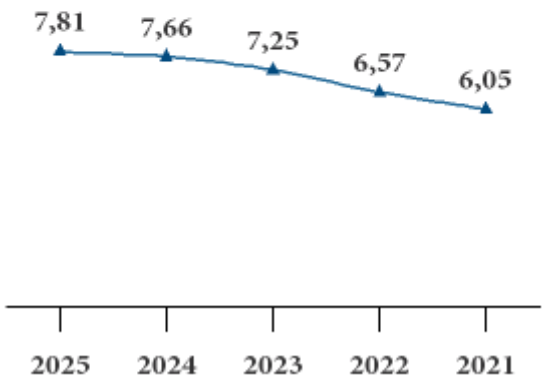

وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

◄ اعتمادات الالتزام المفتوحة برسم السنة المالية 2025 والسنوات التي تليها بمبلغ 71,01 مليار درهم؛

◄ الاعتمادات المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية لسنة 2024، والتي لم يصدر إلى غاية 31 دجنبر 2024 الأمر بأدائها والتي تقدر بـ 12 مليار درهم.

وبهذا يصل مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات والمتعلقة بنفقات الاستثمار إلى 211,54 مليار درهم.

3.1.2.II. النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم سنة 2025 والمرتبطة بفوائد وعمولات الدين العمومي ما يناهز 45 105 634 000 درهم مقابل 38 229 380 000 درهم برسم سنة 2024.

مبيان 11: تطورالنفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي
(بملايير الدراهم)

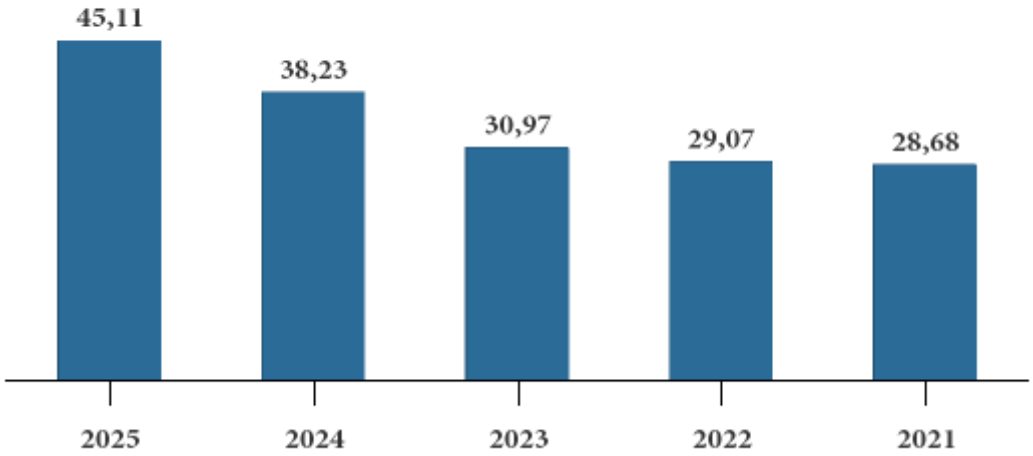

- **الديـن الخارجـي**

تبلغ التحملات الخاصة بالدين الخارجي المتعلقة بالفوائد والعمولات ما يناهز 11 049 000 000 درهم برسم سنة 2025.

- **الديـن الداخلـي**

تصل التحملات الخاصة بالدين الداخلي المتعلقة بالفوائد والعمولات إلى 34 056 634 000 درهم برسم سنة 2025.

2.2.II. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ النفقات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2025 ما مجموعه 2 016 497 000 درهم.

وتتوزع نفقات هذه المرافق كما يلي:

(بالدرهم)

نفقات الاستغلال	1 733 044 000
نفقات الاستثمار	283 453 000
المجموع	**2 016 497 000**

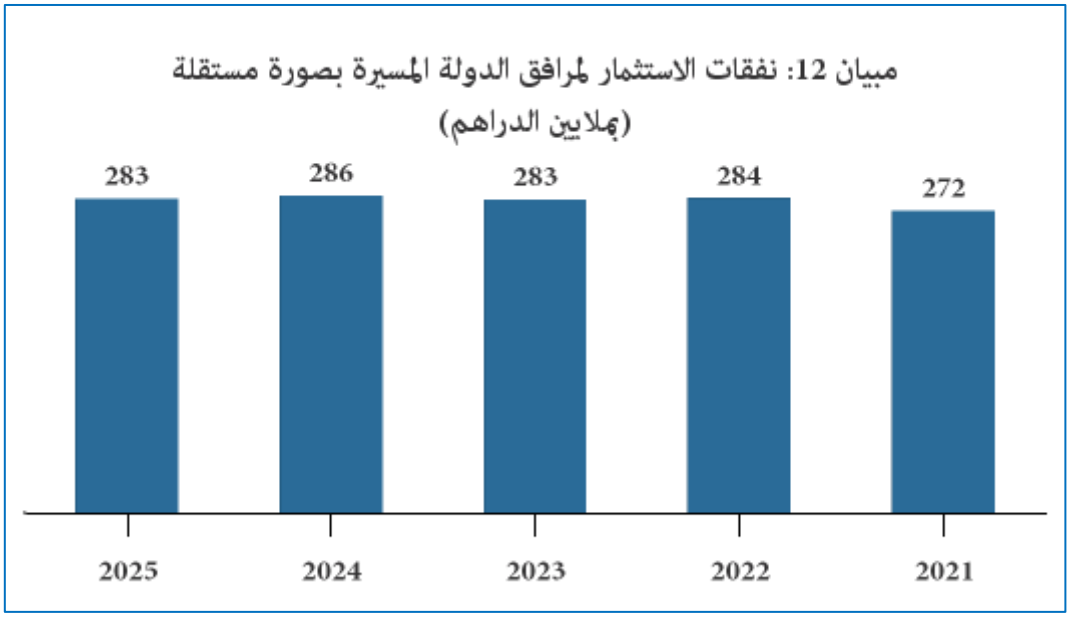

3.2.II. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2025 وتطورها مقارنة مع سنة 2024 :

(بالدرهم)

الحسابات	سقف التحملات برسم قانون المالية لسنة 2024	سقف التحملات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025	التغيرات %
1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	126 491 832 000	150 956 802 000	19,34
2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	809 126 000	791 719 000	-2,15
3- حسابات العمليات النقدية	-	-	-
4- حسابات التمويل	-	-	-
5- حسابات النفقات من المخصصات	10 800 500 000	10 800 500 000	-
المجموع	**138 101 458 000**	**162 549 021 000**	**17,70**

4.2.II. النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم استهلاكات الدين العمومي لسنة 2025 ما قدره 62 149 000 000 درهم مقابل 62 399 853 000 درهم برسم سنة 2024.

وتتوزع هذه الاعتمادات كالتالي:

- 8 467 000 000 درهم برسم الدين الخارجي ؛
- 53 682 000 000 درهم برسم الدين الداخلي.

3.II. المـــوارد

1.3.II. موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)

يبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة برسم سنة 2025 ما قدره 368 840 710 000 درهم، مقابل 311 324 574 000 درهم لسنة 2024، أي بزيادة قدرها 18,47 %.

يلخص الجدول التالي تطور الموارد العادية للميزانية العامة حسب الأصناف:

(بالدرهـــم)

بيان الموارد	قانون المالية لسنة 2024 (1)	مشروع قانون المالية لسنة 2025	التغيرات ب % (2-1)/ 1
1 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	118 402 868 000	140 735 176 000	18,86
2 الضرائب غير المباشرة	126 985 591 000	145 953 705 000	14,94
3 الرسوم الجمركية	15 512 062 000	21 050 417 000	35,70
4 رسوم التسجيل والتمبر	19 495 160 000	21 979 673 000	12,74
5 عائدات أملاك الدولة	354 500 000	354 500 000	0
6 حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	19 480 000 000	22 550 311 000	15,76
7 الهبات و الوصايا	1 500 000 000	1 500 000 000	0
8 حصيلة تفويت مساهمات الدولة	5 000 000 000	6 000 000 000	20,00
9 موارد مختلفة	4 594 393 000	8 716 928 000	89,73
المجموع	311 324 574 000	368 840 710 000	18,47

بهذا تحتل الضرائب غير المباشرة المرتبة الأولى في موارد ميزانية الدولة (39,57 %)، تليها الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (38,16 %)، ثم عائدات مؤسسات الاحتكار (6,11 %)، ثم رسوم التسجيل والتمبر (5,96 %)، ثم الرسوم الجمركية (5,71 %)، والموارد المختلفة (2,36 %)، وحصيلة تفويت مساهمات الدولة (1,63 %)، والهبات والوصايا (0,41 %)، ثم عائدات أملاك الدولة (0,10 %). كما يتضح ذلك من خلال المبيان التالي:

مبيان 13 : توزيع موارد الميزانية العامة

برسم سنة 2025 مقارنة مع سنة 2024 (%)

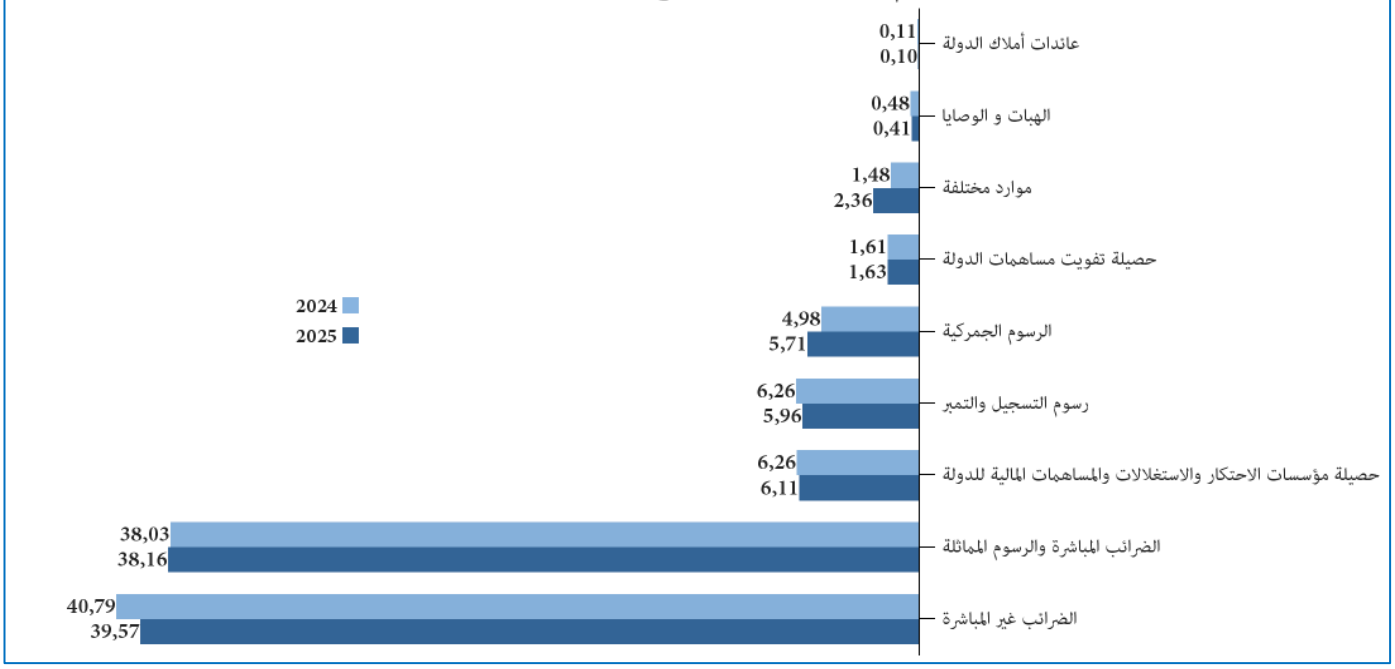

II.1.1.3. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- تبلغ حصيلة الضريبة على الدخل، ما قدره 61 010 686 000 درهم مقابل 52 881 550 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 15,37 % ؛
- تبلغ حصيلة الضريبة على الشركات، ما قدره 74 156 857 000 درهم مقابل 61 067 656 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 21,43 %.

II.2.1.3. الضرائب غير المباشرة

ستعرف العناصر الرئيسية لهذه الضرائب التطورات التالية:

- تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب برسم سنة 2025 ما قدره 44 870 682 000 درهم مقابل 37 431 049 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 19,88 % ؛
- تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة (في الداخل وفي الاستيراد) ما مجموعه 64 066 372 000 درهم مقابل 57 516 400 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 11,39 % ؛
- تبلغ حصيلة الرسم على المنتجات الطاقية ما قدره 19 560 027 000 درهم برسم سنة 2025 مقابل 16 737 023 000 درهم برسم سنة 2024 ، أي بزيادة قدرها 16,87 % ؛
- تبلغ حصيلة الضرائب على التبغ المصنع ما قدره 13 700 020 000 درهم مقابل 12 500 020 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 9,60 %.

3.1.3.II. الرسـوم الجمركيـة

- تبلغ موارد رسوم الاستيراد ما قدره 21 050 217 000 درهم مقابل 15 511 862 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 35,70 %.

4.1.3.II. رسـوم التسجيـل والتمبـر

ستعرف أهم عناصر هذه الرسوم بين سنتي 2024 و2025 التطورات التالية :

- تبلغ حصيلة رسوم نقل الملكية ما قدره 12 770 163 000 درهم مقابل 11 126 090 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 14,78 % ؛
- تبلغ حصيلة الضريبة السنوية الخاصة على السيارات ما قدره 3 223 163 000 درهم مقابل 3 201 952 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 0,66 % ؛
- تبلغ حصيلة الرسوم المفروضة على عقود التأمينات ما قدره 1 563 030 000 درهم مقابل 1 438 269 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 8,67 % ؛
- تبلغ حصيلة التمبر على وثائق السيارات ما قدره 1 791 905 000 درهم مقابل 1 618 478 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 10,72 %.

5.1.3.II. عائـدات أملاك الدولة

تبلغ حصيلة عائدات أملاك الدولة برسم سنة 2025، ما مجموعه 354 500 000 درهم بما فيها:

- حصيلة مداخيـل مبانـي أمـلاك الدولة : 300 000 000 درهم ؛
- عائدات بيع المنقولات والحطام والمعدات الغير المستعملة : 47 000 000 درهم ؛
- عائدات بيع مباني أملاك الدولة القروية : 5 000 000 درهم.

6.1.3.II. حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة

تتوزع أهم المداخيل المتوقعة في مجال الاحتكارات والاستغلالات برسم سنة 2025 على الشكل التالي:

- الأرباح الآتية من شركة "المجمع الشريف للفوسفاط" : 7 500 000 000 درهم ؛
- الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي : 6 000 000 000 درهم ؛
- الموارد الآتية من بنك المغرب : 3 000 000 000 درهم ؛
- الأرباح الناتجة عن بريد المغرب : 250 000 000 درهم ؛
- الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات : 100 000 000 درهم.

II.1.3.7. حصيلة تفويت مساهمات الدولة

تبلغ حصيلة تفويت مساهمات الدولة ما مجموعه 6 000 000 000 درهم برسم سنة 2025.

II.1.3.8. مـوارد مختلفة

تنتقل الموارد المختلفة من 4 594 393 000 درهم برسم سنة 2024 إلى 8 716 928 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 89,73 %.

II.2.3. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ الموارد المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2025 ما مجموعه 2 016 497 000 درهم.

II.3.3. موارد الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بموارد الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2025 وتطورها مقارنة مع سنة 2024 :

(بالدرهم)

الحسابات	الموارد برسم قانون المالية لسنة 2024	الموارد برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025	التغيرات %
1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	126 841 832 000	150 981 581 000	19,03
2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	-	-	-
3- حسابات العمليات النقدية	100 000 000	150 000 000	50,00
4- حسابات التمويل	43 078 000	13 657 000	-68,30
5- حسابات النفقات من المخصصات	10 800 500 000	10 800 500 000	-
المجموع	**137 785 410 000**	**161 945 738 000**	**17,53**

II.4.3. موارد القــروض المتوسطة و الطويلة الأجل

ستصل موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل برسم سنة 2025 إلى 125 000 000 000 درهم مقابل 123 410 000 000 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 1,29 %.

وتتوزع كما يلي:

- ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 53 410 000 000 درهم برسم سنة 2024 إلى 65 000 000 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 21,70 % ؛
- ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي من 70 000 000 000 درهم برسم سنة 2024 إلى 60 000 000 000 درهم برسم سنة 2025، أي بانخفاض قدره 14,29 %.

4.II الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

بالنسبة لسنة 2025، من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام إلى **340 مليار** درهم موزعة على النحو التالي :

- المؤسسات والمقاولات العمومية: **138 مليار درهم** ؛
- الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع تحيين مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة : **120,5 مليار درهم** ؛
- صندوق محمد السادس للاستثمار : **45 مليار درهم** ؛
- الجماعات الترابية : **21,5 مليار درهم**؛
- الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية : **15 مليار درهم**.

يوضح المبيان التالي بنية الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية :

مبيان 14: الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

برسم سنة 2025

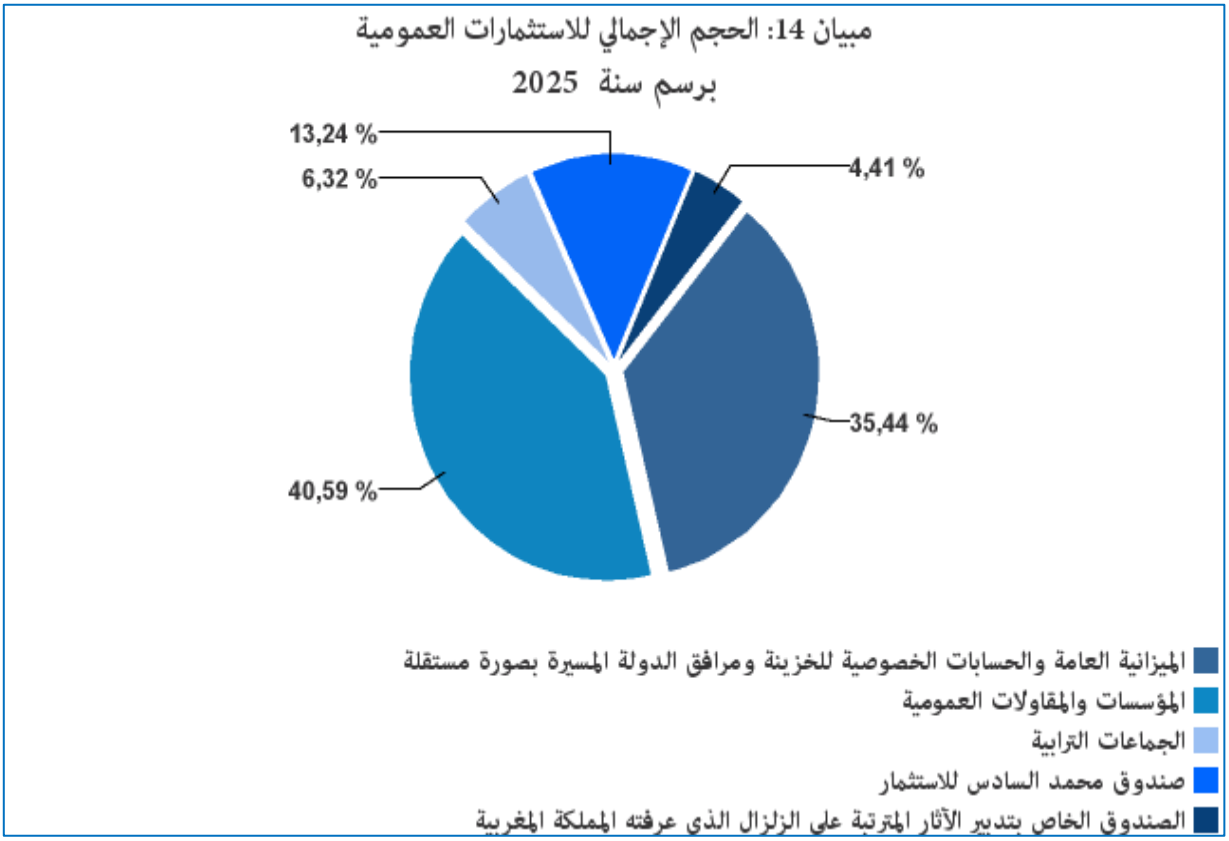

- **المؤسسات والمقاولات العمومية**

يصل المبلغ الإجمالي للبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2025 إلى **138 مليار درهم**، ويهم على الخصوص قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفاط ومشتقاته والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي.

ويبين التقرير الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2025 تفاصيل هذه البرامج الاستثمارية.

- **الحسابات الخصوصية للخزينة**

تهم برامج الاستثمار الممولة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة أساسا تعزيز الشبكة الطرقية الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة وكذا برامج اجتماعية وتربوية. ويبين التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2025 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

- **الجماعات الترابية**

تخصص ميزانيات الاستثمار المرصدة للجماعات الترابية أساسا لتدعيم البنيات التحتية الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان. وسترتكز الجهود على توسيع وتقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنايات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء، وتصل الاعتمادات المخصصة إجمالا لهذه البرامج ما يقارب **21,5 مليار درهم**.

- **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج استثمار هذه المرافق إلى حوالي **283,45 مليون درهم**. ويبين التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2025 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

يوضح المبيان التالي تطور الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة:

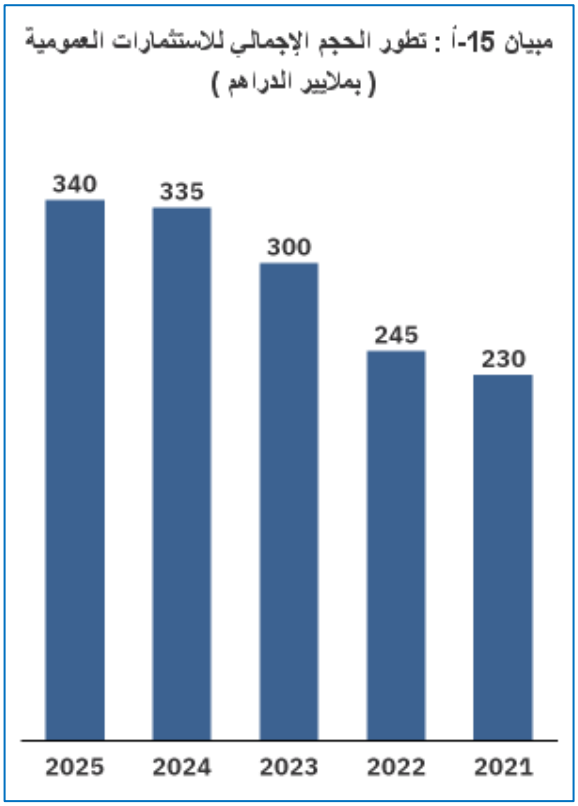

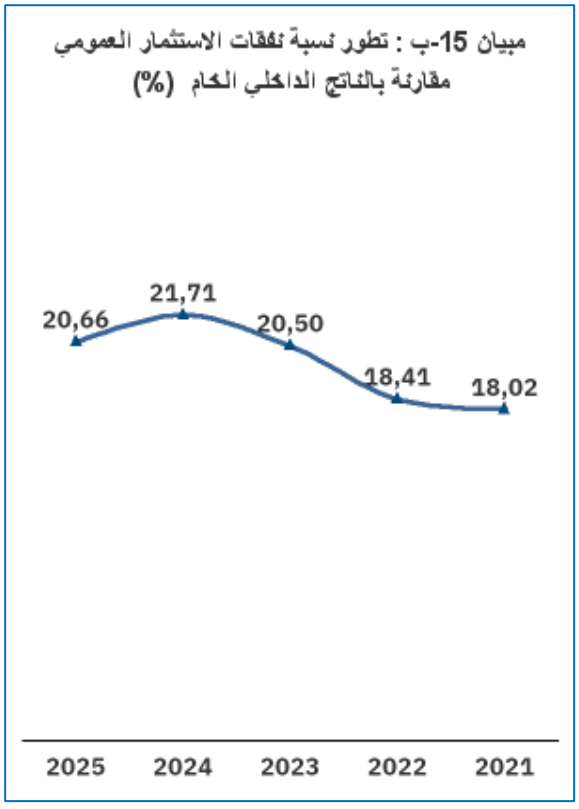

الباب الثالث: برامج العمل

1.III. مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية وتوصيات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد، ستعمل الحكومة على تنفيذ مختلف أوراش الإصلاح ذات الأولوية الرامية إلى تقليص العجز الاجتماعي وتحسين عيش المواطنات والمواطنين، والمتمثلة في تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح منظومتي الصحة والتعليم، وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية.

كذلك، ستعمل الحكومة على إنجاح تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وكذا على تنفيذ خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني الذي يلعب دورا أساسيا في تأهيل الشباب للاندماج المهني والاجتماعي، وذلك من أجل النهوض بالرأسمال البشري ومجتمع المعرفة.

من جهة أخرى، ستواصل الحكومة تعزيز التدابير لمواجهة تأثيرات الظرفية الوطنية والدولية على القدرة الشرائية، لاسيما من خلال دعم أسعار بعض المواد الأساسية وتكاليف إنتاج الكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة بذل مجهوداتها للتحكم في تضخم أسعار المواد الغذائية ومكافحة آثار الجفاف.

علاوة على ذلك، وطبقا للتعليمات الملكية السامية، ستقوم الحكومة بتنفيذ برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات بالجنوب الشرقي للمملكة، مع مواصلة تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

كما أن الحكومة عازمة على مواصلة تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، والاستمرار في اتخاذ تدابير دعم السكن وكذا السياسات الاجتماعية الأخرى.

1.1.III. تعميم الحماية الاجتماعية

توجت الجهود التي بذلتها الحكومة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، بإصدار كافة النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك في وقت قياسي، مما مكن من توسيع التغطية الصحية الأساسية لتشمل 22 مليون مستفيد إضافي.

وفي إطار نفس الدينامية، قامت الحكومة، ابتداء من شهر دجنبر 2023، بالتنزيل التدريجي لنظام الدعم الاجتماعي المباشر، بُغية استهداف 60% من الساكنة التي لا تستفيد من التعويضات العائلية (حوالي 4 مليون أسرة)، وذلك استنادا إلى منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

كما تعمل الحكومة، بالموازاة مع ذلك، على توفير المتطلبات الضرورية لاستكمال تنزيل هذا الورش الملكي، من خلال توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لفائدة كل شخص متوفر على شغل قار، وذلك وفق الإطار الزمني الذي حدده القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

III.1.1.1. تعميم الحماية الاجتماعية: حصيلة الإنجازات

III.1.1.1.1. تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

سعيا إلى تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تم بذل جهود كبيرة سواء على المستوى القانوني أو على مستوى تعبئة التمويل والحكامة. وقد مكنت هذه الجهود من إصدار معظم النصوص القانونية اللازمة لتفعيل أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاصة بكل من الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك "أمو-تضامن"، والمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، وكذا الأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور "أمو-الشامل".

◄ **تقدم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض**

تميزت سنة 2023 بمتابعة استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لاسيما من خلال إصدار المرسوم التطبيقي للقانون رقم 60.22 المتعلق بنظام "أمو-الشامل"، والذي مكن من دخول هذا القانون حيز التنفيذ. وكذا من خلال إصدار المرسوم السابع والعشرين المتعلق بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بالنظام الخاص بالمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، فيما يخص فئة "القيميين الدينيين المكلفين".

أما فيما يتعلق بعدد المستفيدين، فبالإضافة إلى المستفيدين من نظام "أمو-تضامن"، البالغ عددهم 11,3 مليون مستفيد عند متم شهر غشت 2024، فتح نظاما "التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالعمال غير الأجراء" و"أمو-الشامل" باب الاستفادة لنحو 11 مليون شخص إضافي من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

هذا، وبلغت الاشتراكات التي تتحملها الدولة برسم نظام "أمو-تضامن"، التي تم تحويلها إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع متم شتنبر 2024، ما مجموعه 15,51 مليار درهم، منها 665 مليون درهم برسم شهر دجنبر 2022، و8,14 مليار درهم برسم السنة المالية 2023، و6,7 مليار درهم برسم التسعة أشهر الأولى من سنة 2024. بالإضافة إلى ذلك، وبهدف تقليص حصة التكاليف الصحية "أمو" لفائدة المستفيدين من هذا النظام، تتكفل الدولة بتحمل الجزء الباقي على عاتق المؤمن بالنسبة للخدمات المقدمة بالمؤسسات الاستشفائية العمومية، وذلك بميزانية سنوية قدرها مليار درهم.

◄ **الإجراءات المتخذة لتعزيز فعلية الاستفادة من خدمات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض**

سعيا إلى تعزيز فعلية الاستفادة من خدمات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، اتخذت الحكومة عدة تدابير مهمة تهدف إلى تعزيز انخراط هذه الفئة في النظام المذكور وضمان استمرارية أداء اشتراكاتها لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واللذان يعدان شرطين مسبقين لتحقيق الاستفادة الفعلية من التغطية الصحية الأساسية. ويتعلق الأمر أساسا بـما يلي:

- **إعطاء الأولوية في التصنيف وفقًا لنظامي المقاول الذاتي أو المساهمة المهنية الموحدة**، بالنسبة لجميع فئات العمال غير الأجراء المزاولين لنشاط واحد، والمصنفين في نفس الوقت حسب الفئة المهنية المرتبطة بالنشاط

أو المهنة التي يزاولونها فعليا، وكذا لأحد هذين النظامين، وذلك طبقا لأحكام المادة 5 من القانون رقم 98.15 كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 46.23؛

- **تمكين العمال غير الأجراء الذين يزاولون أكثر من نشاط مهني من أداء اشتراك واحد** بغض النظر عن عدد الأنشطة التي يزاولونها، طبقا لأحكام المادة 22 من القانون رقم 98.15 كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 46.23، وذلك لتفادي أداء أكثر من اشتراك واحد؛

- **الإعفاء من جميع الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، والتي تتعلق بالاشتراكات وغرامات التأخير ومصاريف المتابعات بالنسبة للمؤمنين الذين لم يؤدوا اشتراكاتهم لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، برسم الفترة السابقة لشهر دجنبر 2023، وذلك تفعيلا لأحكام القانون رقم 41.23.

أما فيما يتعلق بنظام "أمو-الشامل"، ومن أجل ضمان استمرارية الاستفادة من الخدمات بالنسبة للأشخاص الذين كانوا خاضعين لنظام "أمو-تضامن" إلى غاية شهر نونبر 2023 وتم تحويلهم لاحقا إلى النظام الأول، فقد ألغت الحكومة فترة التدريب المحددة في ثلاثة أشهر، مع السماح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتعويضهم، بأثر رجعي منذ فاتح يناير 2024، عن المصاريف التي تحملوها سابقا، وذلك بموجب أحكام القانون رقم 21.24 بتتميم وتغيير القانون رقم 60.22.

من جهة أخرى، ومن أجل تعزيز حكامة مختلف أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تنفيذا للتعليمات الملكية السامية وتطبيقا لأحكام القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، تشتغل الحكومة على إرساء أسس نموذج للحكامة يمكن من التوفيق بين متطلبات الولوج إلى خدمات ذات جودة وضرورة الحفاظ على الاستدامة المالية لهذه الأنظمة.

2.1.1.1.III. نظام الدعم الاجتماعي المباشر

بعد النجاح في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، قامت الحكومة، في دجنبر 2023، بإطلاق نظام الدعم الاجتماعي المباشر لصالح الأسر الفقيرة وفي وضعية هشاشة والتي لا تستفيد من أنظمة التعويضات العائلية، وفقاً للتشريعات الجاري بها العمل. ويطمح هذا البرنامج إلى تغطية حوالي 4 ملايين أسرة، أي ما يقارب 60% من السكان غير المشمولين بأحد أنظمة التعويضات العائلية، وحوالي 6 ملايين طفل دون سن 21 سنة. من أجل ذلك، يتطلب تمويل نظام الدعم الاجتماعي المباشر تعبئة غلاف مالي يفوق 25 مليار درهم خلال سنة 2024، و26,5 مليار درهم سنة 2025، و29 مليار درهم ابتداءً من سنة 2026.

◄ **نظام الدعم الاجتماعي المباشر: من وضع التصور إلى التنفيذ**

دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال خطابه أمام البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، في 13 أكتوبر 2023، الحكومة إلى تفعيل نظام الدعم

الاجتماعي المباشر ابتداء من دجنبر 2023. ويستهدف هذا البرنامج الأسر المعوزة التي لها أطفال دون 21 سنة، مع إيلاء أهمية خاصة للأطفال المتمدرسين، والأطفال في وضعية إعاقة، والأطفال اليتامى من جهة الأب، وكذا الأطفال حديثي الولادة. كما يستهدف هذا البرنامج الأسر الفقيرة وفي وضعية هشاشة بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة تلك التي تضم أشخاصا مسنين.

وقد تطلب إطلاق نظام الدعم الاجتماعي المباشر القيام بمجهودات كبيرة فيما يخص الإعداد التقني، وتعبئة الموارد المالية اللازمة، والإعداد والمصادقة على الترسانة التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بهذا النظام، بالإضافة إلى وضع مخطط للحكامة يلائم خصوصياته.

وقد تم بفضل هاته المجهودات نشر قانونين وأربعة مراسيم تطبيقية، تتمثل في ما يلي:

- القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر: والذي حدد مكونات هذا النظام، والفئات المستهدفة، وشروط وكيفيات الاستفادة منه، إضافة إلى نمط حكامته؛
- القانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي: التي تعتبر مؤسسة عمومية، مهمتها الرئيسية تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر. وقد حدد هذا القانون مجالات تدخل الوكالة والمهام الموكلة إليها واختصاصاتها وتأليف أجهزة تسييرها وطريقة عملها، بالإضافة إلى الموارد الموضوعة رهن إشارتها؛
- المرسوم رقم 2.23.1067 بتطبيق القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر: والذي يحدد الفئات المستفيدة من النظام ومسطرة الاستفادة منه وكيفيات تقديم التظلمات، وكذا كيفيات صرف الدعم ومبالغه؛
- المرسوم رقم 2.23.1068 بتحديد عتبة الاستفادة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر؛
- المرسوم رقم 2.23.1069 بتطبيق القانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي والذي حدد الجهة المكلفة بممارسة سلطة الوصاية على الوكالة وكذا تأليف مجلسها الإداري؛
- المرسوم رقم 2.24.706 المتمم للملحق بالمرسوم رقم 2.23.1067 بتطبيق القانون رقم 58.23 السالف الذكر، والذي يحدد مساعدة إضافية موجهة للأسر التي لها أطفال متمدرسين في مؤسسات التعليم العمومي الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي. وتُصرف هذه الإعانة مرة واحدة في السنة، خلال شهر شتنبر، بمناسبة كل دخول مدرسي.

وفي نفس الإطار، تقوم الحكومة بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع المرسوم المتعلق بتفعيل الإعانة الخاصة الموجهة للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية، تفعيلا للمادة 16 من القانون رقم 58.23 السالف ذكره.

◄ مكونات نظام الدعم الاجتماعي المباشر

طبقا لأحكام القانون رقم 58.23 السالف ذكره، تستفيد الأسر الفقيرة وفي وضعية هشاشة المستهدفة بالبرنامج، حسب الحالات، من الإعانات التالية:

- **إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة:** موجهة للأسر التي لديها أولاد أقل من 21 سنة في حدود ستة أولاد، وتشمل:

  - منحة شهرية يحدد مبلغها حسب سن الولد ومتابعته للدراسة. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن إعانة الدخول المدرسي تُصرف للأسر المعنية، مرة واحدة في السنة خلال شهر شتنبر، بمناسبة الدخول المدرسي؛
  - دعم تكميلي يُصْرَف عن كل ولد في وضعية إعاقة، وعن كل ولد يتيم من جهة الأب؛
  - منحة الولادة عن الولادتين الأولى والثانية.

- **الإعانة الجزافية:** وهي عبارة عن إعانة تُقَدَّم للأسر التي ليس لديها أولاد أو التي لديها أولاد يتجاوز سنهم 21 سنة، وتهدف هذه الإعانة إلى دعم القدرة الشرائية لهاته الأسر والحد من الهشاشة والحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة؛

- **الإعانة الخاصة:** وتقوم هذه الإعانة على تقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يمكن للأسر المستوفية للشروط الاستفادة من إعانات تختلف قيمتها حسب خصوصيات كل أسرة، دون أن تقل قيمة الإعانة الشهرية الممنوحة لكل أسرة عن 500 درهم.

◄ تقدم تنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر

منذ إطلاق نظام الدعم الاجتماعي المباشر في دجنبر 2023 وإلى غاية شهر شتنبر 2024، تم استقبال أكثر من 4,9 مليون طلب استفادة عبر البوابة الإلكترونية www.asd.ma المعَدّة لهذا الغرض، تتعلق 60% منها بإعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة. في حين بلغ عدد المستفيدين، برسم شهر شتنبر 2024، ما يفوق 3,9 مليون أسرة.

وهكذا، ومنذ إطلاق نظام الدعم الاجتماعي المباشر في دجنبر 2023 وإلى غاية شتنبر 2024، خصصت الحكومة ما يفوق 22 مليار درهم لأداء مبالغ الإعانات المقدمة للمستفيدين، منها 20,46 مليار درهم برسم سنة 2024.

◄ آفاق سنة 2025

سعيا إلى الرفع من الآثار الإيجابية لنظام الدعم الاجتماعي المباشر، ستعمل الحكومة على وضع تصور مناسب لتنزيل التدابير المواكبة لهذا النظام، بالإضافة إلى الجانب المتعلق بحكامته، تماشيا مع إحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة عازمة على توفير المتطلبات اللازمة لتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لفائدة كل شخص يزاول شغلا قارا وتفعيل التعويض عن فقدان الشغل وفقا للجدولة الزمنية المحددة في القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

III.1.1.2. التدابير المواكبة لتعميم الحماية الاجتماعية

III.1.1.1.2. تطوير أنظمة التحديد والاستهداف المتعلقة بالحماية الاجتماعية

تميزت سنة 2024 بتسريع عملية تسجيل الفئات المستهدفة في السجل الوطني للسكان (RNP) والسجل الاجتماعي الموحد (RSU) على مستوى كافة أنحاء التراب الوطني، وذلك بهدف ضمان دعم اجتماعي فعال ومنتظم لفائدة الأشخاص المستحقين للاستفادة من مختلف برامج الحماية الاجتماعية. وتخضع هذه العملية لأحكام القانون رقم 72-18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وذلك من أجل التنزيل الناجع لبرامج الحماية الاجتماعية، لاسيما نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص "أمو-تضامن"، ونظام الدعم الاجتماعي المباشر، وكذا المنح الجامعية (منحتي).

وفي هذا الإطار، فقد تم بذل مجهودات كبيرة من أجل تنزيل منظومة الاستهداف المتعلقة بالسجل الوطني للسكان (RNP) والسجل الاجتماعي الموحد (RSU)، بشكل كامل. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، تأهيل أكثر من 1.630 مركزا للقرب للمواطنين، بالإضافة إلى تنظيم حملات توعية لتحسيس الفئات المعنية بأهمية التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد.

وتبعا لذلك، وإلى غاية متم شتنبر 2024، فقد تم تسجيل أزيد من 5,2 مليون أسرة في السجل الاجتماعي الموحد، أي ما يعادل 18,9 مليون شخص على الصعيد الوطني، موزعة على النحو التالي:

- حسب مقر الإقامة، تشكل الأسر المنحدرة من الوسط القروي 56% من مجموع الأسر المسجلة، أي ما يفوق 2,9 مليون أسرة، أو ما يعادل 10,5 مليون شخص. وحسب الجهات، بلغت نسبة المسجلين في السجل الاجتماعي الموحد 67,3% من مجموع المسجلين فيه على الصعيد الوطني بالنسبة للجهات الخمس التالية: جهة مراكش-آسفي (15,5%)، والدار البيضاء-سطات (15,3%)، وفاس-مكناس (14,8%)، والرباط-سلا-القنيطرة (12,1%)، وطنجة-تطوان-الحسيمة (9,6%)؛
- حسب سن الأطفال، بلغ عدد الأطفال دون سن 21 سنة، المسجلين في السجل الاجتماعي الموحد 7,5 ملايين طفل، منهم 4,4 ملايين طفل ينحدرون من الوسط القروي؛
- حسب تركيبة الأسرة، بلغ عدد الأسر بدون أطفال دون سن 21 سنة، المسجلة في السجل الاجتماعي الموحد 1,9 مليون أسرة، منها 56,1% تنتمي إلى الوسط القروي.

III.2.2.1.1. تمويل الحماية الاجتماعية

تطبيقا لمقتضيات القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، فإن الحكومة عازمة على تعبئة الموارد المالية الضرورية لتنزيل هذا الورش الملكي، لاسيما من خلال:

- إعادة توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل بعض البرامج الحالية، وعقلنة العمل الاجتماعي للدولة؛
- تنويع مصادر التمويل، من خلال تخصيص بعض الموارد الجبائية لتمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

III.2.1. الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية

عمل المغرب خلال السنوات الأخيرة، على إرساء أسس تحول عميق للمنظومة الصحية الوطنية. ويشكل هذا الإصلاح أولوية استراتيجية لإنجاح الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، لاسيما تنزيل التغطية الصحية الشاملة.

وفي هذا السياق، تم إصدار القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية في دجنبر 2022، لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وفق مقاربة ترتكز على أربعة ركائز أساسية. وتتمثل حصيلة الإنجازات برسم سنة 2024، وفق هذه الركائز كما يلي:

III.1.2.1. تثمين وتعزيز الموارد البشرية

تم إيلاء أهمية خاصة للجانب المتعلق بتثمين الموارد البشرية، من خلال إصدار القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية. وتمثلت الإجراءات الرئيسية المتخذة في هذا الإطار في ما يلي:

- تسوية الوضعية الإدارية لأكثر من 23.000 مهنيي الصحة في مختلف التخصصات؛
- الرفع من عدد الأشخاص المكونين في كل من كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، والمعاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة، ومعاهد التكوين المهني في مجال الصحة، وذلك في أفق بلوغ مستوى التغطية الموصى بها من طرف منظمة الصحة العالمية الذي يبلغ 45 مهني صحة لكل 10.000 نسمة بحلول سنة 2030؛
- إحداث الوظيفة الصحية بموجب القانون رقم 09.22 بهدف تثمين رأس المال البشري العامل بالقطاع العام وضمان التكامل مع القطاع الخاص في ممارسة مهنة الطب؛
- الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتشجيع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج على العودة لممارسة المهنة في بلادهم.

إضافة لذلك توجد حاليا، قيد الدراسة والمصادقة، العديد من مشاريع المراسيم التطبيقية المتعلقة بتدبير الموارد البشرية، لاسيما فيما يتعلق بتفعيل المجموعات الصحية الترابية.

III.2.2.1. تأهيل العرض الصحي

اتسمت الجهود المبذولة في هذا الإطار بإطلاق برنامج لتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتعزيز الشبكة الاستشفائية:

- **تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية:** يهم هذا البرنامج حوالي 1.400 مؤسسة، موزعة على ثلاثة أشطر تغطي كافة جهات المملكة، حيث يتواجد ثلثا هذه المراكز بالعالم القروي والمناطق النائية. وقد نجحت الحكومة في إعادة تأهيل ما مجموعه 872 مركزا صحيا، تضاف إليها 524 مركزا صحيا برسم الشطر الثالث، سيتم إنهاء أشغال تأهيلها قبل متم شهر أبريل من سنة 2025؛
- **تعزيز الشبكة الاستشفائية:** في إطار تنفيذ برنامج توسيع وتأهيل العرض الاستشفائي، شهدت سنة 2024 افتتاح المركز الاستشفائي الزموري بالقنيطرة، والمركز الاستشفائي محمد السادس بإقليم الحسيمة، ومستشفيات القرب بكل من فكيك وتالسينت وأحفير. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يتم قبل نهاية سنة 2024 الانتهاء من إنجاز أشغال المركز الاستشفائي الجامعي بأكادير ومستشفيات القرب بكل من ميضار بالناظور، وطرفاية وبومالن دادس، والمركز الاستشفائي الإقليمي بتنغير.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اقتربت أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون من الانتهاء، وتعرف أشغال بناء مستشفى ابن سينا بالرباط تقدما بوتيرة ثابتة، في حين سيتم الشروع في أشغال بناء ثلاثة مراكز استشفائية جامعية جديدة بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم.

III.3.2.1. تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية

تتعلق أهم الإجراءات المنجزة في هذا الصدد، بمواصلة إعداد واستكمال الترسانة القانونية المؤطرة لإحداث هيئات التدبير والحكامة، التي تهدف الى تعزيز آليات تنظيم عمل الفاعلين وتوطيد الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي على كافة المستويات. ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

- **إحداث الهيئة العليا للصحة** بموجب القانون رقم 07.22 كهيئة استراتيجية مستقلة، تتولى أساسا مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وكذا اعتماد المؤسسات الصحية؛
- **إحداث المجموعات الصحية الترابية** بموجب القانون رقم 08.22 كمؤسسات عمومية مستقلة تضم جميع المؤسسات الصحية العمومية على مستوى كل جهة، والتي ستتكلف بالتنزيل الجهوي للسياسة الصحية، ووضع وتنفيذ البرنامج الطبي الجهوي، وكذا ترسيخ إلزامية احترام مسار العلاجات، وإعداد الخريطة الصحية الجهوية وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص؛
- **إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية** بموجب القانون رقم 10.22، التي تتمثل مهمتها في تنسيق تطوير السياسة الصيدلانية الوطنية وضمان التأطير التقني للقطاع؛
- **إحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته** بموجب القانون رقم 11.22، تتمثل مهمتها في وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى توفير الدم ومشتقاته، والترخيص في تكوين مخزون الدم، والسهر على احترام معايير اليقظة عند تجميع الدم من المتبرعين.

وحري بالذكر أنه في إطار تنزيل القوانين المتعلقة بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، تم نشر المراسيم التالية: المرسوم رقم 2.23.1055 بتطبيق أحكام القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والمرسوم رقم 2.23.1056 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، والمرسوم رقم 2.24.646 بإحداث لجان جهوية مشتركة لتنسيق التكوين التطبيقي في المهن الصحية، والمرسوم رقم 2.24.687 يتعلق بالإشراف على التداريب بالمؤسسات الصحية المكونة للمجموعات الصحية الترابية وتأطيرها. كما تمت المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.23.1054 لتطبيق بعض أحكام القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه تم بتاريخ 5 شتنبر 2024 نشر، بالجريدة الرسمية، القانون التنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، حيث تمت إضافة الهيئات المذكورة إلى قائمة المؤسسات العمومية الإستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين المسؤولين عنها في المجلس الوزاري.

III.1.2.1.4. وضع نظام معلوماتي مندمج

تتمثل أهم الإجراءات المنجزة في إطار رقمنة المنظومة الصحية في ما يلي:

- الانتهاء من تعميم النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج على مستوى كافة مستشفيات المملكة بما فيها مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وتزويدها بالمعدات المعلوماتية (الربط بالأنترنت)؛
- الإعداد لنموذج يتعلق بالملف الطبي المشترك وبورقة العلاجات الطبية الإلكترونية بالمؤسسات الصحية والعيادات الطبية.

III.1.2.1.5. آفاق سنة 2025

في إطار مواصلة ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، ستشهد سنة 2025 تنزيل الإجراءات الرئيسية التالية:

- مواصلة إنجاز المشاريع موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك؛
- مواصلة أشغال بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة، وكذا الإجراءات المواكبة لاعتماد النظام المعلوماتي المندمج؛
- مواصلة تنزيل برنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية، قصد عصرنة تجهيزات الشبكة الاستشفائية بما في ذلك المستعجلات، والانتهاء من الشطر الثالث لبرنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- مواصلة ورش بناء المستشفى الجديد ابن سينا بالرباط، وكذا استكمال وتجهيز المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون؛
- بداية أشغال بناء المراكز الاستشفائية الجامعية ببني ملال والرشيدية وكلميم؛
- إعطاء الانطلاقة لإعادة بناء المركز الاستشفائي الإقليمي بتاونات؛

- إعادة تأهيل المعاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة؛
- مواصلة برنامج إعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية التي تضررت من الزلزال والتابعة لأقاليم الحوز وشيشاوة ومراكش وتارودانت وورزازات وأزيلال.

3.1.III. الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم: أساس تعزيز الرأسمال البشري

1.3.1.III. مواصلة إصلاح المنظومة التربوية: من أجل تمدرس دامج وتعلم ذي جودة

تستمد، خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، مرجعيتها من التعليمات الملكية السامية، والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والنموذج التنموي الجديد. وتهدف هذه الخارطة، التي تندرج في إطار البرنامج الحكومي، إلى إرساء نموذج مرجعي جديد في أفق سنة 2026، الذي يضع الأثر على التلاميذ في صلب أولوياته، ويقترح حلولاً وتدابير عملية لتحسين جودة المدرسة العمومية.

ويمكن تلخيص الإنجازات الرئيسية المسجلة خلال سنة 2024 في ما يلي:

- **محور التلميذ:**

- بالنسبة للدخول المدرسي 2023-2024، التحق حوالي 80% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات بالتعليم الأولي، حيث تم فتح 4.700 قسم جديد، وتم توظيف 6.000 مربية ومربي متخصص في الطفولة المبكرة. بالإضافة إلى ذلك، تم تكوين أكثر من 7.100 مربية ومربي، مع الرفع من عدد ساعات التكوين الأساس من 400 ساعة إلى 950 ساعة، وتوسيع قاعدة التكوين المستمر. وهكذا، ارتفع معدل الولوج إلى التعليم الأولي في المدارس العمومية بنسبة 11% خلال السنة الدراسية 2022-2023. كما أن 89% من أقسام التعليم الأولي يتم تدبيرها من قبل جمعيات وطنية، مقابل 11% تُدبّر من قبل جمعيات محلية. وقد تضاعف ثلاث مرات تقريباً معدل التحاق الأطفال بالمدارس في المناطق القروية خلال عشر سنوات، حيث ارتفع من 33,1% إلى 91,4%؛
- تعزيز الدعم التربوي: من خلال مواصلة تفعيل منهجية "التعليم بالمستوى المناسب (TaRL)" بهدف تحسين التعلمات الأساس؛
- إطلاق برنامج وطني للدعم المدرسي خلال السنة الدراسية 2023-2024، موازاة مع مراجعة الجداول الزمنية للحصص، والبرامج الدراسية، والامتحانات. يستفيد منه أكثر من مليوني تلميذ؛
- فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي، بلغ عدد المستفيدين من الداخليات وخدمات الإطعام المدرسي على التوالي 147.778 و114.879 مستفيدًا خلال السنة الدراسية 2024-2025؛

- تفعيل الصيغة الجديدة من المبادرة الملكية «مليون محفظة» من خلال صرف مبالغ إضافية للأسر المستفيدة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر، بمقدار 200 درهم لتلاميذ الابتدائي والإعدادي و300 درهم لتلاميذ الثانوي التأهيلي، لفائدة أكثر من 3 ملايين تلميذ؛

- فيما يخص النقل المدرسي، وبفضل تعبئة الجماعات الترابية، بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من هذه الخدمة حوالي 638.693 تلميذًا برسم الدخول المدرسي 2024-2025؛

- اعتماد نموذج "المؤسسات الرائدة"، الذي يهدف إلى تحسين عملية التعلم في المستويين الابتدائي والإعدادي وذلك من خلال اعتماد منهجية متعددة الأبعاد. يرتكز هذا البرنامج المهيكل على مجموعة من المبادرات الأساسية التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم، ولاسيما من خلال:

  - اعتماد منهجيات وأساليب بيداغوجية فعالة، أبرزها منهجية "التعليم بالمستوى المناسب (TaRL)" كمقاربة علاجية للدعم التربوي، ووقائية من خلال اعتماد تعليم فعّال؛

  - تحسين ظروف الاستقبال في المؤسسات التعليمية (تأهيل، نظافة، حراسة...)؛

  - تجهيز المؤسسات التعليمية بالمعدات الرقمية والموارد البيداغوجية، لتسهيل ظروف عمل الطاقم التربوي والإداري؛

  - توفير الموارد المالية للمؤسسة التعليمية لتنفيذ مشروع المؤسسة المندمج وتعزيز استقلاليتها؛

  - تكوين ومنح الإشهاد للفريق التربوي؛

  - المتابعة الدقيقة داخل الفصول الدراسية.

وقد أتاح نموذج "المؤسسات الرائدة" دينامية جديدة في التعليم الابتدائي، حيث شملت المرحلة التجريبية 626 مدرسة ابتدائية عمومية خلال السنة الدراسية 2023-2024، استفاد منها حوالي 320.000 تلميذ و10.500 أستاذ.

وقد أظهر التقييم الأولي لتأثير برنامج الدعم والإصلاح في المدارس الرائدة أن أغلبية التلاميذ، من المستوى الثاني إلى السادس بالتعليم الابتدائي، حققوا نسب تحكم في المهارات موضوع هذا التقييم، حيث تضاعفت هذه النسبة أربعة مرات بالنسبة لمادة الرياضيات، ومرتين في مادة اللغة العربية وثلاث مرات في اللغة الفرنسية.

◄ **محور الأستاذ:**

- في إطار تثمين قيمة مهنة الأستاذ، تم إرساء تكوين أولي أساس لمدة ثلاث سنوات ضمن سلك الإجازة في التربية(CLE) ، بالإضافة إلى سنة من التأهيل المهني داخل المراكز الجهوية للتربية والتكوين، وسنة من التدريب المدفوعة الأجر؛

- أبرمت الحكومة اتفاقا مع النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية بتاريخ 26 دجنبر 2023، تم بموجبه اعتماد نظام أساسي جديد وموحد ومحفز يسري على موظفي الوزارة وموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية

والتكوين، مع تحسين الأوضاع المادية لكافة هؤلاء الموظفين من خلال زيادة شهرية صافية عامة في أجورهم النظامية لا تقل عن 1.500 درهم؛

- تعزيز الموارد البشرية من خلال توظيف 16.000 إطاراً، بما في ذلك أطر الدعم البيداغوجي والإداري.

◄ **محور المؤسسة:**

- إحداث 189 مؤسسة تعليمية، منها 10 مدارس جماعاتية و15 داخليّة، برسم الدخول المدرسي 2024-2025، وتأهيل 2.500 مؤسسة تعليمية وتجهيز أكثر من 13.000 قاعة بمعدات معلوماتية؛

- تم وضع مشروع المؤسسة المندمج كأداة عملية، مبسطة، ورقمية لتحول المؤسسات التعليمية، وتحقيق معايير جودة العلامة، مع العمل على الاحترام التام للالتزامات الإثني عشرة لخارطة الطريق المتعلقة بإصلاح منظومة التربية. هذا، وقد تم الرفع من الاعتمادات المالية المرصدة لهذه المؤسسات من أجل تنفيذ مشروعها المندمج، لتصل إلى 50.000 درهم سنوياً لكل مؤسسة في التعليم الابتدائي، و100.000 درهم سنويا لكل مؤسسة في التعليم الثانوي؛

- رقمنة عملية التعلم من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية للمؤسسات التعليمية، لاسيما الصيانة والربط بشبكة الإنترنت؛

- تم إحداث مختبر رقمي(DIGITAL LAB) : من خلال اتفاقية تم توقيعها بتاريخ 02 فبراير 2024 بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ووزارة الاقتصاد والمالية، بالإضافة إلى صندوق الإيداع والتدبير، وذلك بهدف المساهمة في تحسين جودة التعلّمات، وتعزيز فعالية المؤسسات التعليمية، وإثراء وتنويع الوسائل من أجل بت دينامية جديدة في المشهد التعليمي؛

- اتخاذ سلسلة من التدابير العاجلة لضمان استمرارية التعليم في المناطق المتضررة من زلزال الحوز من خلال تحويل التلاميذ، وتوفير خيام مدرسية ووحدات تعليمية مسبقة الصنع (préfabriqué)، والدعم النفسي والتربوي، وكذا توزيع المحفظات واللوازم المدرسية؛

- إطلاق برنامج لإعادة بناء وتأهيل 1.730 مؤسسة تعليمية تأثرت بالزلزال، بما في ذلك الملحقات المدرسية، بالإضافة إلى 216 مؤسسة تتولى إنجازها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وتنقسم المؤسسات المذكورة إلى ثلاث فئات: منها 258 مؤسسة تحتاج إلى إعادة بناء كامل، و688 مؤسسة تحتاج إلى إعادة تأهيل أو إعادة بناء جزئي، و784 مؤسسة تحتاج فقط إلى إعادة تأهيل. وقد انطلقت أشغال الشطر الأول من هذا البرنامج التي تتعلق بـ 221 مؤسسة في يونيو 2024، وتم التسليم الفعلي لـ 170 مؤسسة مع بداية السنة الدراسية 2024-2025؛

- تعزيز مدارس الفرصة الثانية التي تهدف إلى تمكين المنقطعين عن الدراسة من المهارات المطلوبة في سوق الشغل، بما في ذلك المهارات غير التقنية، كإجراء تكميلي للتدابير الوقائية.

وستتواصل الجهود لتمويل برنامج العمل لسنة 2025، الذي يرتكز بشكل خاص على:

◄ **محور التلميذ:**

- تسريع تنزيل برنامج تعميم التعليم الأولي، من خلال بناء وتجهيز أقسام دراسية جديدة وإعادة تأهيل الأقسام القائمة؛
- مواصلة تنفيذ نموذج "المدارس الرائدة" الذي تم إعداده وفق مقاربة متعددة الأبعاد بهدف تحسين جودة التعلمات الأساس، والتقليص من الهدر المدرسي، وتعزيز تفتح التلاميذ. وبناءً على النتائج الإيجابية التي تم تسجيلها، سيتم التعميم التدريجي لهذا النموذج، لينتقل عدد المدارس التي تعتمد هذا النموذج من 626 إلى حوالي 2.626 مدرسة ابتدائية، و232 إعدادية برسم السنة الدراسية 2024-2025. وفي هذا الإطار، وبهدف تقليص الفوارق في القدرات المعرفية للتلاميذ، من المتوقع اتخاذ تدابير أخرى خاصة منها برمجة دروس استدراكية لمدة تتراوح بين 4 و8 أسابيع والمواكبة بشكل فردي للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات خلال السنة الدراسية؛
- مواصلة الجهود في مجال الدعم الاجتماعي، وخاصة من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة.

◄ **محور الأستاذ:**

- تعزيز الموارد البشرية عبر توظيف 14.000 أستاذ و2.000 إطار للدعم الإداري والتربوي والاجتماعي؛
- مواصلة الجهود في مجال التكوين الأساس لطلبة سلك الإجازة في التربية، بهدف جعل هذا السلك مساراً للتميز ومسلكا رئيسيا لتوظيف الأساتذة، مع استفادة الطلبة المشاركين في الأنشطة التربوية من تعويض قدره 1.000 درهم شهرياً.

◄ **محور المؤسسة:**

- تنزيل نموذج مبسط ورقمي لمشروع المؤسسة المندمج كأداة عملية للتحول المنشود للمؤسسات؛
- تعزيز الأنشطة المدرسية الموازية الفنية والثقافية، عبر مراكز التفتح بشراكة مع الجمعيات العاملة في هذه المجالات؛
- تعزيز العرض المدرسي، من خلال بناء مؤسسات تعليمية جديدة وتوسيع المؤسسات الحالية؛
- مواصلة برنامج تأهيل المؤسسات التعليمية، لاسيما عبر استبدال قاعات ووحدات تعليمية مسبقة الصنع.

III.1.3.2. التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار: من أجل التميز الأكاديمي وتحفيز البحث العلمي

طبقا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك الرامية إلى تحسين البرامج المعتمدة وضمان خدمة ذات جودة لصالح الشباب، تواصل الحكومة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030 "Pacte ESRI 2030"، والذي يرتكز على التميز والابتكار. ويهدف هذا المخطط إلى تحديث النظم

البيداغوجية وتعزيز المسارات والبرامج المتميزة داخل المؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى تحسين الحكامة خاصة على المستوى الترابي.

وتميز العمل الحكومي، خلال السنة الجامعية 2023-2024، بتنفيذ مجموعة من المشاريع ذات الأولوية من المخطط المذكور، ويتعلق الأمر بـ:

◄ **إطلاق وتنفيذ الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج،** لاسيما عبر:

- مراجعة دفاتر التحملات البيداغوجية الوطنية لمسالك الإجازة والماستر والإجازة في التربية، وتغيير تسميات الشهادات الوطنية للمؤسسات الجامعية؛
- تحسين مسارات التكوين، وإدخال وحدات مهارات القوة (power skills) والإشهاد في اللغات الأجنبية؛
- تعزيز برامج حركية الطلبة على الصعيد الوطني والدولي وكذا إدخال نظام الوحدات القياسية؛
- اعتماد 926 مسلكا للإجازة وفقا للإطار البيداغوجي الجديد في مجالات حيوية تتناسب مع الحاجيات السوسيو-اقتصادية؛
- إطلاق 63 مركزا للتميز، توفر 113 مسارا للتميز من أجل تحسين جاذبية المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح.

◄ **مهننة العرض الجامعي وتكييفه مع الحاجيات السوسيو-اقتصادية** من خلال مواصلة تنفيذ البرامج الثلاثة التالية:

- **برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025**، الذي أعطيت انطلاقته في يوليوز 2022، مع تسجيل 20.272 طالبا جديدا برسم السنة الجامعية 2023-2024، ومواصلة أشغال بناء وتجهيز ستة مدارس عليا للتربية والتكوين في كل من القنيطرة ووجدة وأكادير وبرشيد والجديدة وبني ملال؛
- **برنامج تعزيز كثافة مهنيي قطاع الصحة في أفق 2030**، الذي أعطيت انطلاقته في يوليوز 2022، حيث بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين 5.266 برسم السنة الجامعية 2023-2024. وهكذا، ومن أجل تعزيز العدالة الترابية، انطلقت أشغال بناء كليتي الطب والصيدلة بمدينتي الرشيدية وبني ملال في 2023، ومن المتوقع إعطاء انطلاقة أشغال بناء كلية ثالثة بمدينة كلميم بنهاية 2024؛
- **برنامج تعزيز الكفاءات الرقمية في أفق 2027**، الذي يهدف إلى تعزيز التكوين في المجال الرقمي على مستوى الجامعات العمومية المغربية من خلال الرفع من عدد المسجلين والخريجين خلال الفترة 2023-2027، وملاءمة عروض التكوين مع حاجيات سوق الشغل وحاجيات المستثمرين. وقد وصل عدد الطلبة الجدد المسجلين برسم السنة الجامعية 2023-2024 إلى 21.338 طالبا.

◄ **تحسين عملية تشغيل الخريجين**، وذلك من خلال:

- تعزيز كفاءات الطلبة من خلال إنشاء مراكز "Code 212" التي تمكنهم من اكتساب مهارات استثنائية في المجالات الرقمية مع إمكانية الحصول على شهادات معتمدة. وقد تم افتتاح ثلاثة مراكز في كل من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة وعبد المالك السعدي بتطوان وابن زهر بأكادير؛
- توسيع شبكة مراكز المسارات المهنية من خلال إحداث وتجهيز خمسة مراكز لتطوير المهارات المهنية في كل من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وشعيب الدكالي بالجديدة ومولاي إسماعيل بمكناس والسلطان مولاي سليمان ببني ملال ومحمد الأول بوجدة.

◄ **تعزيز أنشطة الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة** من خلال:

- تنزيل مرسوم جديد للمنح في إطار تحسين آليات الاستهداف للفئات المستفيدة من البرامج الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار مخرجات السجل الاجتماعي الموحد؛
- الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية بنحو 18%، حيث انتقلت من 50.400 سرير إلى ما يقارب 59.400 سرير بين السنتين الجامعيتين 2020-2021 و2023-2024؛
- الرفع من عدد الوجبات المقدمة بنسبة 44% للسنة الجامعية 2023-2024، ليصل إلى 15 مليون وجبة مقارنة بـ 10,43 مليون وجبة مقدمة خلال السنة الجامعية 2021-2022.

◄ **تحسين نظام البحث العلمي والابتكار** من خلال:

- إطلاق برنامج تكوين 1.000 طالب-دكتور مؤطر من الجيل الجديد، للقيام بالبحث العلمي والتأطير البيداغوجي، مقابل الاستفادة من منحة شهرية صافية قدرها 7.000 درهم؛
- التوقيع على اتفاقية تروم إحداث المعهد الوطني الموضوعاتي للبحث العلمي في الماء بأكادير كمجموعة ذات النفع العام.

◄ **التميز في النجاعة والحكامة من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير**، لاسيما:

- تقوية قدرات وكفاءات هيئة التدريس والأطر الإدارية والتقنية بالإدارة المركزية وبالجامعات، وذلك من خلال تنظيم دورات التكوين المستمر وتشجيع الحركية الدولية للأساتذة والأطر الإدارية؛
- رقمنة الخدمات الإدارية داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وبالجامعات، من خلال تطوير الخدمات، والمنصات الرقمية، والبنية التحتية والأمن المعلوماتي.

أما فيما يخص الدخول الجامعي 2024-2025، فسيتميز خاصة بما يلي:

- مواصلة الاستجابة لتلبية حاجيات القطاعات السوسيو-اقتصادية فيما يتعلق بتكوين الكفاءات البشرية، خصوصا في الأوراش المرتبطة ببرنامج تعزيز كثافة مهنيي قطاع الصحة في أفق سنة 2030، وبرنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025، وبرنامج تعزيز الكفاءات الرقمية في أفق 2027؛

- الرفع من عدد الطلبة الجدد المسجلين بالجامعات العمومية بنسبة 5,3% لينتقل من 297.887 برسم السنة الجامعية 2023-2024 إلى 313.578 برسم السنة الجامعية 2024-2025، ليصل العدد الإجمالي للطلبة المسجلين بالجامعات العمومية ما مجموعه 1,15 مليون طالب، برسم السنة الجامعية 2024-2025؛

- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية عبر إحداث 16.151 مقعدا بيداغوجيا إضافيا جديدا برسم السنة الجامعية 2024-2025، بالإضافة إلى تجهيز مؤسسات جامعية جديدة وهي: المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي والرقمنة في بركان، والمدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي وعلوم المعطيات في تارودانت؛

- مواصلة إحداث مسارات جديدة للتميز ابتداء من السنة الثانية بعد الباكالوريا، بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح، مع إحداث 19 مركزا للتميز، لينتقل العدد الإجمالي لمراكز التميز إلى 83 مركزا والتي لقيت إقبالا كبيرا، حيث تم تسجيل 15.000 طالبا في 186 مسارا للتميز؛

- تعميم مراكز "Code 212" داخل الجامعات، حيث من المتوقع افتتاح 6 مراكز في كل من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، وجامعة محمد الأول بوجدة، وجامعة القاضي عياض بمراكش، وجامعة الحسن الأول بسطات، وجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، وجامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال؛

- تعزيز القدرات اللغوية للطلبة من خلال الرفع من عدد المستفيدين من هذا البرنامج من 500.000 مستفيد خلال السنة الجامعية 2023-2024 إلى 700.000 مستفيد في 2024-2025؛

- مواصلة إحداث أربعة معاهد وطنية موضوعاتية للبحث العلمي، ويتعلق الأمر بمعهد في مجال فيزياء الجزئيات وتطبيقاتها، ومعهد في مجال الذكاء الاصطناعي ومعهد في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ومعهد في مجال البيوتكنولوجيا الحيوية والغذائية والبيئية، بهدف تكثيف الجهود الوطنية للبحث في المجالات ذات الأولوية وتحسين استخدام الموارد والوسائل المخصصة لها؛

- مواصلة تفعيل برنامج تكوين طلبة الدكتوراه المؤطرين من الجيل الجديد، التي تسند إليهم، إضافة إلى إنجاز البحوث العلمية مهام التأطير البيداغوجي حيث من المتوقع تسجيل 1.000 طالب-دكتور جديد برسم السنة الجامعية 2024-2025؛

- إحداث نظام ابتكار فعال لدعم القدرة التنافسية وجاذبية القطاعات الإنتاجية، خاصة من خلال إحداث ثلاث مدن ابتكار جديدة؛

- تعزيز أنشطة الدعم الاجتماعي للطلبة من خلال الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية إلى 60.118 سريرا، والرفع من عدد الوجبات المقدمة لتصل إلى 15,5 مليون وجبة، بالإضافة إلى اعتماد مقاربة ترتكز على استهداف المستفيدين من منح السلك الأول، بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد.

4.1.III. تطوير التكوين المهني

في إطار تنزيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني التي تم تقديمها أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 4 أبريل 2019، التزمت الحكومة بسلسلة من المبادرات التي تهدف إلى تحديث منظومة التكوين المهني من أجل تلبية حاجيات سوق الشغل وتحسين قابلية تشغيل الشباب.

وفي هذا الصدد، تتمثل الأولويات الحكومية الرئيسية في هذا المجال في ما يلي:

◄ **إنجاز برنامج مدن المهن والكفاءات**

منذ إطلاق أشغال بناء مدينة المهن والكفاءات بأكادير في فبراير 2020 من طرف صاحب الجلالة نصره الله، تم إنجاز ما يلي:

- نهاية أشغال إنجاز 8 مدن للمهن والكفاءات، منها 6 مدن انطلق التكوين بها بجهات سوس-ماسة، والعيون-الساقية الحمراء، والشرق والرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة، ومدينة للمهن والكفاءات بجهة الدار البيضاء-سطات من المرتقب افتتاحها خلال هذه السنة، وأخرى على مستوى جهة الداخلة-وادي الذهب في المرحلة النهائية من التجهيز مما سيمكن من رفع العرض التكويني إلى أكثر من 22.000 مقعد بيداغوجي خلال هذه السنة؛
- سيتم الانتهاء من أشغال إنجاز 4 مدن، خلال سنة 2025، بجهات مراكش-آسفي، وفاس-مكناس، وكلميم-واد نون، ودرعة-تافيلالت.

◄ **المحاور الأخرى لخارطة الطريق لتطوير التكوين المهني**

سيواصل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خلال السنة التكوينية 2024-2025، تنفيذ مختلف محاور خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المتعلقة بـ:

- **التأهيل المندمج لمنظومة التكوين:** في إطار تحديث عرض التكوين، تم وضع دليل مرجعي لكل شعبة يحدد المعايير التي يجب مراعاتها من حيث الفضاءات البيداغوجية والتجهيزات ومؤهلات المكونين المزمع توظيفهم. كما ستعرف السنة التكوينية الحالية مواصلة تأهيل مؤسسات التكوين عبر إنجاز 24 مشروع توسعة و14 مشروع تهيئة و14 مشروع لبناء الداخليات؛
- **تجديد عرض التكوين** من خلال إطلاق 205 شعبة تكوين أساسي جديدة أو معدلة من أصل 276 شعبة، و113 شعبة تكوين تأهيلي جديدة أو معدلة من أصل 138 شعبة، وذلك من خلال إدراج التكوين التأهيلي قصير المدة. ويندرج إحداث هذه الشعب في إطار ملائمتها مع برنامج مدن المهن والكفاءات؛
- **الرفع من التأهيل المهني للعمال الشباب** من خلال إعداد دليل للتكوينات التأهيلية المرنة، والتي تروم بلوغ 430 شعبة تأهيلية، منها 260 شعبة تأهيلية قصيرة المدة، وذلك لتلبية حاجيات المقاولات، مما يسمح بإعادة التدريب المهني والرفع من كفاءة الشباب الممارس بالقطاع غير المهيكل أو الباحث عن الشغل؛

- **إرساء نظام مندمج للتوجيه:** يتمحور هذا المشروع حول تعزيز نظام التوجيه الجديد" My Way" وإحداث مراكز للتوجيه المهني داخل مؤسسات التكوين كفضاءات موحدة ومجهزة مخصصة لمواكبة الشباب.

◄ **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

يهدف نظام التدبير القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التكوين المهني إلى تحسين جودة التعليم وملاءمته مع حاجيات سوق الشغل، كما تشهد على ذلك تجربة المعاهد ذات التدبير المفوض والتي تكوّن حاليا في قطاعات حيوية على غرار قطاع صناعة السيارات، والطيران، والطاقات المتجددة، والنقل واللوجيستيك، وكذا النسيج والألبسة.

وفي نفس الإطار، سيتم إحداث معاهد جديدة للتكوين ذات التدبير المفوض، ويتعلق الأمر أساسا بمعهد للتكوين في مهن الصناعة الدوائية بالدار البيضاء، ومعهد للتكوين في روح المقاولة والتدبير بالدار البيضاء ومعهد للتكوين في مهن الماء والتطهير والبيئة بفاس.

◄ **التكوين المهني بالتدرج**

يتميز هذا النوع من التكوين، الذي ينظمه القانون رقم 12.00 المتعلق بإحداث وتنظيم التدرج المهني والمرسوم رقم 2.00.1017، بتكوين المتدرب بالمقاولة لا تقل مدته عن 80% من مدته الإجمالية، ويضاف إليه ما لا يقل عن 10% من هذه المدة كحصص تكوين اضافي عام وتكنولوجي في مركز التكوين بالتدرج.

تتراوح مدة التكوين بالتدرج بين سنة وسنتين حسب خصوصيات ومؤهلات مختلف المهن موضوع التكوين. وفي هذا الإطار، يصرف صاحب المقاولة للمتدرب، وفقا للمادة 8 من القانون السالف الذكر، منحة شهرية يمكن أن تقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الذي يتكون فيه المتدرج.

وقد بلغ عدد المتدربين برسم سنة 2023-2024 ما يناهز 30.696 متدربا، منهم 17.183 من النساء، أي بنسبة 56% من مجموع المتدربين. وتمثل الصناعة التقليدية القطاع الرئيسي للتكوين بنسبة 39% من إجمالي المكونين بالتدرج، يليه قطاع السيارات بنسبة 23%، وقطاع الفلاحة بنسبة 15%.

◄ **مساهمة الدولة في مصاريف التكوين للمتدربين في مؤسسات التكوين المهني الخاصة**

في هذا الصدد، تتمثل مساهمة الدولة في دفع مبلغ مباشر لمؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة تعادل ثلث تكاليف التكوين المهني الأساسي التي تتحملها الأسر. ويبلغ الحد الأقصى لهذه المساهمة ما مقداره 4.000 درهم لكل متدرب عن كل سنة تكوين، وذلك لمدة سنتين.

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام ما يناهز 4.341 مستفيدًا برسم السنة الدراسية 2023-2024، مع توقع ارتفاع هذا العدد إلى 5.000 مستفيدا برسم 2024-2025. من ناحية أخرى، بلغ عدد مؤسسات التكوين المهني الخاصة 1.356 مؤسسة، منها 424 مؤسسة معتمدة في 2023-2024، مقابل 1.288 مؤسسة منها 419 معتمدة برسم 2022-2023.

III.5.1. دعم القدرة الشرائية للمواطنين

تلتزم الحكومة بمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تداعيات الظرفية الوطنية والدولية على القدرة الشرائية للمواطنين، من جهة، وتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي، من جهة أخرى.

III.5.1.1. مواصلة التدابير لمواجهة تداعيات الظرفية الوطنية والدولية على القدرة الشرائية للمواطنين

تتمثل أهم التدابير المتخذة في هذا الإطار، في ما يلي:

- **دعم أسعار بعض المواد الأساسية:** في إطار التزام الحكومة بمواصلة دعمها للقدرة الشرائية للمواطنين، تم رصد، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025، غلاف مالي يناهز 16,536 مليار درهم وذلك من أجل الحفاظ على استقرار أسعار غاز البوتان والسكر والقمح اللين.

يقدم التقرير حول المقاصة، المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2025، الوضعية المفصلة لأسواق المواد المدعمة على الصعيدين الوطني والدولي، وتأثيراتها على تطور محددات الدعم، كما يعرض حجم نفقات المقاصة.

- **دعم تكاليف إنتاج الكهرباء:** بهدف تفادي تأثير ارتفاع تكلفة الكهرباء على سعر البيع، منحت الدولة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب اعتمادات مالية بملغ ناهز 5 مليارات درهم في سنة 2022 و4 مليارات درهم في سنة 2023 و4 مليارات درهم في سنة 2024، وذلك على إثر التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الدولة والمكتب المذكور بهدف تنزيل الإجراءات الضرورية للدعم.

وفي نفس السياق، ينص بروتوكول الاتفاق المذكور على تخصيص اعتمادات إضافية بقيمة 4 مليارات درهم برسم سنة 2025. ويبقى التحويل الفعلي لهذه الاعتمادات رهينا بتقييم الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والتي من المتوقع أن تتحسن لاسيما من خلال الإصلاح الشامل لسوق الكهرباء.

- **التحكم في تضخم أسعار المواد الغذائية ومكافحة آثار الجفاف:** يعزى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الذي تم تسجيله منذ سنة 2022، أساساً إلى ارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية وآثار الجفاف التي ميزت بشكل خاص الموسمين الأخيرين. ولمواجهة هذا التضخم، تم اعتماد مجموعة من التدابير للتحكم في تكاليف المواد الغذائية، حيث تمت، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تعبئة 20 مليار درهم برسم الموسمين الفلاحيين 2022-2023 و2023-2024.

وفي نفس السياق، وعلى إثر توالي سنوات الجفاف الحاد الذي عرفته بلادنا، عملت الحكومة على اتخاذ عدة اجراءات استعجالية خلال الموسم الفلاحي 2024-2025، من أجل ضمان التموين المستمر والكافي للأسواق الوطنية من المواد الفلاحية بأسعار مدعمة، وكذا حماية الرصيد الحيواني وضمان إعادة تشكيله. وتهم هذه الإجراءات بالخصوص:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد وكذا وقف استيفاء رسوم الاستيراد، المطبقة على الحيوانات الحية من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال وعلى بعض اللحوم الحمراء بالإضافة إلى تلك المطبقة على الأرز الأسمر وزيت الزيتون؛
- مواصلة دعم الشعير والأعلاف المركبة واقتناء البذور والأسمدة؛
- مواصلة تفعيل وتنزيل باقي الآليات الكفيلة بالمساهمة في تحقيق التوازن المنشود في السلاسل الحيوانية والنباتية.

2.5.1.III. الحوار الاجتماعي: آلية لضبط علاقات الشغل وتثمين الرأسمال البشري

ترجمة لإرادة تعزيز العدالة الاجتماعية، أبرمت الحكومة مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، في إطار الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي، عدة اتفاقات:

◄ **الحوار الاجتماعي المركزي: خطوة هامة نحو تعزيز السلم الاجتماعي (اتفاق 29 أبريل 2024)**

- **إجراءات تتعلق بتحسين الدخل**

- **القطاع العام:** إقرار زيادة عامة شهرية صافية بمبلغ 1.000 درهم على دفعتين (فاتح يوليوز 2024 وفاتح يوليوز 2025) لفائدة موظفي الدولة، المدنيين والعسكريين، والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الذين لم يستفيدوا بعد من مراجعة أجورهم؛
- **القطاع الخاص:** الزيادة في مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية (SMIG) بنسبة 10 % يتم تطبيقها على دفعتين (5% ابتداء من فاتح يناير 2025 و5% ابتداء من فاتح يناير 2026)، والزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية (SMAG) بنسبة 10% يتم تطبيقها على دفعتين (5% ابتداء من فاتح أبريل 2025 و5% ابتداء من فاتح أبريل 2026).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تعتزم، في إطار هذا الاتفاق، مراجعة الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2025.

- **إجراءات أخرى:**

- إصلاح أنظمة التقاعد؛
- إعداد مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب؛
- مراجعة تشريعيات الشغل من خلال المراجعة التدريجية لبعض مقتضيات مدونة الشغل.

◄ **الحوار الاجتماعي القطاعي للتربية الوطنية: اتفاقات 14 يناير 2023، و10 و26 دجنبر 2023**

أبرمت الحكومة هذه الاتفاقات مع نقابات التربية الوطنية الأكثر تمثيلية، والتي تتمحور حول النقط الأساسية التالية:

- اعتماد نظام أساسي خاص جديد موحد ومحفز يسري على موظفي الوزارة وموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- إحداث درجة إضافية (خارج السلم) ومنح سنوات من الأقدمية الاعتبارية للموظفين الذين يتوقف مسارهم المهني عند السلم 11؛
- تحسين الأوضاع المادية لجميع موظفي وزارة التربية الوطنية من خلال إقرار زيادة شهرية صافية عامة في الأجور النظامية لا تقل عن 1.500 درهم، موزعة على شطرين (فاتح يناير 2024 وفاتح يناير 2025)؛
- مراجعة وإقرار بعض التعويضات التكميلية لفائدة بعض فئات موظفي الوزارة.

◄ **الحوار الاجتماعي القطاعي للصحة: اتفاق 23 يوليوز 2024**

وقعت الحكومة ونقابات هذا القطاع اتفاقا يتمحور حول الإجراءات الأساسية التالية:

- إقرار زيادة شهرية صافية بمبلغ 500 درهم و200 درهم، على التوالي، لفائدة الأطر التمريضية والأطر الإدارية، وذلك ابتداء من فاتح يوليوز 2025، تضاف إلى الزيادة بمبلغ 1000 درهم التي سبق إقرارها بموجب اتفاق 29 أبريل 2024 المبرم في إطار الحوار الاجتماعي المركزي؛
- التسريع بنشر المرسوم المتعلق بإقرار تعويض عن المهام لفائدة مهنيي الصحة المكلفين بالإشراف على المتدربين وتأطيرهم؛
- مراجعة التعويض على الحراسة والخدمة الإلزامية لفائدة مهنيي الصحة؛
- توسيع الاستفادة من التعويض عن الأخطار ليشمل الأساتذة الباحثين الذين يزاولون مهامهم بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

وأخذا بعين الاعتبار باقي الاتفاقات التي تم إبرامها في إطار الحوار الاجتماعي برسم الفترة 2022-2024، يقدر الانعكاس المالي السنوي الإجمالي المترتب عن التدابير التي تم اتخاذها بحوالي 45 مليار درهم في أفق 2026.

6.1.III. مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، لمواجهة الأضرار الناجمة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية، شرعت الحكومة في إعداد وتنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز. ويعد ذلك ثمرة لتضافر الجهود المبذولة من طرف كافة الجهات المعنية انطلاقا من مقاربة مبنية على الانصات إلى الساكنة المتضررة بهدف بلورة الحلول المناسبة التي تراعي الخصائص البيئية والتراثية وكذا التقاليد وأنماط العيش الخاصة بكل منطقة. وتبعا لذلك، تمت تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 120 مليار درهم على مدى 5 سنوات (2024-2028). ويستهدف هذا البرنامج الستة أقاليم والعمالة المتأثرة بالزلزال، وذلك لفائدة ساكنة تبلغ حوالي 4,2 مليون نسمة. ويرتكز هذا البرنامج على دعامتين أساسيتين:

◄ **الدعامة الأولى: إعادة بناء المساكن المنهارة كليا أو جزئيا وإعادة تأهيل البنيات التحتية المتأثرة بالزلزال:**

تتوقع الحكومة تعبئة 22 مليار درهم لإعادة بناء/تأهيل نحو 60.000 مسكن انهارت كليا أو جزئيا وإعادة بناء البنيات التحتية المتأثرة بزلزال الحوز. وترتكز هاته الدعامة على مكونين أساسيين:

- **دعم وإعادة إسكان السكان المتضررين:**

في هذا الصدد، أبرمت الدولة، في إطار البرنامج الاستعجالي لتأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة بالمناطق المنكوبة، اتفاقية مع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من أجل تدبير وصرف الإعانات المباشرة التي تمنحها الدولة، وذلك على النحو التالي:

- مساعدات شهرية استعجالية لفائدة الأسر المتضررة (بمبلغ 2.500 درهم شهريا)؛
- مساعدات مباشرة لإعادة البناء أو الاقتناء لفائدة الأسر التي تعرضت مساكنها للانهيار بشكل كلي (140.000 درهم)؛
- مساعدات مباشرة لإعادة تأهيل المنازل الغير صالحة للسكن لفائدة الأسر التي تعرضت مساكنها للانهيار بشكل جزئي (80.000 درهم).

وفي نفس السياق، وعلى الرغم من انتهاء عملية صرف المساعدات الاستعجالية الشهرية التي حددت في مدة أقصاها 12 شهرا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عملت اللجنة البين-وزارية المكلفة بتنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، خلال اجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ 02 أكتوبر 2024، على تمديد مدة صرف المنح المذكورة لخمسة أشهر إضافية لفائدة الأسر التي تعرضت مساكنها للانهيار الكلي أو الجزئي.

- إعادة تأهيل وتشييد البنيات التحتية المتضررة:

تفعيلا لمخرجات اجتماعات اللجنة البين-وزارية المكلفة بتنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، قامت الحكومة بتعبئة التمويلات اللازمة لإنجاز المشاريع الاستعجالية التي تشرف عليها القطاعات الوزارية المعنية من الموارد المرصدة للحساب الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

◄ **الدعامة الثانية: وضع مخطط مندمج لتنمية الأقاليم المتضررة بغلاف مالي من المتوقع أن يصل إلى 98 مليار درهم:**

ترتكز هذه الدعامة على إطلاق مشاريع تروم إرساء بنيات اقتصادية واجتماعية على مستوى المناطق المنكوبة في المجالات المستهدفة التالية: إعادة تأهيل الدواوير، والتجهيز والماء، واعداد التراب، والتربية، والصحة، والشباب، والسياحة، والفلاحة. كما تهدف كذلك إلى إحداث منصات جهوية لتخزين احتياطات من المواد الأساسية لمواجهة للآثار السلبية للكوارث الطبيعية؛

◄ **حكامة برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز:**

ستشرف على تنفيذ هذا البرنامج وكالة تنمية الأطلس الكبير، التي أحدثت بموجب المرسوم بقانون رقم 2.23.870 والذي تمت المصادقة عليه بموجب القانون رقم 57.23، ومن بين المهام المسندة إلى هذه الوكالة إنجاز كافة مكونات برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، خاصة مشاريع إعادة تأهيل وبناء المناطق المتضررة ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المناطق المعنية.

كما حدد هذا المرسوم بقانون أحكاما تنص على إبرام عقد- برنامج بين الدولة والوكالة يحدد على الخصوص مكونات البرنامج وأهدافه وكيفيات تمويله وكذا الجدولة الزمنية لإنجاز المشاريع المتضمنة في هذا البرنامج على مدى 5 سنوات.

وفي انتظار مباشرة الوكالة لمهامها، تسهر الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية على إنجاز العمليات الاستعجالية التي حددتها اللجنة البين-وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز. وفي هذا الإطار عقدت اللجنة المذكورة اثني عشر اجتماعا بشكل دوري، آخرها اجتماع 02 أكتوبر 2024.

◄ **حصيلة إنجازات برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز:**

- **المساعدات المباشرة للدولة في إطار البرنامج الاستعجالي لتأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المساكن التي انهارت بالمناطق المنكوبة:** بلغت مجموع الدفوعات التي منحتها الدولة إلى غاية فاتح أكتوبر 2024 ما قدره 4,1 مليار درهم. تتوزع المساعدات المباشرة التي استفادت منها العائلات المتضررة، إلى غاية 30 شتنبر 2024 كما يلي:

  - مساعدات شهرية استعجالية لفائدة الأسر المتضررة (بمبلغ 2.500 درهم شهريا): بلغ عدد المستفيدين 63.766 أسرة، بغلاف إجمالي قدره 1.774,93 مليون درهم؛

  - مساعدات مباشرة لإعادة البناء (140.000 درهم): بلغ عدد المستفيدين 5.661 بمبلغ إجمالي قدره 237,78 مليون درهم تم صرفه على أربع دفعات؛

  - مساعدات مباشرة لإعادة تأهيل المنازل الغير صالحة للسكن (80.000 درهم): بلغ عدد المستفيدين 51.938 بمبلغ إجمالي قدره 1.775 مليون درهم تم صرفه على أربع دفعات.

- تمويل العمليات الاستعجالية التي تقوم بها القطاعات الوزارية المعنية من الموارد المرصدة للحساب الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية: تمت معالجة طلبات التمويل المقدمة من القطاعات الوزارية المعنية بتنفيذ التدابير الاستعجالية، لاسيما تلك المنبثقة عن قرارات اللجنة البين وزارية المكلفة بتفعيل البرنامج المذكور. وهو ما ترتب عنه تعبئة غلاف مالي إجمالي قدره 4,84 مليار درهم، وذلك إلى غاية فاتح أكتوبر 2024.

7.1.III. تنزيل برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وتكريسا لروح الالتزام والمسؤولية الذي يميز عمل الحكومة، والحرص على القرب من المواطنات والمواطنين وتلبية لحاجياتهم، أطلقت الحكومة برنامجا لإعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة.

وفي هذا الصدد، وطبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك، قامت الحكومة بتعبئة كافة الوسائل البشرية واللوجيستيكية من أجل الاستجابة الفورية والفعالة لحاجيات الساكنة المتضررة. وتم تعبئة مختلف القطاعات الحكومية المعنية لضمان التنزيل السليم لهذا البرنامج.

سيتم العمل، وفق هذا البرنامج، على تقديم الدعم والمواكبة لإعادة بناء وتأهيل المباني والمساكن المتضررة. وفي هذا الإطار، سيتم تقديم مساعدة مالية مباشرة لإعادة تأهيل 1.121 منزلا، منها 269 انهارت بشكل كلي و852 انهارت بشكل جزئي. وستبلغ قيمة المساعدات بالنسبة للمساكن التي انهارت بشكل جزئي 80.000 درهم، و140.000 درهم بالنسبة للمساكن التي انهارت بشكل كلي.

كما يتضمن هذا البرنامج إعادة تأهيل البنية التحتية الطرقية، وشبكات الاتصال وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير.

ويروم البرنامج كذلك، دعم الأنشطة الفلاحية بالمناطق المتضررة، لاسيما عبر استصلاح المنشآت المائية الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم لمربي الماشية الذين فقدوا مواشيهم جراء الفيضانات، وذلك من أجل إعادة تشكيل القطيع بهذه المناطق. وتبلغ الكلفة التقديرية لتنفيذ هذا البرنامج 2,5 مليار درهم.

8.1.III. مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي

منذ انطلاق البرنامج سنة 2017، تمت تعبئة ما يزيد عن 45,74 مليار درهم لتنزيل برامج العمل خلال الفترة 2017-2023، أي 92% من التكلفة الإجمالية المتوقعة للبرنامج، منها 18,93 مليار درهم تم وضعها تحت تصرف الآمرين بالصرف المساعدين المعنيين بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. كما تجاوز، إلى غاية نهاية يونيو 2024، مجموع الالتزامات بالنفقات المتراكمة 44,26 مليار درهم، أي 97% من الاعتمادات المرصودة والتي ستتواصل حسب مدى تقدم إنجاز المشاريع. ويمكن تلخيص أهم الإنجازات حسب القطاع على النحو التالي:

- **الطرق والمسالك القروية:** من خلال استكمال أشغال بناء وتهيئة الطرق والمسالك بمسافة تصل إلى 20.812 كلم، وكذا الانتهاء من أشغال 196 منشئة فنية؛
- **التعليم:** ويتعلق الأمر باستكمال الأشغال على مستوى 3.218 عملية متعلقة بتشييد وإعادة بناء وتوسعة، وبتأهيل البنيات التحتية في قطاع التعليم، وكذا بالانتهاء من إنجاز 713 عملية صيانة وتأهيل البنيات التحتية التعليمية، وبإنجاز 194 عملية تجهيز للمؤسسات التعليمية؛

- **الصحة**: من خلال الانتهاء من الأشغال على مستوى 524 عملية بناء وإعادة بناء وتوسعة البنيات التحتية الصحية، واستكمال انجاز 397 عملية صيانة وإعادة تأهيل البنيات التحتية الصحية، وكذا إنجاز 736 عملية تجهيز للمؤسسات الصحية واقتناء 816 سيارة إسعاف ووحدات متنقلة؛
- **التزود بالماء الشروب** عبر: إطلاق 734 منظومة للتزويد بالماء الشروب، تم إنجاز 683 منها، وإطلاق 38.403 عملية للربط الفردي والمختلط وعبر النافورات، أنجزت منها 30.722، وتوسيع شبكة الماء الصالح للشرب بحوالي 1.092 كلم؛
- **الكهرباء**: يتعلق الأمر بإنهاء أشغال كهربة 1.117 قرية، وبتمديد الشبكة الكهربائية على طول 1.127 كلم.

ولتحديد آثار هذه العمليات على الساكنة المستفيدة، تم في هذا الصدد القيام بدراسة استقصائية شملت 1.093 جماعة قروية و73 مركز قروي وجماعة شبه حضرية. وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- **فيما يتعلق بالكهربة القروية**: تمت ربط الدواوير بالشبكة الكهربائية مما مكن من تحسين ظروف التمدرس بفضل الرفع من مدة التمدرس في المؤسسات التعليمية وفي المنزل، كما ساهمت في تنمية الأنشطة المدرة للدخل وتحسين ظروف سلامة وأمن الساكنة؛
- **بخصوص التزود بالماء الصالح للشرب**: مكنت العمليات المنجزة من تقليص المسافة التي تقطعها الساكنة للحصول على الماء والمدة للتزود به على التوالي بنسب 81% و82%؛
- **الصحة**: مكنت المشاريع المنجزة من تحسين الولوج وجودة الخدمات الصحية بنسبة 98%، مما أدى إلى انخفاض ملموس لنسبة الوفيات عند الولادة بنسبة 59% على مستوى الجماعات المستهدفة؛
- **التعليم**: يستنتج من الدراسة الاستقصائية التي تمت في هذا الشأن، أن نسبة تمدرس الفتيات بلغت 60% بالمناطق التي شملتها الدراسة، أي بنسبة ارتفاع بلغت 15% مقارنة مع سنة 2017، بالإضافة إلى التقليص من مدة التنقل إلى المؤسسات التعليمية بنسبة 16%؛
- **الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية**: مكنت المشاريع المنجزة من تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإلى الأسواق وكذا تنمية الأنشطة الاقتصادية المحلية وتقليص مدة التنقل. حيث يمثل استعمال السيارات والنقل العمومي 84% من مجموع وسائل النقل المستعملة بالمناطق المستهدفة.

كما مكّنت الدراسة الاستقصائية من تتبع الآثار الإيجابية الأولى لتثمين المؤهلات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية. وهكذا، مكنت مشاريع الطرق والكهربة القروية 27% من المستفيدين من تطوير أنشطة اقتصادية غير فلاحية، مما مكن من إحداث 202.500 فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة.

III.9.1. تعزيز العرض السكني وضمان ظروف عيش لائقة

حظي الولوج إلى السكن، باعتباره أولوية استراتيجية للدولة، باهتمام خاص ضمن البرامج الحكومية المتعاقبة، حيث تم على مر السنوات الماضية إرساء جملة من الإجراءات والبرامج بغية ضمان عرض سكني يستجيب لحاجيات

وإمكانيات مختلف الشرائح الاجتماعية، من جهة، والقضاء على مظاهر السكن غير اللائق من أجل تحسين إطار عيش الأسر وتوفير ظروف سكن ملائمة، من جهة أخرى.

وقد أسفرت هذه التدابير عن تحقيق نتائج ملموسة، إذ مكنت من تقليص العجز السكني من 1.240.000 وحدة في سنة 2002 إلى حوالي 278.000 وحدة مع متم سنة 2023، بالإضافة إلى تحسين ظروف عيش أزيد من 1,5 مليون نسمة.

علاوة على ذلك، فإن التحدي المرتبط بمواجهة الطلب المتزايد على السكن الناتج عن ظاهرة التمدن المتسارعة التي يعرفها المغرب، دفع الحكومة إلى اعتماد برنامج جديد لدعم السكن يروم تعزيز قدرة الأسر على الولوج إلى هذا الحق. وفي نفس الصدد، تعمل الحكومة على اتخاذ تدابير لتسريع وتيرة القضاء على ما تبقى من السكن غير اللائق.

◄ **تيسير الولوج إلى السكن**

تجسيدا للإرادة الملكية السامية في تمكين المواطنين من الولوج إلى سكن لائق، تم تقديم برنامج جديد لدعم السكن يمتد على الفترة 2024-2028، خلال جلسة عمل خصصت لقطاع الإسكان والتعمير، ترأسها جلالة الملك نصره الله في أكتوبر 2023. ويهدف هذا البرنامج إلى:

- ضمان الحق في سكن لائق طبقا لأحكام الدستور؛
- تعزيز القدرة المالية للمواطنين لتيسير فرص ولوجهم إلى سكن لائق؛
- الحفاظ على نسق ودينامية القطاع العقاري.

ومن خلال هذا البرنامج، جددت الحكومة مقاربتها لدعم الولوج إلى السكن، حيث ترتكز المقاربة الجديدة على تعزيز القدرة الشرائية للأسر عبر منحها دعم مالي مباشر، خلافا للممارسات السابقة للدعم التي كانت ترتكز على الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمنعشين العقاريين، والتي يصعب تقدير أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

وقد مكن البرنامج الجديد، منذ اطلاقه بداية السنة الجارية إلى غاية شهر شتنبر 2024، من استفادة 24.238 شخصا (45% منهم من النساء) من السكن عبر منح إعانات بمبلغ 1.971,52 مليون درهم موزعة كما يلي:

- إعانات بمبلغ 916,20 مليون درهم، تم صرفها لفائدة 9.162 مستفيدا من المساكن التي يقل ثمنها أو يعادل 300.000 درهم مع احتساب الرسوم؛
- إعانات بمبلغ 1.055,32 مليون درهم، تم صرفها لفائدة 15.076 مستفيدا من المساكن التي يتراوح ثمنها ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم مع احتساب الرسوم.

وللإشارة، استأثرت جهتا فاس-مكناس والدار البيضاء-سطات بنسبة 66% من هذه الإعانات.

وقد برمجت الحكومة برسم سنة 2025 الاعتمادات الضرورية لمواكبة تزايد الإقبال المتوقع على هذا البرنامج، على إثر الارتفاع الملحوظ لعدد الوحدات التي انطلقت بها الأشغال خلال سنة 2024، والتي يُرتقب أن تكون جاهزة للتسويق ابتداء من سنة 2025.

◄ **القضاء على أشكال السكن غير اللائق وتحسين ظروف عيش الأسر**

- **برنامج "مدن بدون صفيح"**

مكن هذا البرنامج منذ انطلاقه حتى متم شهر يونيو 2024، من معالجة حالات ما يناهز 347.277 أسرة وإعلان 61 مدينة بدون صفيح، وبذلك بلغت نسبة تنفيذ هذا البرنامج 74%. وقد بلغت تكلفة هذا البرنامج إلى حد الآن حوالي 45,7 مليار درهم، ممولة بمبلغ 11,9 مليار درهم من طرف الدولة، أي ما يعادل 26% من التكلفة الإجمالية.

وعلاوة على ذلك، تعتزم الحكومة مواصلة مجهوداتها من خلال إطلاق برنامج للقضاء على ما تبقى من دور الصفيح على الصعيد الوطني، وذلك على مدى خمس سنوات. وفي هذا الإطار، وأخذا بعين الاعتبار المعطيات التي تم تحيينها حول عدد الأسر المعنية بهذا البرنامج، فمن المتوقع استفادة حوالي 120.000 أسرة من إعادة الإسكان في وحدات سكنية بتكلفة 250.000 درهم أو بتكلفة 300.000 درهم، وذلك في إطار البرنامج الجديد للدعم المُوجه للسكن من خلال طلبات إبداء الاهتمام من طرف المنعشين العقاريين.

في هذا الصدد، أصدر رئيس الحكومة المنشور رقم 7/2024 بتاريخ 3 يوليوز 2024 الذي يحدد كيفيات تمويل الوحدات السكنية من طرف الدولة والمستفيدين.

- **برنامج معالجة المباني الآيلة للسقوط**

منذ بدء عملية جرد المباني الآيلة للسقوط في سنة 2012، والتي أسفرت عن تحديد 43.697 بناية، أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج أسفرت عن معالجة 18.324 بناية إلى حدود نهاية 2023، بتكلفة إجمالية بلغت 8,11 مليار درهم ومساهمة مالية للدولة بلغت 2,28 مليار درهم.

◄ **المساهمة في التماسك الاجتماعي والحضري**

منذ انطلاق برنامج سياسة المدينة، تم ابرام اتفاقيات شراكة بتنسيق مع الشركاء المعنيين، حيث مكنت من إنجاز مجموعة من المشاريع بلغت مساهمة الدولة فيها مبلغ 16,22 مليار درهم.

وتتمثل الإنجازات الرئيسية لتدخلات الدولة في إطار هذا البرنامج على النحو التالي:

- التأهيل الحضري لـ 869 حي غير قانوني وناقص التجهيز؛
- تثمين وإعادة تأهيل 16 نسيجاً عتيقاً؛
- تهيئة 111 ساحة عمومية ومساحة خضراء؛

- المساهمة في إنجاز 156 من تجهيزات القرب (ملاعب قرب، ومراكز ثقافية، وقاعات متعددة الاستعمالات، إلخ)؛
- تهيئة 404 شوارع رئيسية، لاسيما مداخل المدن، والطرق المدارية، والشوارع، والمعابر (تهيئة الطرق، وأعمال الصرف الصحي، وأشغال الإنارة العمومية، وتهيئة وتوسيع المساحات المخصصة للمشاة والممرات الخضراء).

III.1.10. حصيلة تنفيذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تتمثل، حسب البرامج، حصيلة تنفيذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم الفترة 2021-2023، وكذا الانجازات إلى متم شهر أبريل 2024، كما يلي:

◄ **برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا**

تم في إطار هذا البرنامج إنجاز 1.576 مشروعا برسم الفترة 2021-2023، بغلاف مالي إجمالي يناهز 2,11 مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيه 1,87 مليار درهم. يمثل فك العزلة عن العالم القروي لوحده 39% من اعتمادات الاستثمار المخصصة في إطار هذا البرنامج، تليه مشاريع التمدرس بنسبة 20%، والتزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 19%، والكهربة القروية بنسبة 15%، وقطاع الصحة بنسبة 7%.

ومن أجل تنفيذ برنامج العمل لسنة 2024، تمت المصادقة من طرف اللجان الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلى غاية متم شهر ماي 2024، على ما مجموعه 1.701 مشروع بمبلغ إجمالي يناهز 614,12 مليون درهم. ويمثل فك العزلة عن العالم القروي 62,52% من الغلاف المالي الإجمالي لاعتمادات الاستثمار المخصصة في إطار هذا البرنامج، تليه مشاريع التزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 24,30%، ثم الكهربة القروية بنسبة 13,18%.

◄ **برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة**

في إطار تنفيذ هذا البرنامج، تمت برمجة 4.064 مشروعا ونشاطا برسم الفترة 2021–2023، بمبلغ إجمالي يناهز 3.007 مليون درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيه 1.787,69 مليون درهم.

استفادت مشاريع بناء وتجهيز مراكز الاستقبال من 56% من الاستثمارات، يليها دعم تسيير هذه المراكز بنسبة 29%، وتأهيلها بنسبة 13%، فيما تتوزع نسبة 2% المتبقية بين الأبحاث والدراسات والتكوين.

وبرسم سنة 2024، تم رصد غلاف مالي بقيمة 502 مليون درهم لفائدة عمالات وأقاليم المملكة، قصد برمجته من طرف أجهزة الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

◄ **برنامج تحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب**

مكن برنامج "تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب" من تنفيذ 15.090 مشروعا بكلفة إجمالية تناهز 3,67 مليار درهم، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيها بمبلغ 2,53 مليار درهم، حيث استفاد من هذه المشاريع أزيد من 385.000 شخص على المستوى الوطني. وتتمثل أهم الإنجازات في ما يلي:

- **محور "تحسين الدخل"** (2021-2023): تم في إطار هذا المحور إنجاز 67 دراسة تشخيصية لسلاسل القيم. وقد مكنت هذه الدراسات من تحديد سلاسل القيم التي توفر فرصا حقيقية للتنمية ولتشغيل الشباب. في هذا الصدد، تمت المصادقة على 3.855 مشروعا بقيمة إجمالية قدرها 1,45 مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيها 784 مليون درهم؛

استأثرت خمس جهات بأكثر من 63% من الإنجازات، وهي: جهة بني ملال-خنيفرة (16%)، وجهة الدار البيضاء-سطات (12%)، وجهة مراكش-آسفي (12%)، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (12%)، وجهة الشرق (11%).

- **محور "دعم ريادة الأعمال"**: تم إنجاز 10.836 مشروعا (23% منها منجزة من طرف النساء) بقيمة إجمالية قاربت 1,7 مليار درهم، بمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ناهزت 1,3 مليار درهم (باحتساب تكلفة المواكبة البالغة 138 مليون درهم)؛

وقد بلغ عدد الشباب المستفيدين بكافة جهات المملكة، حوالي 42.400 شابة وشاب (31.695 منهم في مرحلة ما قبل إنشاء المشروع و10.705 منهم في مرحلة ما بعد الإنشاء)؛

أما بخصوص التوزيع الجهوي، فقد استأثرت خمس جهات بنسبة 70% من المشاريع المنجزة، وهي: جهة فاس-مكناس (18%)، وجهة الدار البيضاء-سطات (16%)، وجهة الرباط-سلا-القنيطرة (13%)، وجهة مراكش-آسفي (12%)، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (11%).

- **محور "دعم قابلية التشغيل لدى الشباب"**: تم إطلاق 197 نشاطا على مستوى 51 عمالة/إقليم خلال الفترة 2021-2023، بكلفة إجمالية ناهزت 131 مليون درهم، 94 مليون درهم منها كمساهمة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وقد خصصت هذه الأنشطة للتكوين التقني والسلوكي (المهارات الناعمة) لفائدة الشباب إضافة إلى المواكبة الدامجة، بهدف تعزيز قابلية التشغيل لديهم. وقد بلغ عدد الشباب المستفيدين من التكوين 16.151 شابة وشاب، تم إدماج 5.702 منهم في سوق الشغل، فيما احتفظ 4.506 منهم بالعمل لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر؛

وقد استأثرت أربع جهات بـ 77% من مجموع الإنجازات، وهي: جهة الدار البيضاء-سطات (34%)، متبوعة بجهة فاس-مكناس (25%)، ثم جهة الرباط-سلا-القنيطرة (11%) وجهة الشرق (7%).

فيما يخص برنامج العمل لسنة 2024، تمت برمجة غلاف مالي قدره 700 مليون درهم لمواكبة الفئات المستهدفة.

◄ **برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة:**

تم برسم سنة 2024 رصد غلاف مالي قدره 1,2 مليار درهم لإنجاز المحاور الثلاثة المكونة لهذا البرنامج، ويتعلق الأمر بـ:

- **محور "صحة وتغذية الأم والطفل"**: تم خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، تخصيص ميزانية تقدر بحوالي 566 مليون درهم لتنفيذ 1.165 مشروعًا ونشاطا. وتتركز التدخلات برسم سنة 2024 حول بناء وتجهيز ودعم تسيير دور الأمومة، واقتناء سيارات الإسعاف، وتوسيع منظومة الصحة الجماعاتية على مستوى القيادات حسب الحاجيات المعبر عنها من طرف الجهات ذات الأولوية، ودعم تنظيم قوافل طبية وحملات تحسيسية ترتكز على مقاربات تغيير السلوك. ويبلغ الغلاف المالي المخصص لهذا المحور حوالي 281 مليون درهم.

- **محور "دعم تعميم التعليم الأولي بالعالم القروي"**: في إطار تنفيذ مخطط العمل لسنة 2024، تم توجيه العمالات والأقاليم لمواصلة مجهودات تعميم التعليم الأولي بالوسط القروي. كما ستتم برمجة إنجاز وحدات جديدة بتنسيق مع المصالح اللامركزة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

في إطار برامج العمل للفترة 2021-2023، تمت برمجة إنجاز أزيد من 6.800 وحدة للتعليم الأولي، بغلاف مالي يناهز 2,5 مليار درهم يشمل تكاليف أشغال البناء والتهيئة والتجهيز وكذا نفقات التسيير. وفي هذا الإطار، تم مع متم سنة 2023 فتح ما يزيد عن 5.250 وحدة للتعليم الأولي تضم 5.670 قاعة دراسية.

وعموما، تجاوزت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خلال الفترة 2019-2023، الهدف المحدد سلفا، المتمثل في إحداث أزيد من 10.100 وحدة جديدة للتعليم الأولي (11.100 قاعة دراسية)، منها 8.500 وحدة مفتوحة. وتبلغ الاعتمادات المالية المعبئة لإحداث وتسيير هذه الوحدات ما قدره 3,7 مليار درهم.

- **محور "دعم التعليم وتطوير كفايات الطفل"**: يندرج برنامج العمل لسنة 2024 في إطار مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز فرص الولوج إلى التعليم وتحسين مستوى التدريب، من خلال المحاور التالية:

  - دعم البنيات المخصصة لإيواء التلميذات والتلاميذ (دار الطالب(ة))؛
  - دعم النقل المدرسي بالوسط القروي؛
  - الدعم المدرسي المجاني والملائم في اللغة الفرنسية والرياضيات؛
  - تعزيز تطوير الكفايات والأنشطة المدرسية الموازية؛
  - النهوض بالصحة المدرسية.

وبلغ الغلاف المالي المبرمج لتنفيذ هذه التدخلات ما يناهز 372 مليون درهم.

III.1.1.1. تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة

توجت مواصلة تنزيل التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسر والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، خلال سنة 2024، بالأنشطة الرئيسية التالية:

◄ **المساواة**

يتعلق الأمر بمواصلة عملية المصادقة على الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، التي تتبنى رؤية تهدف إلى ترسيخ المساواة بين النساء والرجال في أفق 2026. وستتحقق المساواة بشكل فعلي من خلال النهوض بحقوق النساء والفتيات، والتمكين الاقتصادي، وريادة الأعمال لدى نساء، ومكافحة العنف والتمييز والصور النمطية، إضافة إلى دعم البيئة الأسرية والاجتماعية.

وترتكز الخطة الحكومية الثالثة للمساواة على ثلاث محاور استراتيجية، هي: "التمكين والريادة" و"الحماية والرفاه" و"الحقوق والقيم". وبالإضافة إلى هذه المحاور الثلاث، تتضمن الخطة محورا أفقيا يتعلق بـ "آليات تنفيذ وقيادة وحكامة والتنزيل الترابي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة"، ويلعب دورا داعما للأنشطة المنبثقة عن المحاور الثلاثة المذكورة.

◄ **حماية الأسرة والنهوض بها**، من خلال ما يلي:

- **إجراء دراسات استقصائية** كمية على الأسر المغربية بخمس جهات (الدار البيضاء-سطات، وفاس-مكناس، وسوس-ماسة، وبني ملال-خنيفرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة)، وكذا نوعية، من خلال إجراء مقابلات فردية ومجموعات التركيز من أجل تعميق الأبحاث حول حاجيات الأسر المغربية وتحديد المحاور الاستراتيجية وأولويات السياسة الاجتماعية الأسرية لدعم الحقوق. وسيتم استكمال إجراء هذه الدراسات مع مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية؛
- **إحداث فضاءات "جسر الأسرة"** على شكل شباك وحيد لدعم الأسر والأشخاص في وضعية هشاشة؛
- **تعزيز خدمات الوساطة الأسرية**، من خلال دعم إنشاء 27 مركزاً للوساطة الأسرية، وذلك في إطار طلب مشاريع للجمعيات.

◄ **النهوض بحقوق الأشخاص المسنين**، لاسيما من خلال:

- تتبع ومواكبة 53 مشروعا لمؤسسات الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين، بقيمة تتجاوز 16,37 مليون درهم لفائدة 5.199 شخصا مسنا، في إطار اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الجمعيات؛
- دعم إنشاء 40 ناديا نهاريا للأشخاص المسنين، ودعم إنشاء 7 نوادي نهارية للأشخاص المسنين والمتقاعدين في وضعية هشاشة، وذلك في إطار الشراكة مع "التعاون الوطني".

◄ **حماية الطفولة**

- إعداد البرنامج الوطني لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2023-2026؛
- التوقيع، في 27 ماي 2024، على البروتوكول الترابي لرعاية الأطفال في وضعية هشاشة، بشراكة مع رئاسة النيابة العامة وبدعم من اليونيسيف؛

- تعميم اللجان الإقليمية لحماية الطفولة في جميع الأقاليم بتنسيق مع وزارة الداخلية (81 لجنة إقليمية لحماية الطفولة محدثة)؛
- إحداث مراكز المواكبة لحماية الطفولة (83 مركزا محدثا)، ودعم إحداث وحدات حماية الطفولة بالأقاليم (41 وحدة محدثة)؛

◄ **النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة**

- المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.22.1075 المتعلق بمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة، من طرف مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 09 ماي 2024؛
- مواصلة إعداد وتفعيل النظام المعلوماتي لمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة؛
- تتبع تنفيذ مشاريع تيسير الولوجيات بالتشارك مع 22 جماعة ترابية منخرطة في البرنامج الوطني «مدن ولوجة»، وتوسيع نطاق الشراكة بشأن الولوجيات لتشمل خمس جماعات ترابية جديدة (العيون والسمارة والرشيدية وطرفاية وسطات).

وتتمثل الإجراءات الرئيسية المبرمجة برسم سنة 2025، في ما يلي:

◄ **المساواة**

- إعداد وتنفيذ مخطط تواصل على المستوى الترابي حول الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، ووضع منصة رقمية مشتركة بين القطاعات لتتبع تنفيذ إجراءات هذه الخطة؛
- دعم الجمعيات من أجل إضفاء الطابع الترابي على الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، وتعزيز قدرات النساء للمشاركة في المجال العمومي والسياسي؛
- إحداث مركز نموذجي "جسر" للوقاية من السلوكيات العدوانية، وإعادة تأهيل مرتكبي أعمال العنف.

◄ **حماية الأسرة والنهوض بها**

- مواكبة إنشاء دور الحضانات الاجتماعية بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية والجماعات الترابية؛
- إعداد وتنفيذ استراتيجية تتمحور حول التوعية والنشر والتواصل بشأن مدونة الأسرة، مع العمل على تطوير آليات موجهة للأسر.

◄ **النهوض بحقوق الأشخاص المسنين**

- تأهيل وإعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين من أجل مطابقتها مع أحكام القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ونصوصه التطبيقية، وذلك من خلال تهيئة وتجهيز البنيات التحتية المادية والرقمية؛

- دعم المبادرات الترابية بشراكة مع الجماعات والجهات، لتعزيز مشاركة الأشخاص المسنين والنهوض بمفهوم «مدن صديقة للأشخاص المسنين»؛
- إعداد وتنفيذ برنامج تكوين مرقمن لفائدة المسيرين ومقدمي الخدمات بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

◄ **حماية الطفولة**

- دعم اللجان الإقليمية لحماية الطفولة من أجل وضع تشخيصات وخطط عمل إقليمية؛
- تكوين الفاعلين المشاركين في الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، في مجال حماية الطفولة؛
- تنظيم حملات توعوية لمكافحة العنف ضد الأطفال والنهوض بحقوقهم؛
- دعم إنشاء الحضانات الاجتماعية المجانية المخصصة لأطفال الأسر في وضعية هشاشة.

◄ **النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة**

- دعم الجماعات الترابية المنخرطة حديثا في برنامج تحسين الولوجيات؛
- إنشاء نظام معلوماتي لتقييم الإعاقة؛
- وضع وتنفيذ برنامج تكوين لفائدة الهيئات المكلفة بتقييم الإعاقة؛
- تأهيل البنيات التحتية التقنية والتكنولوجية، في تجربة نموذجية، لمراكز التقييم على مستوى الأقاليم؛
- إصدار بطاقة شخص في وضعية إعاقة وتتبع عملية تسليمها، فضلا عن توعية مختلف المتدخلين حول هذه العملية، بمن فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم.

12.1.III. مواكبة مغاربة العالم

تندرج الاستراتيجية الوطنية لمغاربة العالم في إطار الرؤية التي تضمنها الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2022، الذي حدد المحاور الأساسية لتدبير فعال لشؤون مغاربة العالم وتكريس تشبثهم بهويتهم المغربية، وكذا تعزيز دورهم في تنمية بلدهم الأم. وترتكز الاستراتيجية المذكورة على ثلاثة محاور رئيسية هي:

◄ الحفاظ على الهوية المغربية للمغاربة المقيمين بالخارج؛

◄ حماية حقوقهم ومصالحهم؛

◄ مساهمة مغاربة العالم في تنمية بلدهم الأصلي.

وتتجلى أهم إنجازات سنة 2024، في هذا الإطار، في ما يلي:

◄ **على مستوى تعزيز الهوية**

- مشاركة ما يزيد عن 100 من الكفاءات والمستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج، من مختلف بلدان الاستقبال، في الاحتفالات المخلدة للذكرى الخامسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة على العرش؛
- تنظيم الدورة الخامسة عشر للجامعة الصيفية لفائدة 300 شاب مغربي مقيم بالخارج، تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25 سنة، وينحدرون من 31 بلدا للاستقبال، وذلك ما بين 6 و14 يوليوز 2024 بمدينة طنجة؛
- تنظيم العديد من المبادرات بشراكة مع مؤسسات بلدان الاستقبال، وهي: دار الثقافات المغربية الفلامانية "دارنا" ببروكسيل، ومؤسسة الثقافات المتوسطية الثلاث بإشبيلية، بالإضافة إلى الأنشطة التي ينظمها المركز الثقافي المغربي "دار المغرب" بمونتريال؛
- في إطار الاتفاقيات الحكومية الدولية المبرمة في مجال التعليم بين المغرب وبعض بلدان الاستقبال (فرنسا وبلجيكا وإسبانيا)، يستفيد، كل سنة، 70.000 طالب مغربي مقيم بالخارج من برنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية، تحت إشراف مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- تم اتخاذ عدة إجراءات تندرج في إطار برنامج المواكبة والمساعدة الاجتماعية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج في وضعية صعبة، من ضمنها ما يلي:
  - تخويل 422 منحة جامعية لفائدة الطلبة المغاربة المقيمين بالخارج المنحدرين من أسر معوزة؛
  - تحمل مصاريف ترحيل 15 مغربي في وضعية صعبة، قادمين من السودان والتايلاند والمملكة العربية السعودية؛
  - تحمل مصاريف ترحيل 95 جثمان لمغاربة مقيمين بالخارج، معوزين ولا يتوفرون على تأمين يغطي هذه العملية، وذلك بتكلفة مالية تقدر بحوالي 3,69 مليون درهم.

◄ **على مستوى تعبئة الكفاءات**

- إحداث آلية لتعبئة الكفاءات ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج حاملي المشاريع، والتي تم إطلاقها خلال سنة 2024؛
- إطلاق الصيغة الجديدة من برنامج FINCOME (المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج) خلال سنة 2024؛
- إطلاق الصيغة الجديدة من صندوق دعم استثمارات مغاربة العالم (MDM Invest) ومنتوج جديد للتمويل "MDM Tamwil"؛
- وضع مخطط تواصل مندمج لفائدة الكفاءات والمغاربة المقيمين بالخارج حاملي المشاريع، ببلدان الاستقبال، قصد التعريف بالمنتجات والآليات المخصصة لهم؛

- مواصلة تتبع البرامج الرامية إلى تسهيل اندماج المهاجرين، وذلك في إطار مشاريع الشراكة مع مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين.

◄ **على مستوى القيادة والحكامة**

- التحضير لعقد الاجتماع السنوي للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وتتبع تنزيل التوصيات السابقة لهذه اللجنة، خاصة المتعلقة منها بالحماية الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج وتخفيض تكلفة التحويلات المالية وإحداث منصة رقمية لتعزيز الهوية؛
- مراجعة مشروع نجاعة الأداء والنص المتعلق بإحداث الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

وبرسم سنة 2025، سيتم:

- مواصلة تنزيل التعليمات الملكية السامية وتوصيات أشغال اللجنة الوزارية المذكورة؛
- على مستوى تعزيز الهوية: تنظيم جامعات ثقافية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج، ومواكبة سلسلة من البرامج والأنشطة الثقافية والتربوية بشراكة مع عدة مؤسسات وجمعيات؛
- على مستوى تعبئة الكفاءات ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج حاملي المشاريع: إطلاق الآلية الرقمية والتطبيق المحمول الخاص بها، وكذا الصيغة الجديدة من صندوق دعم استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج"MDM Invest"؛
- المساهمة في عملية "مرحبا 2025"، وفي تخليد اليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج برسم سنة 2025.

13.1.III. تشجيع الثقافة والإعلام

◄ **تشجيع الثقافة:**

طبقا للتوجيهات الملكية السامية، ووعيا منها بالدور الهام الذي يلعبه قطاع الثقافة باعتباره ركيزة لتعزيز الهوية الوطنية، عملت الحكومة على تنفيذ برنامج طموح يعطي الأولوية لحماية وتعزيز التراث الثقافي والبنيات التحتية الثقافية ولإرساء أسس صناعة ثقافية وإبداعية وطنية. وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2024، على الخصوص، بما يلي:

- مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى موضوع الاتفاقيات التي تم توقيعها أمام جلالة الملك نصره الله، واتفاقيات الشراكة (برنامج التنمية الحضرية لأكادير 2020-2024، وإعادة تأهيل المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، وإنجاز القطب الثقافي لمدينة فاس، وبرنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لطنجة 2020-2024 ...)؛
- إطلاق بناء مركز حماية وتثمين موقع سجلماسة ومركز التعريف بالتراث الأركيولوجي لجبل إيغود باليوسفية؛

- إطلاق ترميم وصيانة الحمامات الرومانية بالموقع الأثري شالة، ومواصلة ترميم قصبة تمارة؛
- مواصلة إنجاز الدراسات وأعمال الترميم والتأهيل والتثمين للمعالم الأثرية والمواقع التاريخية المتضررة من زلزال الحوز؛
- مواصلة برنامج دعم المشاريع الثقافية المنجزة من طرف الجمعيات الثقافية؛
- تنظيم فعاليات ثقافية وفنية في إطار برنامج الإيسيسكو "مراكش عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي"؛
- الاحتفال باليوم العالمي لموسيقى الجاز بمدينة طنجة على إثر اختيارها من قبل اليونسكو؛
- مواصلة برامج الدعم الممولة من طرف الصندوق الوطني للعمل الثقافي، من خلال:
  - إرساء الحماية الاجتماعية للفنانين؛
  - دعم مجالات الموسيقى والفنون، وتنظيم المهرجانات الدولية والوطنية، والنهوض بمجال الفنون التشكيلية؛
  - دعم مجالي الكتاب والنشر ومجال المسرح، ومواصلة مشروع "المسرح يتحرك" (60 مسرحية)؛
  - تنظيم الدورة 29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب والمعارض الجهوية، وتنظيم العديد من الجوائز في هذا المجال؛
  - استكمال تنفيذ برنامج 150 قاعة سينما.

وستشهد سنة 2025 تنفيذ البرامج الرئيسية التالية:

- مواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى لترميم وتأهيل وصيانة وحماية المآثر التاريخية، وإنشاء وصيانة المؤسسات ذات الطابع الثقافي والفني موضوع الاتفاقيات التي تم توقيعها أمام جلالة الملك نصره الله، واتفاقيات الشراكة؛
- مواصلة تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛
- مواصلة تثمين موقع سجلماسة؛
- تنظيم فعاليات ثقافية (مهرجانات) وطنية ودولية في مجالات المسرح والموسيقى والأدب؛
- مواصلة برامج الدعم لمختلف المجالات الثقافية والفنية الممولة من طرف الصندوق الوطني للعمل الثقافي؛
- تنظيم الدورة 30 للمعرض الدولي للنشر والكتاب برسم سنة 2025، وكذا المعارض الجهوية؛
- استكمال بناء وتجهيز المؤسسات والمراكز الثقافية الجديدة.

◄ **دعم قطاع الصحافة ووسائل الإعلام**

- **أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2024**

تم تخصيص غلاف مالي قدره 65,6 مليون درهم لدعم قطاع الصحافة الوطنية برسم السنة المالية 2024. وقد تميزت هذه السنة، على الخصوص، بإنجاز العمليات التالية:

- **اقتناء 86,3% من رأسمال شركة إذاعة ميدي1 راديو من طرف الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة**، وذلك طبقاً للمرسوم رقم 2.23.679 بتاريخ 16 فبراير 2024، بمبلغ قدره 327,93 مليون درهم؛
- تنظيم النسخة الأولى لـ "معرض الألعاب الالكترونية " بمدينة الرباط، بميزانية قدرها 35 مليون درهم. ويهدف هذا المعرض إلى تعزيز صناعة ألعاب الفيديو بالمملكة، وخاصة "إنشاء مدينة الرباط للألعاب"؛
- **مواصلة إنشاء منطقة متخصصة في الألعاب على مستوى عمالة الرباط**. وفي هذا الصدد، تم تحويل الشطر الثالث من الغلاف المالي بقيمة 40 مليون درهم لفائدة شركة الرباط الجهة للتهيئة، طبقا لالتزامات الاتفاقية المبرمة مع الفاعلين المؤسساتيين.

- **المشاريع الرئيسية المبرمجة خلال سنة 2025**

ستستمر الدينامية المذكورة خلال سنة 2025، من خلال إطلاق عدة مشاريع مهيكلة، لاسيما:

- **مشروع المنطقة المتخصصة في الألعاب بالرباط**، بمبلغ أولي قدره 360 مليون درهم، الرامي إلى إنشاء نظام متكامل متخصص في صناعة ألعاب الفيديو بالرباط؛
- تنظيم النسخة الثانية من "المعرض الدولي للألعاب" بمدينة الرباط؛
- **مشروع "إعادة هيكلة القطب العمومي"**، الرامي إلى تحديث عميق للإعلام العمومي؛
- **تنظيم النسخة الأولى من "معرض الإعلام"**، بميزانية سنوية قدرها 20 مليون درهم. وسيعرف هذا المعرض الدولي السنوي حضور المهنيين والفاعلين في مجال الإعلام من مختلف أرجاء العالم، مما سيتيح فرص التبادل والابتكار والتعاون في مجال الصناعة الإعلامية؛
- **تنظيم حملة تواصلية دولية** بهدف تعزيز صورة المغرب من خلال قنوات تلفزية أجنبية.

III.14.1. مواصلة تنفيذ السياسات الاجتماعية الأخرى

III.14.1.1. النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تتميز حصيلة سنة 2024 أساساً بما يلي:

◄ تنظيم المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بمدينة تطوان من 31 ماي إلى 09 يونيو 2024. وبرمجة تنظيم النسخة الثالثة من المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعدة جهات للمملكة، منها جهة فاس-مكناس وجهة سوس-ماسة وجهة مراكش-أسفي وجهة الداخلة-وادي الذهب؛

- برمجة تنظيم فعاليات الأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعدة جهات للمملكة، منها جهة سوس-ماسة وجهة كلميم-واد نون وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة؛
- تتبع تنفيذ وتقييم المشاريع موضوع اتفاقية الشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء، والمتعلقة بالمرصد والحاضنة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات؛
- التحضير لتنظيم لقاء وطني للتشاور حول مشروع القانون-الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وإطلاق طلب عروض حول مشاريع النصوص التطبيقية ذات الصلة؛
- مواكبة وتتبع وتقييم 107 مشاريع تابعة للجمعيات المستفيدة من الدعم في إطار النسخة الرابعة لبرنامج "مؤازرة"، والموزعة على الجهات الاثني عشر للمملكة، وإطلاق طلب المشاريع المتعلق بالنسخة الخامسة لبرنامج "مؤازرة" من أجل التمويل المشترك لحوالي 150 مشروعا؛
- تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة المتعلقة بتأهيل وإحداث "حاضنة بنسودة" (مركب متعدد التخصصات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)؛
- تتبع إنجاز منصة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتثمين وتسويق المنتجات المحلية بأزيلال؛
- تتبع إنجاز الدراسة المتعلقة بإعادة هيكلة وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- تحضير وإطلاق طلب العروض المتعلق بدراسة مشروع إنجاز الأقطاب الترابية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وفي نفس السياق، سترتكز الجهود المبذولة خلال سنة 2025، بشكل أساسي، على:

- دعم الجمعيات وإحداث شبكات للفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال إطلاق النسخة السادسة من برنامج "مؤازرة" للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية لفائدة هيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- اتفاقيات وشراكات:
  - تنظيم معارض جهوية وأسواق متنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمختلف جهات المملكة، وخاصة جهة العيون-الساقية الحمراء وجهة الشرق وجهة فاس-مكناس، إضافة إلى تنظيم معرض إقليمي بالخنيفرة.
  - مواكبة الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بعدة جهات، بشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، لاسيما جهة سوس-ماسة، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة الشرق، وكذا المساهمة في تمويل تدبير مرصد وبيت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الشرق.
  - برنامج تنمية وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهتي الرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات.

2.14.1.III. تشجيع الشباب

تهدف الحكومة إلى تعزيز العمل الجمعوي وتطوير اتفاقيات شراكة في مجالات الشباب والطفولة والشؤون النسوية. وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص حصيلة الإنجازات الأساسية برسم سنة 2024 كما يلي:

- الانتهاء من برنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير 2020-2024؛
- افتتاح مخيمات صيفية من الجيل الجديد؛
- إنجاز 4 مراكز لحماية الطفولة، وفتح 80 مؤسسة للشباب في جميع أنحاء المملكة؛
- إطلاق إجراءات تنفيذ برنامج "متطوع" لفائدة 5.161 شاب وشابة؛
- إطلاق إجراءات تنفيذ برنامج "جواز الشباب" بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، نموذجا، ووضع الإجراءات اللازمة لتعميمه على كافة التراب الوطني.

وفي نفس السياق، ستعرف سنة 2025 إنجاز المشاريع الأساسية التالية:

- تطوير البنى التحتية الشبابية بجهة درعة- تافيلالت؛
- بناء المخيمات الصيفية التالية: مخيم خرزوزة، ومخيم توملیلين، ومخيم سيدي فارس، ومخيم الوليدية، وتهيئة مخيم صيفي في أجدير؛
- إعادة تأهيل البنى التحتية الشبابية بمدينة الدار البيضاء؛
- بناء وتجهيز مراكز حماية الطفولة؛
- إنجاز مراكز للشباب بمدينة الصويرة وبجماعة أوناغا؛
- إنشاء مركب سوسيو-رياضي للقرب من النوع " أ " بالخميسات (جماعة الغوالم)، ودار للشباب ومركب سوسيو-رياضي للقرب ببوعثمان، ودار للشباب بتفراوت (إقليم تزنيت)؛
- تهيئة مراكز الشباب (60 مركبا سوسيو-رياضيا للقرب سنويا)، وتجهيز فضاءات للشباب بجهة الدار البيضاء-سطات؛
- بناء وتهيئة وتجهيز دور الشباب والمراكز النسائية والحضانات بجهة كلميم-واد نون؛
- إنشاء مؤسسات للشباب والطفولة بسيدي الطيبي؛
- بناء قاعة كبيرة للمؤتمرات بمجمع بوزنيقة.
- إنجاز مراكز للتكوين مخصصة للفتيات والنساء ودور للشباب ومخيمات صيفية بجهة الشرق.
- توقيع الاتفاقية-الإطار "دور الشباب للبرمجة والتشفير المعلوماتي **YouCode** " بجهة الشرق.

III.3.14.1. تشجيع الرياضة

تحرص الحكومة على تطوير النشاط الرياضي بمختلف أشكاله، لاسيما الرياضة القاعدية والرياضة التنافسية (الرياضة من المستوى العالي).

هذا، وقد شهدت سنة 2024 إنجاز المشاريع الرئيسية التالية:

- مواصلة تنفيذ المشاريع موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك نصره الله؛
- مواصلة إنجاز البنيات التحتية الرياضية للقرب في إطار اتفاقيات للشراكة، لاسيما إنشاء المراكز الرياضية للقرب، وبناء الملاعب الرياضية والمراكز السوسيو-رياضية ونوادي التزلج، فضلا عن بناء وتهيئة قاعات رياضات متعددة الاختصاصات ومسابح (المسبح الأولمبي بالمجمع الرياضي مولاي عبد الله بالرباط)، وتهيئة و/أو تأهيل المباني الرياضية مثل "سطاد المغربي"؛
- مواكبة الجامعات الملكية المغربية الرياضية والجمعيات الرياضية في تنفيذ برامج عملها؛
- المشاركة في التظاهرات الرياضية الوطنية والدولية، خاصة:
  - تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم رجال لأقل من 23 سنة إلى دورة الألعاب الأولمبية "باريس 2024"، وحصوله على الميدالية البرونزية؛
  - تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم رجال إلى ثمن النهائي لبطولة كأس أمم إفريقيا لكرة القدم 2023 المنظمة في ساحل العاج في سنة 2024.
  - فوز المنتخب الوطني لكرة الصالات، للمرة الثالثة على التوالي، بكأس أمم إفريقيا لكرة الصالات، التي نظمت بالمغرب في سنة 2024، وتأهله إلى ربع النهائي لكأس العالم لكرة الصالات بأوزبكستان.
- تأهيل ملاعب كرة القدم في إطار اختيار المغرب لتنظيم كأس أمم إفريقيا لكرة القدم 2025 وترشحه لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030. ويتعلق الأمر بالتأهيل الشامل لملاعب كرة القدم في كل من مدن مراكش وأكادير وفاس والرباط والدار البيضاء وطنجة، من أجل تحسين جودة هذه البنى التحتية الرياضية، بالإضافة إلى بناء ملعب جديد لكرة القدم ببنسليمان بطاقة استيعابية تبلغ 115.000 مقعد:
  - **بالنسبة لملعب طنجة الكبير:** تتمحور الأشغال، أساسا، حول إزالة حلبة ألعاب القوى، وتركيب سقف للملعب، وتهيئة موقفين للسيارات تحت-أرضيين حول الملعب وملعبين للتدريب؛
  - **بالنسبة للمجمع الرياضي بالرباط:** بناء ملعب لكرة القدم مغطى بالكامل بطاقة استيعابية تبلغ 68.403 مقاعد، موزع على 6 مستويات، مع مستويين للضيافة؛

- **بالنسبة لملاعب فاس والدار البيضاء ومراكش وأكادير**: إعادة تهيئة المساحات الخارجية والداخلية، وإصلاح المدرجات وغرف تغيير الملابس والمراحيض، فضلا عن تحديث المنشآت التقنية (الإضاءة، والمنشآت الكهربائية، والتحكم في المداخل، إلخ.).

وتبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة لكل من تأهيل الملاعب الستة المذكورة أعلاه (وفقا لمعايير المنظمة الإفريقية لكرة القدم والاتحاد الدولي لكرة القدم)، وبناء الملعب الجديد للدار البيضاء الكبرى، بحوالي 20 مليار درهم.

وتتمثل المشاريع والتدابير الرئيسية المبرمجة خلال سنة 2025، في قطاع الرياضة، في ما يلي:

◄ رياضة المستوى العالي:

- تهيئة الملعب البلدي لكرة القدم بتازة (30 مليون درهم)؛
- تطوير العرض الرياضي بجهتي سوس-ماسة خلال الفترة 2024-2027 (40 مليون درهم) وبني ملال-خنيفرة (20 مليون درهم)؛
- مشروع بناء القاعة المغطاة "أرينا الرباط" (270 مليون درهم)؛
- الارتقاء بألعاب القوى (85 مليون درهم)؛
- دفع مبالغ للصندوق الوطني للتنمية الرياضية من أجل تطوير كرة القدم (305 ملايين درهم)؛
- برنامج رياضة المستوى العالي (40 مليون درهم).

◄ الرياضة القاعدية:

- مواصلة تأهيل ملاعب كرة القدم في إطار اختيار المغرب لتنظيم كأس أمم إفريقيا لكرة القدم 2025 وترشحه لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030؛
- برنامج تحديث البنى التحتية الرياضية لكرة القدم (300 مليون درهم)، وإحداث ملاعب للقرب لكرة القدم على مستوى عمالات وأقاليم جهة الرباط-سلا-القنيطرة (70 مليون درهم)؛
- إحداث 80 ملعبا للقرب لكرة السلة والكرة الطائرة والتزلج والكرة الحديدية، بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (48 مليون درهم)؛
- إحداث وإعادة تهيئة ملاعب القرب بجهة الدار البيضاء-سطات (128,8 مليون درهم)؛
- تطوير العرض الرياضي بسوس-ماسة وكلميم؛
- إنجاز بنيات تحتية رياضية طبقا لمضامين اتفاقية التهيئة لمحور الصخيرات-تمارة.

4.14.1.III. إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء

تطبيقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله وللأحكام الدستورية الهادفة إلى النهوض بحقوق السجناء وظروف عيشهم داخل المؤسسات السجنية، وإعادة إدماجهم بشكل ناجح داخل المجتمع، وضعت الحكومة استراتيجية شاملة ترتكز على أربعة أهداف استراتيجية، هي:

◄ **أنسنة ظروف الاعتقال، من خلال:**

- **تحسين ظروف الإيواء:** من أجل خفض نسبة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية وتحديث وعائها العقاري وتحسين ظروف عمل الموظفين داخل هذه المؤسسات، تعتزم الحكومة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالسجون المحلية (العرجات 3، وعلي مومن، وأيت ملول 3، وأوطيطة، وصفرو، وطنجة 3). ويتجلى الهدف من ذلك في بلوغ مساحة إيواء متوسطة لكل سجين تقدر بـ 1,77 متر مربع برسم سنة 2025، عوض 1,74 متر مربع خلال سنة 2023؛
- **تحسين التغذية:** من خلال مواصلة إسناد تغذية السجناء إلى شركات متخصصة؛
- **دعم الرعاية الصحية:** عبر تعميم المستوصفات والصيدليات، وزيادة معدل التأطير الطبي وشبه الطبي؛
- **تكريس ثقافة حقوق الإنسان:** عبر تعزيز الكفاءات المهنية لموظفي الأمن والحراسة في مجال احترام مبادئ حقوق الإنسان والوقاية من التعذيب.

◄ **تعزيز برامج التّأهيل لإعادة الإدماج، لاسيما من خلال:**

- تحسين الولوج إلى التعليم من أجل ضمان استفادة السجناء من برامج التعليم، وذلك عبر تعزيز الشراكات مع الجهات المختصة وتشجيع النزلاء على الانخراط في هذه البرامج؛
- تيسير الولوج إلى التكوين المهني، خاصة من خلال بناء وتجهيز مراكز جديدة للتكوين المهني وتعزيز آليات مراقبة وتتبع تأهيل جودة برامج التكوين؛
- دعم التأطير الديني والروحي، لاسيما عبر تقوية أنشطة الوعظ والإرشاد الديني، وتنظيم مسابقات دينية، وتعميم أماكن الصلاة في جميع المؤسسات السجنية.

◄ **تعزيز الأمن والسلامة بالمؤسسات السجنية:**

- تعزيز الإجراءات الأمنية الوقائية، عبر مواصلة تجهيز المؤسسات السجنية بالمعدات الأمنية كأجهزة الكشف عن المواد المحظورة، وأنظمة الاتصال اللاسلكية، وأنظمة المراقبة بالفيديو؛
- تأمين المؤسسات السجنية، لاسيما من خلال إقامة مناطق أمنية مسيجة، وتركيب الأسلاك الشائكة، وتأمين النوافذ ومنافذ الإغاثة، وتحديث شبكات الكهرباء والماء والمولدات الكهربائية.

◄ **تعزيز قدرات الإدارة:**

- تشجيع وتثمين الرأسمال البشري، عبر إبرام شراكات لإحداث مسلكين للماستر في التخصصات ذات الصلة بالمجال السجني، وكذا تنظيم مجموعة من دورات التكوين المستمر في مختلف المجالات؛
- تعزيز تدابير الحكامة، عبر نشر ثقافة المساواة بين الجنسين وتخليق الإدارة والمراقبة الداخلية والتنسيق والتواصل، ومواصلة تنزيل اللاتمركز من أجل تدبير فعال وناجع للقرب.
- تطوير الإدارة الالكترونية، خاصة عبر اعتماد الإمضاء الالكتروني للوثائق، ووضع نظام استقبال الكتروني، ومواصلة توفير البطائق البيومترية الشخصية لفائدة السجناء.

III.1.14.1.5. دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

تتمحور مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حول المحورين الأساسيين التاليين:

◄ **تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير**، من خلال:

- تحمل مصاريف اشتراكات التأمين الصحي الأساسي والتكميلي لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم، حيث يبلغ عدد المستفيدين من هذا التأمين 10.399 مستفيدا، فيما يبلغ عدد المستفيدين من التأمين الصحي التكميلي 17.187 مستفيدا، بغلاف مالي سنوي يقدر بـ 50 مليون درهم؛
- دعم لإحداث أو توسيع التعاونيات ولإنجاز مشاريع اقتصادية، لفائدة 50 مستفيد برسم سنة 2024؛
- المساهمة في اقتناء الأراضي أو المساكن لفائدة 14 مستفيدا إلى متم شهر شتنبر من سنة 2024؛
- تقديم مساعدة الإسعافات لفائدة 1.226 شخصا من قدماء المقاومين المحتاجين إلى متم شهر شتنبر من سنة 2024؛
- تقديم مساعدة لتغطية مصاريف الدفن لفائدة أرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، حيث بلغ عدد المستفيدات 125 أرملة برسم سنة 2024؛
- مواكبة ذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، من خلال مجموعة من المبادرات الهادفة إلى إحداث مقاولات وتنظيم دورات تكوينية لتسهيل إدماجهم بالقطاعين العام والخاص.

◄ **الحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد الكفاح الوطني ونشر قيم الوطنية وثقافة المواطنة الفعالة**، من خلال:

- مواصلة برنامج استرجاع الأرشيف الوطني للحقبة الاستعمارية (1912-1956) من الخارج، والذي مكن منذ إطلاقه في سنة 2008 إلى متم شهر شتنبر من سنة 2024، من استرجاع 4.209.063 وثيقة من ما مجموعه 20.000.000 وثيقة؛

- المساهمة في بناء وتجهيز فضاءات سوسيو-ثقافية للمقاومة في عدة أقاليم بالمملكة بشراكة مع المجالس الجهوية والإقليمية والجماعية وكذا مختلف وكالات التنمية، حيث بلغ عددها 104 فضاءا إلى متم شهر شتنبر من سنة 2024؛
- بناء المعالم التذكارية وتهيئة مقابر الشهداء، للتعريف برموز المقاومة الوطنية؛
- نشر المؤلفات والمجلات المرتبطة بتاريخ المقاومة المغربية، حيث بلغ عدد المؤلفات والمجلات المنشورة أو في طور النشر 23 مؤلفا برسم سنة 2024.

2.III. توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل

وعيا منها بالدور المحوري للاستثمار المنتج، تلتزم الحكومة بتنفيذ التوجيهات الملكية السامية من أجل ضمان تموقع المغرب على صعيد القطاعات الواعدة، المحدثة لفرص الشغل للشباب، والتي تُوفر مصادر تمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية.

وعلى نفس المنوال، ستواصل الحكومة تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال وتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار.

موازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، باعتباره رافعة لتشجيع الاستثمارات الخاصة، من خلال استقطاب التمويلات اللازمة لدعم المشاريع المهيكلة الكبرى والمقاولات العاملة في القطاعات ذات الأولوية.

وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة على توطيد الاستثمار العمومي من خلال مواصلة مشاريع البنية التحتية الكبرى ومختلف الاستراتيجيات القطاعية.

1.2.III. تعزيز آليات دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار الخاص

1.1.2.III. تحسين مناخ الأعمال

◄ **خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال**

طبقا للتوجيهات الملكية السامية والتوصيات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد، أعدت الحكومة خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال. ترتكز على 3 محاور رئيسية ومحور أفقي، وهي كالآتي:

- **المحور الأول** يهدف إلى تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار والمبادرة المقاولاتية؛
- **المحور الثاني** يهدف إلى تعزيز التنافسية الوطنية وترشيد تكلفة عوامل الإنتاج؛
- **المحور الثالث** يهدف إلى تطوير بيئة ملائمة لريادة الأعمال والابتكار؛
- **المحور الأفقي** يهم دعم الأخلاقيات والنزاهة ومكافحة الفساد.

ولتسريع تنفيذ خارطة الطريق السالف ذكرها، تواصل الحكومة جهودها لدعم أعمال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA)، بهدف تنزيل التدابير الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال بالتشاور مع جميع الشركاء بالقطاعين العام والخاص.

علاوة على ذلك، تميزت سنة 2024 باستكمال الترتيبات التقنية لإحداث مرصد الاستثمار وتنظيم جولات لاستقطاب المستثمرين على الصعيدين الوطني والدولي.

◄ **توطيد إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار:**

تميزت سنة 2024 بمواصلة الإصلاح المتعلق بالاستثمار، من خلال مصادقة مجلس الحكومة في 2 ماي 2024 على مشروع القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار. ويهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز الدور المحوري للمراكز الجهوية للاستثمار وتوسيع صلاحياتها، طبقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية في أكتوبر 2022.

ويتضمن مشروع هذا القانون، الذي يوجد حاليا قيد الدراسة بالبرلمان، عدة مستجدات، من بيها تعزيز حكامة المراكز الجهوية للاستثمار، والطعون المقدمة من لدن المستثمرين، ومعالجة الاستثناءات في مجال التعمير، بالإضافة إلى توسيع صلاحيات المراكز الجهوية للاستثمار.

2.1.2.III. مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار

اعتمدت الحكومة سياسة استباقية تروم الرفع من الاستثمار الخاص ليصل إلى ثلثي مجموع الاستثمارات الوطنية في أفق سنة 2035. وفي هذا الإطار، نجحت الحكومة في تفعيل التوجيهات الملكية السامية الهادفة الى تمكين المغرب من التوفر على ميثاق جديد للاستثمار يضع أنظمة مبتكرة للدعم تغطي كافة مجالات الاستثمار.

وتعمل الحكومة، كذلك، على استكمال إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل الميثاق الجديد، لاسيما أنظمة الدعم الخاصة الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ولتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

وقد شهدت سنة 2024 انعقاد ثلاث دورات للجنة الوطنية للاستثمارات في كل من يناير وفبراير ويونيو 2024، حيث صادقت هذه اللجنة على 74 مشروع اتفاقية ومشروع تعديل، بقيمة استثمار إجمالية تبلغ حوالي 51,62 مليار درهم، مما سيمكن من إحداث حوالي 12.938 منصب شغل مباشر وقار.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية للاستثمارات المنعقدة في فبراير 2024، قد منحت الطابع الاستراتيجي لـ 5 مشاريع استثمارية إضافية، بقيمة استثمارية إجمالية تناهز 115,39 مليار درهم، ستمكن من إحداث 14.136 منصب شغل مباشر وقار، والتي تميزت بهيمنة المشاريع المتعلقة بقطاع التنقل الكهربائي بما يقارب 93% من الاستثمارات قيد الإنجاز، يليها قطاع الطاقة المتجددة بنسبة تناهز 6,9%. وفيما يتعلق بإحداث مناصب الشغل، يبرز قطاع التنقل

الكهربائي كمشغل رئيسي، إذ يستهدف إحداث 12.636 منصب شغل مباشر، وهو ما يمثل حوالي 90% من إجمالي مناصب الشغل التي سيتم إحداثها في إطار المشاريع الاستراتيجية المذكورة.

وقد تميزت سنة 2024 بتوقيع 5 اتفاقيات استثمارية، لاسيما الاتفاقية المبرمة بين الدولة و Gotion High Tech، بمبلغ استثماري إجمالي قدره 42,88 مليار درهم، و4 اتفاقيات تتعلق بقطاع التنقل الكهربائي، واتفاقية واحدة تتعلق بقطاع السيارات. وتستهدف هذه الاتفاقيات إحداث 5.867 منصب شغل مباشر وقار.

◄ حصيلة لجان الاستثمار الثلاث في إطار نظام الدعم الرئيسي:

- **توزيع الاستثمارات حسب القطاعات:**

- يحتل قطاع المعادن المرتبة الأولى باستثمارات يبلغ حجمها أكثر من 38 مليار درهم، بنسبة تقارب 73,6% من الاستثمارات المبرمجة؛
- يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية باستثمارات يبلغ حجمها 8,2 مليار درهم، وهو ما يمثل حوالي 16% من الاستثمارات المبرمجة؛
- يحتل قطاع السياحة والترفيه المرتبة الثالثة بما مجموعه 3,6 مليار درهم، وهو ما يمثل حوالي 7% من الاستثمارات المبرمجة؛

- **توزيع الاستثمارات حسب مصدر الرأسمال:**

تمثل المشاريع ذات الرأسمال المغربي، حسب التوزيع المذكور، غالبية المشاريع المزمع إنجازها، باستثمارات يبلغ حجمها 49,81 مليار درهم، أي بنسبة 96,5%.

- **توزيع الاستثمارات حسب جهة الاستقرار:**

- تحتل جهة الدر البيضاء-سطات المرتبة الأولى حسب التوزيع المذكور، بما يناهز 29,7 مليار درهم، أي بنسبة 57,5% من مجموع الاستثمارات المزمع إنجازها؛
- وتأتي جهة بني ملال-خنيفرة في المرتبة الثانية بما مجموعه 13,9 مليار درهم، أي بنسبة تقارب 27% من مجموع الاستثمارات المزمع إنجازها؛
- وتحتل جهة الرباط-سلا-القنيطرة المرتبة الثالثة باستثمارات تبلغ 2,3 مليار درهم، أي بنسبة تقارب 4,5% من مجموع الاستثمارات المزمع إنجازها، متبوعة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة باستثمارات تبلغ 2 مليار درهم، أي بنسبة تقارب 3,8% من مجموع الاستثمارات المزمع إنجازها.

III.3.1.2. تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص

في إطار استكمال إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية الهادف إلى تعزيز عمل ونجاعة القطاع، تم إطلاق أوراش كبرى تركز، خصوصا، على تحسين آجال الأداء وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

◄ **تحسين آجال الأداء:**

- فيما يتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية:

من أجل تعزيز العلاقات بين المقاولات وتقليص آجال الأداء بـ القطاع الخاص، عُهد بتدبير نظام الجزاءات الجديد، الذي جاء به القانون رقم 69.21، الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يوليوز 2023، إلى المديرية العامة للضرائب.

وقد أكد التقرير الرابع لمرصد آجال الأداء، الصادر في يوليوز 2024، على المنحى الإيجابي المسجل على مستوى آجال الأداء بالقطاع العام. ويعكس هذا التحسن الجهود المشتركة للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية. هكذا، يواصل متوسط أجل الأداء للمؤسسات والمقاولات العمومية منحاه المنخفض، حيث بلغ 34,2 يوما في يونيو 2024، بانخفاض قدره 21,7 يوما مقارنة بشهر دجنبر 2018، و 25,8 يومًا مقارنة بالأجل القانوني المحدد في 60 يوما.

وإلى غاية نهاية يونيو 2024، تمكنت 103 مؤسسات ومقاولات عمومية من تسجيل آجال أداء تساوي أو تقل عن 30 يوما (55%)، فيما حققت 64 مؤسسة ومقاولة عمومية آجال أداء تتراوح بين 31 يوما و60 يوما (34%). وخلافا لذلك، سجلت 21 مؤسسة ومقاولة عمومية ارتفاعا في آجال الأداء حيث سجلت أزيد من 60 يوما (11%).

ومن ناحية أخرى، تم العمل على توسيع نطاق المؤسسات والمقاولات العمومية التي يتم تتبعها فيما يتعلق بآجال الأداء، لتشمل 32 مؤسسة جديدة.

- فيما يتعلق بالدولة والجماعات الترابية:

تم تحسين آجال الأداء بشكل ملموس على مستوى جميع مكونات الطلبيات العمومية، حيث انخفضت من 27,6 يومًا في سنة 2017 إلى 17,5 يوما في سنة 2023. وفيما يخص آجال أداء الصفقات العمومية، فقد انخفض بشكل ملموس من 144 يوما في سنة 2016 إلى 42 يوما في سنة 2018 ثم إلى 27,1 يوما في سنة 2023.

◄ **تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

تم تغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بموجب القانون رقم 46.18 الذي تم نشر نصوصه التطبيقية باستثناء القرار المتعلق بالتأهيل المسبق للمرشحين لعملية المناقصة التنافسية التي تطلقها الدولة أو المؤسسات والمقاولات العمومية، والقرار المماثل الخاص بالجماعات الترابية، اللذين يوجدان قيد النشر.

وسيمكن نشر هذين القرارين من انطلاق عمل اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تضطلع بعدد من المهام الاستراتيجية، منها:

- تحديد التوجهات العامة والاستراتيجية الوطنية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- وضع البرنامج الوطني السنوي و/أو متعدد السنوات للمشاريع التي يمكن أن تكون موضوع عقود الشراكة؛

- دراسة واعتماد عتبات الاستثمار التي يصبح، دونها، التقييم القبلي للمشاريع اختيارياً.

وفي نفس السياق، تم إطلاق مشاورات بهدف إعداد مشروع للتوجه الاستراتيجي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وبرنامج لمشاريع الشراكة بين هذين القطاعين، على أن يتم عرض المشروعين للمصادقة، من طرف اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في اجتماعها الأول الذي سيتم تحديد موعده بمجرد صدور القرارين السالفي الذكر. هذا، وسيتم تعميم منشور لرئيس الحكومة يسمح بجرد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مباشرة بعد صدور القرارين المذكورين.

4.1.2.III. الإصلاح الشمولي للطلبيات العمومية

يتطلب تكريس دور الصفقات العمومية كرافعة للتنمية الاقتصادية وخلق القيمة المضافة وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز فعالية ونجاعة تنفيذ النفقات، إصلاحا شموليا للطلبيات العمومية. في هذا الإطار، يتم وضع اللمسات الأخيرة على مراجعة الإطار القانوني المنظم للطلبيات العمومية، موازاة مع مشروع نزع الصفة المادية عن السلسلة المحاسبية والمالية.

◄ **مواصلة إصلاح الإطار القانوني للطلبيات العمومية:**

- **إعداد النصوص التطبيقية للمرسوم الجديد المتعلق بالصفقات العمومية:**

في إطار إصلاح مساطر الطلبيات العمومية، تعكف الحكومة على إعداد مشاريع القرارات التطبيقية للمرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية، ويتعلق الأمر بـ:

- مشروع القرار الذي يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بعكس الفارق عن تقلبات أثمان صفقات التوريدات وصفقات الخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات، التي لا تتضمن أسعاراً مقننة والتي تزيد مدة تنفيذها عن ستة أشهر؛
- دفاتر الشروط الخاصة بالنسبة للصفقات التي تبرمها الدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتباريين الأخرين الخاضعين للقانون العام؛
- نظام الاستشارة الموحد بالنسبة للصفقات التي تبرمها الدولة والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتباريين الأخرين الخاضعين للقانون العام.

- **مراجعة دفاتر الشروط الإدارية والعامة:**

في هذا الإطار، تمت مراجعة أو صياغة دفاتر الشروط الإدارية والعامة المتعلقة بصفقات الأشغال وصفقات التوريدات وصفقات الخدمات وصفقات الدراسات والإشراف على الأشغال.

وتروم هذه الدفاتر الجديدة، التي تندرج في إطار الإصلاح الشمولي للطلبيات العمومية، لاسيما، إلى مواءمتها مع أحكام المرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية، وتحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين المشاركين في

عملية تنفيذ الصفقات العمومية، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الصفقات المبرمة من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية.

◄ **تفعيل المرصد المغربي للطلبيات العمومية:**

تم إحداث المرصد الوطني للطلبيات العمومية بموجب المرسوم رقم 2.22.78 الصادر في 3 من شوال 1445 (22 أبريل 2024) من أجل تعزيز الشفافية في مجال الطلبيات العمومية وضمان:

- تجميع البيانات المتعلقة بالطلبيات العمومية ومعالجتها وتحليلها ونشرها؛
- تشجيع التشاور وتبادل المعلومات بين الفاعلين المعنيين بالطلبيات العمومية؛
- إنتاج وتثمين المعلومات المحاسبية والمالية والاقتصادية المتعلقة بالطلبيات العمومية؛
- وضع مؤشرات لتتبع نجاعة أداء الطلبيات العمومية؛
- المساهمة في تحليل الأثر الاقتصادي للطلبيات العمومية.

◄ **مواصلة نزع الصفة المادية عن مسطرة إبرام الطلبيات العمومية**

تميز هذا المشروع بمواصلة تنفيذ الإجراءات التالية:

- مكن نظام " Accès Comptable " المتاح من خلال بوابة الطلبيات العمومية من نزع الصفة المادية عن المبادلات بين المشترين العموميين والمحاسبين العموميين، لاسيما أثناء إعداد ملفات طلب العروض، وكذا من تقليص الآجال التي تسبق الالتزام بالطلبية العمومية لفائدة المقاولة؛
- تجريد الضمانات المالية، لاسيما ما يتعلق بالضمان النهائي والاقتطاع الضامن، مما مكن، من خلال بوابة الصفقات العمومية، من تدبير السلسلة بكاملها، بدءا بالطلب والتوقيع وتسليم هذه الضمانات وكذا رفع اليد عنها. وتجدر الإشارة إلى أن أجرأة هذا النظام من شأنه ضبط الآجال المتعلقة بالضمانات المالية المطلوبة في إطار الصفقات العمومية، وبالتالي الرفع من القدرات المالية للمقاولات وتدبير أمثل للخدمات المقدمة من طرف المؤسسات البنكية.

  كما سيمكن هذا النظام من إضفاء الطابع الإلكتروني على مراحل إعداد التعهدات المتعلقة بطلبات العروض، وذلك من خلال تقليص الآجال المتعلقة بتدبير "الضمان المؤقت"، ولاسيما ما يخص إصداره وتسليم "رفع اليد" المتعلق به؛
- نزع الصفة المادية عن الإجراءات المتعلقة برهن الصفقات العمومية والوثائق المطلوبة في مجال أعمال الهندسة المعمارية؛

- إضفاء الطابع اللامادي على نظام تتبع عمل لجان طلب العروض، مما يتطلب تسجيل سير عمل هذه اللجان حال حدوثه وكذا عرض نتائج الأشغال المتعلقة بالجلسات العلنية العمومية لفائدة المقاولات المتعهدة، وذلك لتفادي اضطرار المقاولات إلى التنقل، والعمل على تحديث آلية فرز العروض المتوصل بها؛
- رقمنة نظام تتبع ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والتعاونيات والمقاولين الذاتيين إلى الصفقات العمومية، مما يمكن من التوفر على معطيات حول عدد ومبالغ الصفقات المرصدة لهذه الوحدات في إطار نسبة 30% التي يتعين على أصحاب المشاريع تخصيصها لهم.

III.1.2.5. تبسيط المساطر الجمركية ومكافحة الغش

تتوزع الإصلاحات وإجراءات التحديث الرئيسية المتخذة خلال سنة 2024 وكذا الأوراش المبرمجة لسنة 2025 كما يلي:

◄ **الجباية الجمركية وتعبئة المداخيل:**

في إطار استكمال ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية، وتحسين تحصيل المداخيل الجمركية وتحسين تدبير المنازعات، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المتخذة برسم سنة 2024:**

- وضع تدابير جمركية محفزة لنظم إعادة تدوير النفايات، وذلك في إطار تنزيل ما يسمى بالجباية الخضراء؛
- مواصلة تفعيل نظام التضريب التدريجي لبعض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والتي تحتوي على سكر مضاف؛
- مواصلة تطبيق النظام الضريبي الجديد المتعلق بالضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر، وذلك ضمن برنامج يمتد على مدى خمس سنوات.

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المقررة برسم سنة 2025:**

- سن إجراء العلامة الجبائية على المنتجات النفطية لمواجهة الإشكالات الجبائية المرتبطة بالمحروقات والوقاية من مختلف أشكال الغش في هذا المجال؛
- انطلاق أشغال العمل على إحداث ضريبة "الكربون" من أجل ملاءمة الجبايات والتنظيمات الجمركية مع التحديات المناخية؛
- ملاءمة الإطار القانوني المنظم للأحجار الكريمة والارتقاء بمهن ضمانة المعادن الثمينة؛
- إعادة صياغة بعض مواد مدونة تحصيل الديون العمومية، وخاصة تلك المتعلقة بصوائر التحصيل (المادتان 90 و91).

◄ **التبسيط والشراكة الجمركية ومواكبة المشاريع المهيكلة:**

أمام التطور المتواصل لأنشطة التعشير الجمركي، فإن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة مطالبة بتطوير وتبسيط المساطر الجمركية لتلبية مُتطلبات السلسلة اللوجيستيكية العالمية، من خلال تبسيطها عن طريق الرقمنة ودعم الفاعلين الاقتصاديين في إطار شراكة معززة.

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المتخذة برسم سنة 2024:**

- تبسيط المساطر للمصرحين لدى الجمرك وتعزيز آليات المراقبة، لاسيما من خلال تحسين نموذجي التصريح المفصل للبضائع والتصريح الموجز. كما سيتم تطبيق نظام التصريح الشامل لتمكين المستثمرين من تغطية عمليات الاستيراد الخاصة بهم من خلال شحنات مجزأة؛

- ملاءمة الإطار الإجرائي للتجارة الإلكترونية عبر تحيين مساطر التعشير الجمركي المتعلقة بالطرود البريدية والإرساليات السريعة؛

- نزع الصفة المادية عن باقي المساطر الجمركية واستكمال نزع الصفة المادية عن تبادل المعطيات مع المتدخلين في مسار التعشير الجمركي. وستمتد الرقمنة لتشمل كل الطلبات والتراخيص الممنوحة أو المعالجة يدويا من طرف الإدارة، وذلك طبقا لأحكام القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المقررة برسم سنة 2025:**

- إعداد نماذج لتصاريح جديدة لمواكبة تطور التجارة الإلكترونية مع ملاءمة ومراجعة النماذج الرئيسية للتصاريح المعمول بها حاليا؛

- تطوير برنامج تصنيف الفاعلين الاقتصاديين من خلال إعادة النظر في الإطار المرجعي للتدقيق وزيادة رزمة التسهيلات المقدمة للفاعلين الاقتصاديين وكذا توسيع نطاق البرنامج ليشمل شركاء آخرين وإبرام اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع دول أخرى؛

- مواكبة تشغيل واستغلال ميناء الناظور غرب-المتوسط الجديد، من خلال إرساء هيكل تنظيمي ومساطر ملائمة لانطلاق تشغيل الميناء بشكل تدريجي، وذلك بالتنسيق مع السلطة المينائية؛

- مواصلة دعم ميناء طنجة المتوسط من خلال مشاريع توسيعه وتحديثه، بما يتناسب مع الأهداف المحددة لتطوير الميناء لاسيما عبر رقمنة جميع الإجراءات داخل الميناء وتأمين مسارات البضائع.

◄ **مكافحة الغش والمساهمة في حماية وسلامة والحفاظ على صحة المستهلكين عبر استخدام أساليب مبتكرة وأدوات تكنولوجية متطورة.**

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المتخذة برسم سنة 2024:**

- صياغة نظام الاستخبار ومساطر المراقبة القبلية وتحسين أداء نظام الانتقاء الآلي للمراقبة؛

- اعتماد نظام جديد لمعالجة التصريحات الجمركية، سبق تجريبها بإحدى جهات المملكة، ويهدف هذا النظام إلى مركزة عمليات المراقبة الوثائقية في مكتب واحد للقيام بمهمة المراقبة عن بُعد لكل التصريحات الجمركية المفصلة المسجلة على مستوى الجهة والخالية من المخاطر؛

- مضاعفة جهود مجال مكافحة التهريب والمخدرات والمؤثرات العقلية من خلال تنزيل تجربة الفرقة الوطنية للجمارك على المستوى الجهوي وذلك بتوسيع نطاق تجربة الزمرة الوطنية للجمارك جهويا، وتعزيز الموارد اللوجيستيكية المخصصة للمصالح المكلفة بالمراقبة. كما سيتم تحيين خريطة التهريب ووضع الإجراءات الملائمة للتدخلات الميدانية؛

- تنظيم عمليات مراقبة مشتركة مع مكتب الصرف وذلك في إطار المخطط الوطني للمراقبة وكذا المخططات الجهوية التي تنفذها المصالح اللاممركزة للإدارة.

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المقررة برسم سنة 2025:**

- إرساء نظام انتقاء خاص بالتصاريح الموجزة بهدف توجيه المراقبة القبلية. كما سيتم تعديل قرار وزير المالية رقم 77-1319 المؤرخ في 31 أكتوبر 1977، وذلك للتنصيص على إلزامية إرفاق محفظة الوثائق التجارية (pli cartable) بالتصريح الموجز؛

- اعتماد نظام للتتبع الجغرافي لمسار الشاحنات والحاويات، وذلك من أجل تعزيز مراقبة عمليات العبور وضمان سلامة حركة البضائع داخل الموانئ؛

- استخدام وسائل الذكاء الاصطناعي للكشف على مخاطر الغش الجمركي لاسيما عبر تحليل بيانات التصاريح الجمركية وتفسير صور الماسح الضوئي.

◄ **تطوير التعاون الدولي**

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المتخذة برسم سنة 2024:**

- المساهمة في تفعيل المبادرة الملكية لمنطقة الساحل؛

- مواصلة تنفيذ اتفاقية إحداث منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf) ؛

- المساهمة في المفاوضات الجارية حول التعرفة الخارجية العربية المشتركة (GZLEA)؛

- مواصلة تنفيذ الاتفاق التجاري التفضيلي المبرم في إطار منظمة التعاون الإسلامي

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المقررة برسم سنة 2025 :**

- إطلاق برنامج للمساهمة في تقوية قدرات الجمارك في الدول الإفريقية (AfriDouane)، مع تطوير العرض المغربي لتتناسب مع السياقات الخاصة بكل بلد، وإجراء تقييم دوري لقياس مدى تأثير البرنامج؛

- التأكيد على استمرار حضور فعال وبناء داخل الهيآت الجمركية العالمية.

◄ **الحكامة الداخلية وجودة الخدمة**

فيما يتعلق بحكامة البيانات، سيتم إجراء تشخيص شامل واعتماد خارطة طريق تهدف إلى تأمين واستغلال الحجم الهائل من المعطيات المتاحة، وسيتم دعم هذا المشروع من خلال إنشاء منصة للبيانات الضخمة.

أما فيما يخص المراقبة الداخلية، سيتم العمل على تجديد نهجها القائم على المخاطر وعلى تطوير آليات مبتكرة لضمان نجاعة هذه المراقبة.

إلى جانب ذلك، ستتم مواصلة جهود التواصل الخارجي وتبادل المعلومات وإغناء بوابة "إدارتي" بالمعلومات التي تخص الإجراءات الإدارية الجمركية وذلك في إطار تنفيذ القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

6.1.2.III. تحديث الإدارة الجبائية

تتمثل الإصلاحات وإجراءات التحديث الرئيسية المتخذة برسم سنة 2024 في ما يلي:

◄ **مواصلة رقمنة وتطوير نظام المعلومات**، ولاسيما من خلال:

- إدماج مقتضيات قانون المالية لسنة 2024 في النظام المعلوماتي، ولاسيما تلك المتعلقة بالتبليغ الإلكتروني لكل من الإعلام بالضريبة وآخر إشعار بدون صائر والإنذارات؛
- رقمنة التصريح الخاص بآجال الأداء وكذا عملية أداء الغرامة المالية المتعلقة بها؛
- إطلاق وحدة إنشاء المقاولات عبر "منصة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية " بشراكة مع مختلف الفاعلين بالمحاكم التجارية بمراكش، أكادير، طنجة، فاس، وجدة والدار البيضاء وتوسيع هذه التغطية لتشمل محاكم أخرى داخل ربوع المملكة؛
- إنشاء قواعد الاتصال البيني مع وحدات الوعاء والمراقبة الضريبية وتسجيل العقود؛
- مواصلة تبسيط وتحيين النماذج الضريبية والإقرارات وقوائم الأداء.

◄ **تشجيع الامتثال الضريبي** من خلال:

- تحسين تدبير التذكير التلقائي بالنسبة للخاضعين للضريبة المخلين بالتزاماتهم الضريبية؛
- تعزيز الامتثال الضريبي الطوعي المبني لاسيما على التذكير الهاتفي وتنزيل نظام "**الحق في تدارك الخطأ**" المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2024 والتخفيض من حجم المنازعات الضريبية بواسطة اللجوء إلى الاستشارات الضريبية المسبقة وطلبات المساعدة في التسوية الودية وإبرام الاتفاقات المسبقة حول أثمان التحويل.

◄ **تقوية مهام وعاء وتحصيل رسوم الجماعات الترابية** من أجل تدبير أنجع للرسوم المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للملزمين.

- **تحديث مساطر التحصيل** عبر تنويع وسائل تبليغ الملزمين من خلال التذكير الهاتفي للمدينين الجدد وتبسيط مسطرة اقتراح قبول الإلغاء بالنسبة لديون الملزمين المسجلين في سجل المقاولات غير النشيطة.
- **ضبط المخاطر المرتبطة بمجال التحصيل**، لاسيما من خلال:
  - ضبط عملية منح رفع اليد بعد تنفيذ إجراءات التحصيل من خلال وضع قواعد مراقبة وتتبع إصدارها بالنظام المعلوماتي؛
  - ضبط مخاطر التقادم؛
  - إحداث نظام للمراقبة البعدية للعمليات المنجزة من طرف الملزمين بديون كانت موضوع مسطرة قبول الإلغاء.
- **تحسين جودة المعطيات**، لاسيما من خلال:
  - مواصلة ورش تحسين مصداقية وإغناء معلومات سجل الخاضعين للضريبة وعلى وجه الخصوص إنشاء سجل المنشآت غير النشيطة؛
  - مواصلة ورش تحسين مصداقية وإغناء المعلومات، من خلال البحث عن البيانات التعريفية أو التكميلية لدى الشركاء، لاسيما وزارة العدل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- **ضبط وتحديث تبادل المعطيات مع الشركاء** من أجل تطبيق الأحكام المتعلقة بالحجز في المنبع على المكافآت المخولة للغير المتعلقة بجميع عمليات الطلبيات العمومية؛
- **تحسين جودة الخدمات وتبسيط المساطر**، لاسيما عبر:
  - تعزيز التبادل مع مكتب الصرف لاسيما لتحسين جودة الخدمة المقدمة للملزمين من خلال إلغاء الشهادة الخاصة بتصدير الخدمات المسلمة من طرف هذا المكتب؛
  - تحسين واجهة Simpl-TP قصد تمكين المقاولات من التصريح في إقرار واحد بالعناصر الخاضعة للضريبة المهنية والمتعلقة بعدة مؤسسات مستغلة.
- **تحسين الحكامة** ولاسيما من خلال الشروع في أشغال تطوير وتحسين آليات التدبير الضريبي.

وستعرف سنة 2025 برمجة إجراءات التحديث التالية:

- **مواصلة الرقمنة وتطوير النظام المعلوماتي**، وذلك عبر:
  - اعتماد مقتضيات قانون المالية لسنة 2025 في النظم المعلوماتي؛
  - تحسين وحدة التسجيل الإلكتروني عبر واجهة التسجيل Simpl ومنصة "توثيق" وتتميم المرحلة الأولى لمشروع البيانات الضخمة؛

- مباشرة المرحلة الثانية من مشروع " منصة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية "
- تجهيز منصة فرض الضريبة على الخدمات الرقمية؛
- مواصلة المشروع المتعلق بتطبيق نظام الفوترة الإلكترونية؛
- استغلال المعلومات الداخلية لصالح التحصيل (بيانات التسجيل، بيان زبناء الملزمين...)؛
- رقمنة تبادل المعلومات مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
- إرسال وتتبع الإعلام بالضريبة على النظام المعلوماتي في إطار أحكام المادة 29 من مدونة تحصيل الديون العمومي.

◄ **تشجيع الامتثال الضريبي** خاصة عبر:

- تفعيل التبليغ بطريقة إلكترونية من خلال تفعيل المنصة الخاصة بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة على الخدمات الرقمية والفوترة الإلكترونية؛
- تعزيز قنوات توسيع القاعدة الضريبية عن طريق الوسائل المؤسساتية وتحسين منظومة الأمن القانوني الوقائي (الاستشارات الضريبية المسبقة والاتفاقات المسبقة حول أثمان التحويل)، وذلك من أجل تأمين الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والامتثال الضريبي الطوعي.

◄ **تحسين جودة الخدمات وتوطيد علاقة الثقة مع الملزم** عبر تعميم التبليغ الإلكتروني وتنويع وسائل تبليغ الملزمين باستخدام وسائل جديدة (البريد الإلكتروني، والعناوين الأخرى التي يتم الحصول عليها، والمكالمات الهاتفية، والرسائل النصية القصيرة...).

◄ **تحسين جودة المعطيات** من خلال التحديث الآلي لسجل الخاضعين للضريبة، وإثراء وتحديث المراجع الوظيفية وقواعد مراقبة التناسب، ومواصلة انجاز نظام تقصي المعلومات وتحليل البيانات **(SRAD)**، مع العمل على تعزيز عملية تحديث الدلائل المرجعية للمهن ومساطر المراقبة.

◄ **تحسين الحكامة** عبر برمجة عملية تبليغ إجراءات التحصيل (آخر إشعار بدون صائر والإنذار) من خلال تطوير وحدة خاصة لهاته العملية بالنظام المعلوماتي وتبليغ الإشعارات وتنفيذ المساطر التحفظية والتنفيذية بالنسبة للديون المهمة وتعزيز التعاون مع هيئة المفوضين القضائيين.

III.2.1.7. تيسير الولوج إلى التمويل

III.2.1.7.1. الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

عقب انتهاء المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2019-2023) سنة 2023، تم إطلاق مهمة إعداد المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية قصد مواكبة الدينامية التي يشهدها المغرب بفضل مختلف المشاريع التي سبق إطلاقها، خاصة فيما يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

◄ **تفعيل صندوق ضمان التمويل الأصغر**

تم إحداث هذا الصندوق في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وفي إطار التدابير التي قررتها لجنة اليقظة الاقتصادية التي تهدف إلى التخفيف من آثار الأزمة التي سببتها جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على مؤسسات القروض الصغرى.

ومكن هذا الصندوق، الذي رصدت له موارد بقيمة 650 مليون درهم، من وضع آلية ضمان خاصة بالتمويل الأصغر من أجل منح المزيد من القروض لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، مع تحسين الشروط المالية المطبقة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر والرفع من مبلغ التمويل المتاح.

وعند نهاية سنة 2023، استفاد 199.386 قرضا صغيرا لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل من ضمان الصندوق. وقد بلغ الحجم الإجمالي لهذه القروض 1,7 مليار درهم، فيما بلغت التزامات الدولة المترتبة عنها 1,4 مليار درهم.

◄ **صندوق ضمان تمويلات مؤسسات التمويل الأصغر**

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وللتخفيف من آثار أزمات السنوات الأخيرة على نشاط قطاع التمويل الأصغر، تم إحداث صندوق ضمان يسمى "صندوق ضمان تمويلات مؤسسات التمويل الأصغر" وتم إسناد إدارته إلى الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة.

ويهدف هذا الصندوق، الذي رصدت له موارد بقيمة 120 مليون درهم، إلى ضمان التمويلات التي تحصل عليها مؤسسات التمويل الأصغر من الممولين الوطنيين في ظروف تتيح لهم الحفاظ على قدرتهم على خدمة الفئات المستهدفة (المواطنين ذوي الدخل المحدود والأنشطة المدرة للدخل، ...).

وعند نهاية سنة 2023، استفادت أربعة قروض من ضمان الصندوق بحجم إجمالي بلغ 72,04 مليون درهم، في حين بلغت الالتزامات الإجمالية للدولة المترتبة عنها 57,6 مليون درهم.

◄ **تمويل الفلاحة والعالم القروي**

تتمثل المهمة الرئيسية لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب في تمويل الفلاحة وأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي. ويمر هذا التمويل عبر آلية ترتكز على ثلاث قنوات تختص كل واحدة منها في تمويل صنف خاص من الاستغلاليات الفلاحية:

- **صنف الاستغلاليات الفلاحية المربحة:** التي يتم تمويلها في إطار النشاط التجاري للقرض الفلاحي للمغرب. وفي هذا الإطار، بلغ مجموع جاري القروض الممنوحة لهذه الفئة 108 مليار درهم سنة 2023، 54% منها لفائدة القطاع الفلاحي والصناعات التحويلية الفلاحية؛
- **صنف الاستغلاليات الصغيرة والمتوسطة:** التي يتم تمويلها في إطار مهام المرفق العمومي للبنك، من طرف فرع البنك "شركة تمويل الفلاح". وعند متم سنة 2023، بلغ مجموع القروض الممنوحة من طرف شركة

تمويل الفلاح 4,25 مليار درهم، بزيادة سنوية قدرها 11%. وبلغ عدد الزبناء 102.768 فلاحا صغيرا، بزيادة سنوية تقدر بـ 1,5%. من جهة أخرى، ساهمت شركة تمويل الفلاح خلال سنة 2023، بشكل فعال، في برنامج "المستثمر القروي"، حيث بلغ مجموع القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج 82 مليون درهم لفائدة 1.186 زبونا قدموا 1.305 ملفات سلف؛

- **صنف الاستغلاليات القروية الصغيرة جدا:** والتي تحتاج إلى تمويلات بمبالغ صغيرة يتم تمويلها من طرف "مؤسسة القرض الفلاحي للتمويلات الصغرى". إلى غاية متم سنة 2023، بلغ مجموع القروض الممنوحة 4,5 مليار درهم، بزيادة سنوية قدرها 5,7%. وبلغ عدد الزبناء النشيطين 45.513 زبونا. ويتضح من خلال توزيع القروض حسب نوع النشاط الاقتصادي أن التجارة الصغرى استفادت من نسبة 32%، والخدمات بنسبة 32%، والانتاجيات الفلاحية والحيوانية الصغرى بنسبة 21,5%، والصناعة التقليدية بنسبة 15%.

◄ **العرض الجديد للدعم المالي لمشاريع المغاربة المقيمين بالخارج**

في إطار تحسين عرض الدعم المالي لمشاريع المغاربة المقيمين بالخارج، تم، خلال سنة 2023، إطلاق صيغة جديدة لصندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج "MDM INVEST" عبر تبسيط معايير الأهلية وتوسيع نطاقه ليشمل قطاعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية. كما تم إطلاق منتج جديد باسم التمويل المشترك لمشاريع المغاربة المقيمين بالخارج "MDM TAMWIL" لتمويل الاستثمارات المتعلقة بإنشاء وتطوير المشاريع في القطاعات المؤهلة.

◄ **تمويل لفائدة النساء**

فيما يتعلق بتمويل المساواة بين الجنسين، يتواصل العمل في إطار مبادرة "عدسة النوع الاجتماعي" (Gender Lens)، التي تم إطلاقها بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة و"تمويلكوم" والمجموعة المهنية لبنوك المغرب ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التمويل ومواكبة النساء المقاولات وكذلك المقاولات التي تشجع على المساواة بين الجنسين. ويجري العمل حاليًا على طرح عروض مالية جديدة مخصصة للنساء، مما سيساعد على تسهيل الوصول إلى التمويل وتمكين النساء اقتصاديا.

III.2.7.1.2. تمويل المقاولات الناشئة والمبتكرة

تتمثل الإجراءات الرئيسية التي تم تنفيذها في هذا المجال في ما يلي:

◄ **صندوق المقاولات الناشئة** "Innov Invest" **والمستثمرون المساندون** "Business Angels"

تميزت سنة 2023 بإطلاق نسخة جديدة من صندوق Innov Invest بهدف تصحيح فجوات السوق التي تم تحديدها بعد التقييم المرحلي لهذا البرنامج. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه النسخة الجديدة في اختيار ما يناهز 20 بنية للمواكبة متدخلة في مراحل التفكير والاحتضان أو ما قبل التسريع. كما تهدف هذه النسخة إلى دعم وتمويل 800

مقاولة ناشئة على مدى خمس سنوات. وفي هذا الإطار، تم اختيار 12 بنية للمواكبة بهدف توزيع جيل جديد من عرض التمويل ما قبل التأسيسي في إطار صندوق Innov Invest.

كما تم، في 19 دجنبر 2023، إبرام اتفاقية تعاون بين الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة ومؤسسة التمويل الدولية بهدف تعزيز مكون التسريع. ويأتي تنفيذ هذا الإجراء بعد المصادقة على التعديلات التي مكنت، على الخصوص، من إطلاق عرض تمويل مخصص لهذا القطاع، بغاية تعزيز إنجازات صندوق الاستثمار المبتكر بمبلغ 40 مليون درهم. وسيتم تنفيذ هذا الإجراء بشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: اختيار بنية مواكبة مرجعية يعهد إليها بتصميم وإدارة نشاط التسريع في المغرب؛
- المرحلة الثانية: إحداث صندوق تأسيسي باستراتيجية استثمارية عامة أو قطاعية، يستهدف المقاولات الناشئة العاملة بالمغرب.

وفي نفس السياق، ستُبذل الجهود لدعم المستثمرين المساندين (Business Angels) بهدف تشجيعهم على لعب دور أكثر فاعلية في تمويل المقاولات الناشئة، لاسيما في المراحل الأولى من دورة حياتها. وفي هذا الإطار، سيستفيد المستثمرون المساندون من مشروع الدعم التقني من أجل مواكبتهم في هيكلة شبكاتهم وفي عملية التصنيف.

◄ **التمويل المستدام**

في إطار الجهود الرامية إلى تطوير التمويل المستدام وتسهيل تعبئة التمويلات، خاصة من القطاع الخاص، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتلك المرتبطة بالمساهمة المحددة وطنياً، تم اتخاذ عدد من الإجراءات، ولاسيما:

- **تصنيف الأنشطة الخضراء:** يجري العمل على إعداد تصنيف للأنشطة المالية الخضراء، بتعاون مع الشركاء الماليين الدوليين والمؤسسات الرقابية للقطاع المالي. ويهدف هذا التصنيف إلى وضع نظام لتصنيف الأنشطة الاقتصادية التي يمكن اعتبارها "خضراء" حسب البعد البيئي؛
- **استراتيجية التمويل الأخضر:** عقب نشر تقرير البنك الدولي حول موضوع " المناخ والتنمية في المغرب" في نونبر 2022، تم العمل على إعداد استراتيجية للتمويل الأخضر/المناخ، والتي ستمكن من وضع رؤية شاملة ومندمجة لتطوير هذا النوع من التمويل، ومن تقدير حاجيات التمويل اللازمة لتحقيق أهداف المساهمة المحددة وطنياً، وكذلك تعزيز إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ في القطاع المالي؛
- **تخضير نظام الضمان:** تم إطلاق عدة أشغال من أجل "تخضير" النظام الوطني لدعم تمويل المقاولات، الذي يتكون أساسا من آليات للضمان، وذلك بهدف تشجيع المشاريع الصديقة للمناخ والمشاريع الخضراء. ويتوخى هذا المشروع، بشكل رئيسي، دمج البعد البيئي والمناخي في عملية منح الضمانات لبعض المشاريع؛
- **تخضير هيئات التوظيف الجماعي:** يسعى هذا المشروع إلى إطلاق دراسة حول تخضير "هيئات التوظيف الجماعي"، ولاسيما هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وصناديق التوظيف الجماعي بالتسنيد وهيئات

التوظيف الجماعي العقاري. وذلك بهدف وضع علامات الأخضر أو البيئي، والاجتماعي والحكامة، لهذه الهيئات من أجل المساهمة في تعبئة الرساميل وتعزيز الاستثمار في الأنشطة والمشاريع الخضراء.

III.1.2.7.3. تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

تم، خلال سنتي 2023 و2024، إحداث منتوجات جديدة لتحسين خزينة المقاولات ومواكبة القطاعات والأهداف الاستراتيجية (التصدير، ومقاربة النوع). ووفق نفس المنظور، تم إدخال تحسينات على المنتوجات الحالية لتشجيع المبادرة المقاولاتية للنساء والمشاريع الخضراء.

وخلال سنة 2023، تمحورت ضمانات الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة "تمويلكم"، بشكل رئيسي، حول نشاط الضمانات الشاملة، الذي خصصت له نسبة 62% من حجم التدخلات. وبلغت الالتزامات الممنوحة في إطار هذا النشاط 21,6 مليار درهم، مما مكن من تعبئة حجم قروض يقارب 39 مليار درهم لفائدة حوالي 55.700 عملية.

وبالنسبة للنصف الأول من سنة 2024، سجل نشاط الضمانات الشاملة لفائدة المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة حجم قروض بقيمة 18,4 مليار درهم، في حين بلغ حجم الالتزامات الممنوحة برسمها 10,3 مليار درهم لفائدة أكثر من 27.820 عملية.

تتقدم جهة الدار البيضاء-سطات بحجم التزامات يفوق 45% من مجموع الالتزامات الممنوحة خلال سنة 2023، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 14%، ثم جهات مراكش-أسفي وفاس-مكناس وطنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 8% لكل جهة. وقد استفاد من هذه الضمانات الممنوحة المقاولات العاملة، بشكل رئيسي، في قطاعات التجارة والتوزيع (34%)، والبناء والأشغال العمومية (21%) والصناعة (20%).

ويهدف نشاط التمويل المشترك إلى دعم برامج الاستثمار المنجزة بالأساس من طرف المقاولات العاملة في الاقتصاد الأخضر، والمشاريع المقاولاتية الممولة في إطار برنامج "انطلاقة"، والمشاريع المدعمة عن طريق خطوط التمويلات الصغرى، بالإضافة إلى المشاريع الداعمة للمبادرة المقاولاتية النسائية "ILAYKI INVEST" ومشاريع مغاربة العالم "MDM Tamwil".

وسجل صندوق "تمويل" خلال سنة 2023، حجم التزامات إجمالي بقيمة 254,6 مليون درهم، بالنسبة لـ 10.043 عملية تمويل. سجل هذا النشاط المرتبط بالتمويل المشترك خلال النصف الأول من سنة 2024، حجم التزامات إجمالي بلغ 143,3 مليون درهم، لفائدة 4.404 عملية تمويل.

III.1.2.7.4. البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات

يهدف البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة" الذي تم إطلاقه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، إلى إيجاد حل شامل لإشكالية الولوج إلى التمويل، خاصة بالنسبة للشباب حاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة جدًا. وتتعلق الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بثلاثة محاور:

- تمويل المبادرة المقاولاتية من خلال إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية" الذي رصدت له 8 مليارات درهم على مدى 3 سنوات، منها 3 مليار درهم كمساهمة مقدمة من طرف الدولة، و2 مليار درهم كخط للتمويل ممنوح من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و3 مليار درهم من القطاع البنكي. وقد تم تمديد أجل الاستفادة من مساهمة صندوق الحسن الثاني لسنتين ابتداء من فاتح فبراير 2023؛
- تنسيق أنشطة الفاعلين المتدخلين في مجال المبادرة المقاولاتية على مستوى الجهات؛
- تعزيز ولوج الساكنة القروية والمقاولات الصغيرة جدا العاملة بالمجال القروي إلى الخدمات المالية بصفة عامة، وإلى تمويل مشاريعها بصفة خاصة.

ويستهدف "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية"، أساسا، الفئات التي حددها الخطاب الملكي، وهي المقاولات الصغيرة جدا والشباب حاملي الشهادات وحاملي المشاريع إضافة إلى دعم التصدير، وذلك مع الاستمرار في استهداف فئات المقاولات التي تستفيد حاليا من آليات الدعم العمومي.

في متم سنة 2023، بلغت قيمة المساهمات في الصندوق المذكور 6,9 مليار درهم، موزعة على النحو التالي:

- مساهمة الميزانية العامة للدولة: 3 مليار درهم؛
- مساهمة تكميلية من القطاع البنكي: 2,97 مليار درهم؛
- خط تمويل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: 960,9 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالنفقات، تم دفع 2,7 مليار درهم لفائدة شركة "تمويلكم"، منها 100 مليون درهم تتعلق بمكون مواكبة البرامج.

أما فيما يتعلق بإنجازات برنامج "انطلاقة"، فقد بلغت القروض المضمونة الممنوحة منذ انطلاقه في 2020 وإلى متم شهر شتنبر 2024، أزيد من 10,1 مليار درهم، بمجموع قروض بلغ 42.897 قرضا، لفائدة أزيد من 34.130 مقاولة، 74% منها بالوسط الحضري و26% بالوسط القروي، وبحجم التزامات يصل إلى 8,1 مليار درهم. وحسب طبيعة القروض الممنوحة، تمثل قروض الاستثمار 93% من الحجم الإجمالي للقروض، مقابل 7% لقروض التسيير.

وستمكن التمويلات الملتزم بها من خلق استثمارات بغلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 18 مليار درهم، وبالتالي المساهمة في إحداث أكثر من 125.640 منصب شغل.

III.5.7.1.2. نظام تسهيل الولوج إلى التمويلات التشاركية

فيما يتعلق بضمان تمويلات السكن لصالح الأفراد، بلغ إجمالي عدد المستفيدين من تدخل صندوق "ضمان إسكان" 162 مستفيدا خلال سنة 2023، بحجم تمويل إجمالي قدره 42 مليون درهم، وحجم التزامات قدره 21 مليون درهم.

وبرسم النصف الأول من سنة 2024، بلغ حجم التزامات صندوق "ضمان إسكان" 8 ملايين درهم، بحجم تمويل إجمالي قدره 15,9 مليون درهم.

ومن أجل مواكبة برنامج الدعم المباشر للسكن في تحقيق أهدافه، تميزت سنة 2024 بإدخال تعديلات جديدة على صندوق "ضمان إسكان". وبالتالي، ستمكن منتوجات الصندوق المقتنين المستفيدين من الولوج إلى التمويل البنكي لتغطية، عند الاقتضاء، الفرق بين سعر اقتناء السكن والمساهمة الذاتية، بما في ذلك الدعم المباشر.

وفي هذا الصدد، تم رفع قيمة السكن المؤهل للاستفادة من ضمان فوكاريم-إسكان إلى 300.000 درهم بدلا من 250.000 درهم سابقا.

وخلال سنة 2023، ارتكز النشاط الإجمالي للنافذة التشاركية لتمويلكم "دعامة تمويل"، بشكل شبه حصري، على ضمان التمويلات الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. ويتم تنفيذ هذا النشاط من خلال صندوق "ضمان مقاولة" الذي يمكن من ضمان تمويل حاجيات المقاولات. وقد بلغ إجمالي الالتزامات الممنوحة برسم هذا الصندوق خلال سنة 2023، 319 مليون درهم، بحجم تمويل يبلغ 523 مليون درهم.

وإلى غاية متم يونيو 2024، بلغ إجمالي الالتزامات الممنوحة برسم صندوق "ضمان مقاولة"، 174,8 مليون درهم، بحجم تمويل يبلغ 345,1 مليون درهم.

III.6.7.1.2. تنويع وتحديث آليات دعم وتمويل الاقتصاد

ستتواصل، برسم سنة 2025، المجهودات الرامية إلى تنويع مصادر التمويل وتطوير السوق الداخلية، لاسيما من خلال:

- **الشروع في الأشغال التحضيرية لإطلاق الإصدار الثاني لشهادات الصكوك السيادية في السوق الداخلية:**

لأجل مواكبة تطور منظومة المالية التشاركية بالمغرب، تم توفير آليات استثمارية مطابقة للشريعة لفائدة المتدخلين الجدد في هذا القطاع، ويتعلق الأمر بشركات التأمين التكافلي وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. ولتنويع مصادر التمويل بالنسبة للدولة وتوسيع قاعدة المستثمرين، تم الشروع في إنجاز الأشغال التحضيرية لإطلاق الإصدار الثاني لشهادات الصكوك السيادية في السوق الداخلية. وتتعلق هذه الأشغال، خصوصا، باختيار مؤسسة التدبير التي ستتولى قيادة هذه العملية، وبإحداث وتدبير الصندوق الذي سيصدر شهادات الصكوك المستهدفة.

وسيتم إنجاز عملية الإصدار خلال سنة 2025، بعد الحصول على الرأي بالمطابقة مع الشريعة من قبل المجلس العلمي الأعلى.

- **إصدار السندات الخضراء/المستدامة (Green/Sustainable Bonds):**

في إطار تنويع أدوات التمويل، يتم الإعداد حاليا لإصدار سندات خضراء/مستدامة في السوق المالية الدولية.

وسيمكن إصدار هاته السندات من تأكيد سمعة المغرب كبلد يحترم البيئة والتنوع البيولوجي، ووضع مرجع قياسي بالنسبة للمقاولات المغربية الراغبة في الحصول على تمويل من السوق الدولية للسندات الخضراء/المستدامة، وكذا توسيع وتنويع قاعدة المستثمرين الدوليين من خلال استقطاب المستثمرين الذين يدمجون المعايير البيئية والاجتماعية في استراتيجياتهم الاستثمارية.

III.1.2.7.7. نظام ضمان المؤسسات والمقاولات العمومية

على إثر صدور قرار وزيرة الاقتصاد والمالية رقم 12-849، تم في سنة 2022 نقل صندوق الضمان المخصص للمؤسسات والمقاولات العمومية إلى الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة "تمويلكم". حيث أصبحت الشركة تمنح الضمان على حسابها الخاص. كما تم توسيع نطاق الضمان ليشمل شركات التدبير المفوض للخدمات العمومية من أجل إنجاز المشاريع والبرامج المتفق عليها في إطار تعاقدي مع الدولة.

ومنذ وضع هذا النظام الجديد، تجاوزت التزامات الضمان بالنسبة للتمويلات على صعيد السوق المحلية 26 مليار درهم في متم سنة 2023، وذلك لفائدة العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية وهيئات أخرى منها المكتب الوطني للسكك الحديدية، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والخطوط الملكية المغربية، والمكتب الوطني للمطارات، والوكالة الوطنية للموانئ، وشركات ووكالات التدبير المفوض لتوزيع الماء والكهرباء.

III.1.2.8.7. منتوجات الضمان لقروض السكن "فوكاريم" و"فوكالوج"

تتمثل أهم الإنجازات خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024، في ما يلي:

- فيما يتعلق بضمان فوكاريم، المخصص للأسر ذات الدخل المنخفض و/أو غير المنتظم، فقد بلغت الالتزامات، ما يقارب 685,9 مليون درهم، وبلغ عدد المستفيدين 7.114 مستفيدا، مما مكن من تعبئة حجم قروض قدره 946 مليون درهم؛
- بالنسبة لضمان فوكالوج، المخصص للطبقة المتوسطة، فقد بلغ عدد القروض الممنوحة 4.097 قرضاً، همت حجم قروض يناهز 1.395,5 مليون درهم، بالتزام إجمالي قدره 688,1 مليون درهم.

وفي هذا الصدد، بلغ حجم الالتزامات الممنوحة، إلى متم يونيو 2024، بخصوص منتجات ضمان قروض السكن "فوكاريم" و"فوكالوج"، 19,8 مليار درهم، موزعة كما يلي: 13 مليار درهم بالنسبة لـ "فوكاريم"، و6,8 مليار درهم بالنسبة لـ "فوكالوج".

III.1.2.8. تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار"

عقب تعيين المدير العام للصندوق وتشكيل أجهزة حكامته، تم، في 8 ماي 2023، إطلاق دعوة لإبداء الاهتمام من أجل توظيف شركات التسيير التي ستتولى إدارة الصناديق الموضوعاتية والقطاعية التي سيتم إنشاؤها مستقبلا. وفي

هذا السياق، تم توقيع رسالات الالتزام المتعلقة بقائمة تضم 17 شركة تسيير تم انتقاؤها بهدف إنشاء صناديق موضوعاتية مخصصة للفلاحة، والصناعة، والسياحة، والنقل واللوجيستيك، بالإضافة إلى صناديق عامة.

كما أطلق الصندوق، في 15 أبريل 2024، دعوة لإبداء الاهتمام، بهدف اختيار شركات تسيير لإنشاء وإدارة صناديق مخصصة للمقاولات الناشئة.

علاوة على ذلك، قام هذا الصندوق، في 5 مارس 2024، بإطلاق منتوج لقروض شبه أموال ذاتية يسمى "CapAccess" في إطار قروض بنكية مشتركة موجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك بالشراكة مع "تمويلكوم" و11 بنكا شريكا.

III.1.2.9. تعزيز آليات دعم المقاولة

III.1.2.9.1. مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

أطلقَت الحكومة نظاما جديدا لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، كما هو منصوص عليه في القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار. وقد تم تخصيص سنة 2024 لاستكمال هذا النظام بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة منه.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من انقضاء الإطار التعاقدي المتعلق بالبرنامج السابق لدعم الاستثمار، فإن الدفوعات المالية ستستمر لصالح المقاولات المستفيدة إلى حين الانتقال إلى نظام الدعم الجديد.

منذ إطلاق البرنامج في يوليوز 2015 وحتى نهاية سنة 2023، بلغ العدد الإجمالي لمشاريع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المستفيدة 8.394 مشروعا (منها 7.014 مشروعا للدعم التقني) بميزانية إجمالية قدرها 4.797 مليون درهم.

فيما يتعلق بدعم الاستثمار، بلغ عدد المشاريع المنتقاة 1.380 مشروعا، ستمكن من تعبئة استثمارات بقيمة 20.792,4 مليون درهم وإحداث 200.070 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وخلال الفترة 2017-2022، بلغ عدد مشاريع الاستثمار المنجزة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 166 مشروعا منجزا، بنسبة إنجاز بلغت 94%، فيما بلغت نسبة إحداث مناصب الشغل المباشرة 127%.

III.1.2.9.2. تطوير البنية التحتية التكنولوجية والابتكار الصناعي

تتلخص حصيلة الإنجازات للفترة 2023-2024 للمشاريع الرئيسية التي تم إطلاقها، على النحو التالي:

- **المراكز التقنية الصناعية**

تلقت، برسم سنة 2023، المراكز التقنية الصناعية 49 طلبا للتمويل للاستفادة من دعم الدولة في إطار صندوق دعم المراكز التقنية الصناعية.

ومن بين هذه الطلبات، تمت الموافقة على 43 طلبا، بمبلغ يناهز 86,8 مليون درهم، موزعة على النحو التالي:

- 8 خدمات تتعلق بالابتكار والتطوير التقني والتكنولوجي؛
- 27 مشروعا تنمويا (بحث وتطوير، ودراسات تقنية، إلخ)؛
- 4 مشاريع لتطوير معايير وشهادات "المنتج"؛
- 3 مشاريع لتطوير نشاط جديد؛
- مشروع واحد للشراكة الصناعية/التقنية/والتكنولوجية.

علاوة على ذلك، تم التوقيع على اتفاقية-إطار جديدة تتعلق بتنفيذ خطة تطوير المراكز التقنية الصناعية للفترة 2023-2026، وذلك بهدف وضع إطار تعاقدي جديد يمكن الدولة من مواصلة دعم تطوير هذه المراكز ومساعدتها على التموقع كمنصة تقنية وتكنولوجية في خدمة المقاولات الصناعية.

◄ **دعم إنشاء تجمعات صناعية مغربية**

مع نهاية شتنبر 2024، تم الإعلان عن تفعيل 12 تجمعا صناعيا استفادت من دعم الدولة. وتنشط هذه التجمعات في القطاعات الصناعية و/أو التكنولوجية، ولاسيما الطيران والإلكترونيات والطاقات المتجددة والتنمية المستدامة والنسيج والصناعة الغذائية وقطاع تطوير المنتجات الطبية والطبية الحيوية والهيدروجين الأخضر وتثمين الموارد الطبيعية.

◄ **إحداث مدن الابتكار**

يطمح هذا المشروع إلى إحداث منصة تكنولوجية رفيعة المستوى على المستوى الجهوي، تتكون من حاضنة/مشاتل للمقاولات المبتكرة الناشئة ولمشاريع البحث العلمي والابتكار ومكتب لنقل التكنولوجيا ومركز للنماذج الأولية.

ومع نهاية شتنبر 2024، تم إطلاق 6 مشاريع لمدن الابتكار بشراكة مع الجامعات العمومية المغربية بمدن أكادير ومراكش وفاس والرباط وسطات ووجدة.

◄ **برنامج الدعم "البحث والتطوير-الابتكار الصناعي"**

يهدف برنامج دعم الابتكار الصناعي، الذي كان موضوع اتفاقية موقعة عند متم سنة 2022، إلى استفادة 100 مشروع سنويا، بغلاف مالي يبلغ 300 مليون درهم في السنة خلال الفترة 2023-2025.

برسم النسخة الأولى من طلب المشاريع المتعلقة بهذا البرنامج، تم انتقاء 75 مشروعا للبحث والتطوير والابتكار الصناعي للاستفادة من تمويل الدولة. وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع 491 مليون درهم، منها 188,9 مليون درهم (حوالي 40%) منحتها الدولة على شكل منح للابتكار.

وتهم هذه المشاريع، الموزعة على عدد من الجهات، قطاعات صناعية متنوعة، يتم إنجازها من طرف 50 مقاولة صناعية، منها 10 مقاولات كبرى و20 مقاولة صغرى ومتوسطة و20 مقاولة ناشئة.

كما تم إطلاق النسخة الثانية من طلب تقديم المشاريع لسنة 2024، من أجل تحديد وانتقاء أفضل مشاريع البحث والتطوير والابتكار الصناعي المؤهلة للحصول على دعم الدولة.

◄ **دعم إحداث البنى التحتية التكنولوجية:**

يتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بإحداث مركز للبحث والتطوير والابتكار والاحتضان بالمدرسة العليا للهندسة الطبية الحيوية وتقنيات الصحة "SUPTECH SANTE"، حيث تم في 5 يوليوز 2023 التوقيع على اتفاقية شراكة لإحداث هذا المركز مع مؤسسة البحث والتطوير والابتكار في العلوم والهندسة "FRDISI". ووفقا لهذه الاتفاقية، تم، خلال سنة 2023، دفع الدعم المالي المخصص لهذا المشروع للمؤسسة المذكورة والذي بلغ 15 مليون درهم.

ومن المرتقب خلال سنة 2025، مواصلة دعم إحداث المنصات التكنولوجية، من أجل تقديم الدعم المالي والمواكبة اللازمين لتعزيز وانبثاق مشاريع جديدة في البحث والتطوير والابتكار الصناعي في مجال الصحة.

2.2.III. النهوض بالتشغيل

نظرا لأهميته الحيوية في تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن كونه لبنة أساسية لبناء الدولة الاجتماعية، وضعت الحكومة التشغيل على رأس أولوياتها برسم النصف الثاني من الولاية الحكومية.

ويتجلى هذا التوجه الاستراتيجي في اعتماد خارطة طريق مخصصة للتشغيل تنبني على تحليل شامل ومتعدد الأبعاد والقطاعات، يتناول العديد من الجوانب المهمة لسوق الشغل من خلال منظور العرض والطلب.

استنادا إلى هذا التشخيص المعمق، تستعد الحكومة لتنزيل مخطط يتضمن تدابير ملموسة وموجهة سيتم تفعيلها ابتداء من سنة 2025، بهدف تقديم حلول هيكلية وفعالة للتحديات المعقدة والمستمرة لسوق الشغل.

في هذا السياق، سيساهم تفعيل ميثاق الاستثمار وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية المختلفة، إلى جانب إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية، في إعطاء دفعة قوية لإحداث فرص الشغل.

موازاة مع ذلك، سيتم إدراج تدابير جديدة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025 بهدف تحسين فعالية الآليات الحالية للنهوض بالتشغيل، والحفاظ على الشغل بالعالم القروي، وتشجيع تنمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتعزيز الأنشطة النسائية. كما سيتم التركيز بشكل خاص على تعزيز قيادة وحكامة هذه المبادرات لضمان نجاحها وتأثيرها المستدام.

وفي هذا الإطار، ستتم تعبئة غلاف مالي إضافي يناهز 14 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025 لتنزيل المحاور الثلاثة الرئيسية لخارطة طريق التشغيل:

◄ **المحور الأول: تحفيز الاستثمار (+ 12 مليار درهم)**

يتعلق الأمر بتحفيز خلق القيمة وترجمتها إلى مناصب شغل من خلال مواصلة تنفيذ ميثاق الاستثمار الجديد الذي يضع إحداث فرص الشغل في صميم أولوياته عبر تدابير تحفيزية مصممة خصيصا لتشجيع الاستثمارات المحدثة لفرص الشغل القارة، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وينص هذا الميثاق على منح حوافز أكبر للمشاريع التي تلتزم بإحداث عدد أكبر من فرص الشغل المباشرة.

علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الآلية المخصصة للمقاولات الكبرى والتي دخلت حيز التنفيذ منذ مارس 2023، سيتم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز دينامية ومرونة نسيج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. من هذا المنظور، سيتم تفعيل آلية الدعم الموجهة لهذه الفئة من المقاولات، المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، باعتبارها رافعة استراتيجية رئيسية وذلك ابتداء من سنة 2025.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تصبح هذه الآلية القناة الوحيدة والمركزية لدعم الاستثمار لفائدة المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة، وأن تندمج في منظومة متكاملة يضطلع فيها كل فاعل بدور محدد. ويكمن الهدف في اعتماد مقاربة مندمجة تروم ترشيد التدخلات، وتجنب تشتت الجهود، وضمان تنمية متجانسة للنسيج الاقتصادي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة.

وبالموازاة مع ذلك، ستشكل دينامية التنمية التي تتيحها المشاريع الكبرى للبنية التحتية، خاصة في مجالات الرياضة والسكنى والفلاحة، بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية، لاسيما في مجالي الرقمنة والسياحة، فرصة جوهرية لتحقيق نمو شامل ومستدام غني بفرص الشغل.

◄ **المحور الثاني: الحفاظ على فرص الشغل بالعالم القروي (+1 مليار درهم)**

يشكل الحفاظ على فرص الشغل بالمجال القروي تحدياً جوهريا يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد. ومن شأن المكننة المتزايدة، وتطور الممارسات الزراعية، إضافة إلى التحديات المناخية المتكررة، أن تعيد تشكيل معالم التشغيل بالمجال القروي، بشكل ملحوظ، مما يستدعي إيجاد حلول مبتكرة وملائمة.

في هذا السياق، وعلى إثر توالي سنوات الجفاف الحاد التي شهدتها بلادنا، اتخذت الحكومة، برسم الموسم الفلاحي 2024-2025، مجموعة من التدابير العاجلة الهادفة إلى الحفاظ على الشغل بالعالم القروي وعلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الفلاحي. وتهدف هذه المبادرات إلى الحفاظ على استمرارية الاستغلاليات الفلاحية وإعادة تشكيل قطيع الماشية على المستوى الوطني، اللذين يعتبران مصدرين مهمين لإحداث فرص الشغل على المستوى القروي. ومن بين التدابير المذكورة، أيضا، وقف استيفاء الضرائب والرسوم على الاستيراد المطبقة، على الحيوانات الحية من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال وعلى لحوم هذه الفصائل بالإضافة إلى تلك المطبقة على الأرز الأسمر وزيت الزيتون، مع مواصلة دعم أسعار المدخلات الفلاحية مثل الشعير والأعلاف المركبة والبذور والأسمدة.

◄ **المحور الثالث: تحسين فعالية برامج النهوض بالتشغيل (+1 مليار درهم)**

من أجل تحسين فعالية وشمولية البرامج النشيطة للتشغيل، سيتم اتخاذ سلسلة من التدابير لتحسين استهداف البرامج الحالية ومعالجة اختلالاتها وتوسيع نطاقها ابتداءً من سنة 2025. ويتعلق الأمر، أساسا، بتوسيع نطاق عقود الإدماج وبرنامج "تأهيل" ليشمل الأشخاص غير الحاصلين على شهادات، لإدماج فئة من الساكنة لم تكن تستفيد بشكل كاف من هذه البرامج.

إضافة إلى هذه المقاربة الشمولية، سيتم تعديل بعض معايير برنامجي "إدماج" و"تأهيل"، لاسيما من خلال مراجعة مدة التدريب، وتحديد سقف لعدد عقود الإدماج لكل مقاولة، بالإضافة إلى إشراك الفاعلين العموميين في مجال التكوين والمعاهد ذات التدبير المفوض في إطار برنامج "تأهيل"، وذلك بهدف تعزيز الإدماج المهني السريع والمستدام.

واستكمالا لهذه المجهودات، يبرز التكوين بالتدرج كرافعة أساسية للإدماج المهني يتعين اعتماده على نطاق واسع لتقليص الهوة المتزايدة بين المؤهلات الأكاديمية وحاجيات المقاولة. من أجل الرفع من جاذبية هذا النظام وفعاليته، سينصب التركيز على تحسين حكامته وجوانبه العملية. وسيتم تجسيد ذلك من خلال وضع عقود-برامج تشرك كافة الفاعلين المعنيين، فضلاً عن تعبئة قوية لمؤسسات التكوين ذات التدبير المفوض، ولمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ولمدن المهن والكفاءات، وكذا للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، من أجل تحسين تشغيل المتدربين وإدماجهم المهني.

وتهدف هذه التدابير إلى توسيع نطاق البرامج النشيطة للتشغيل، بغية الوصول إلى 217.500 مستفيد بحلول سنة 2025، مع الرفع من عدد المتدربين في إطار التكوين بالتدرج إلى 100.000 متدرب.

3.2.III. مواصلة المجهود الاستثماري العمومي

1.3.2.III. تدبير الموارد المائية: ورش في صلب أولويات الحكومة

يعاني المغرب من إجهاد مائي يزداد تعقيدا بسبب الجفاف وتأثير التغيرات المناخية والتزايد الطبيعي للطلب. وقد أثرت سنوات الجفاف المتعاقبة تأثيراً عميقاً على الاحتياطيات المائية السطحية والجوفية، مما جعل الوضع المائي أكثر خطورة وتعقيداً.

ويشكل خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش، دعوة إلى التفكير العميق والمبتكر في إشكالية الماء. ووضع جلالته الخطوط العريضة لسياسة مائية مبتكرة بهدف معالجة النقص في احتياطيات المياه، الأمر الذي يتطلب إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ المناسب للمشاريع لحل هذه الإشكالية. وفي هذا الإطار، تولي الحكومة أهمية خاصة لمسألة تدبير الموارد المائية.

1.1.3.2.III. التدابير الاستعجالية لتأمين التزويد بالماء الشروب

تكميلا للتدابير الاستعجالية التي أطلقتها الحكومة خلال سنوات 2020 و2021 و2022 بتكلفة إجمالية قدرها 8,72 مليار درهم، في إطار تأمين التزويد بالماء الشروب في المناطق التي تعاني من العجز المائي، تم خلال سنتي 2023

و2024 إطلاق تدابير استعجالية جديدة. وهكذا، صادقت لجنة قيادة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 في 15 شتنبر سنة 2023، على برنامج بتكلفة إجمالية قدرها 3,04 مليار درهم، منها 889 مليون درهم خلال سنة 2023، و1,64 مليار درهم خلال سنة 2024، و513 مليون درهم بعد سنة 2024. وتشمل المشاريع الرئيسية التي سيتم تنفيذها في إطار هذا البرنامج ما يلي:

- **تأمين تزويد مدينة طنجة الكبرى بالماء الشروب (تحويل من واد المخازن)**، بتكلفة قدرها 840 مليون درهم؛
- **البرنامج التكميلي لإزالة التلوث بحوض سبو**، بتكلفة قدرها 400 مليون درهم؛
- **تزويد المناطق القروية بأقاليم آسفي، واليوسفية، والجديدة بالماء الشروب** انطلاقا من محطات تحلية المياه التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط في آسفي والجرف الأصفر، بتكلفة قدرها 669 مليون درهم؛
- **تزويد المناطق القروية بالماء الشروب بواسطة الشاحنات الصهريجية**، بتكلفة قدرها 285 مليون درهم.

هذا، وفي ظل الوضعية الحرجة للسدود، وخاصة سد المسيرة، تم في نهاية سنة 2023، توقيع اتفاقية لتأمين تزويد مدينة الدار البيضاء بالماء الشروب. وفي هذا الإطار، يجري حاليا إنجاز مشروعين يتعلقان بما يلي:

- **نقل مياه الشرب المحلاة من محطة تحلية المياه التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط** في الجرف الأصفر نحو مدينة الدار البيضاء، وذلك بتكلفة قدرها 1,17 مليار درهم؛
- **إنجاز قنوات تزويد وتوزيع الماء الشروب في جنوب-غرب الدار البيضاء** بتكلفة قدرها 171 مليون درهم.

كما تم في فبراير 2024 توقيع اتفاقية شراكة لتمويل وانجاز الإجراءات الاستعجالية لتزويد السكان بالماء الشروب، وذلك لتنفيذ مختلف الإجراءات المتعلقة بتأمين تزويد المناطق المتضررة من العجز المائي بالماء الشروب، بتكلفة إجمالية قدرها 3,19 مليار درهم. وتهدف هذه الاتفاقية بالأساس إلى إنجاز برنامج واسع النطاق لاقتناء واستغلال محطات معالجة مياه الشرب (لتحلية مياه البحر وإزالة الأملاح المعدنية) بتكلفة تبلغ 2,34 مليار درهم.

III.2.1.3.2. مواصلة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027

في إطار تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، تم إطلاق العديد من المشاريع التي يمكن تلخيص منجزاتها في ما يلي:

- **تطوير العرض**

  - **السدود الكبرى:**

يتوفر المغرب حاليا على 154 سدا كبيرا بسعة إجمالية تزيد عن 20,7 مليار متر مكعب، و146 سدا صغيرا، الشيء الذي مكن بلدنا من تلبية الحاجيات من الماء (مياه الشرب والمياه الصناعية والسياحية)، وضمان الري على نطاق واسع، فضلا عن الحماية من الفيضانات والمساهمة في إنتاج الطاقة الكهرومائية. وفي هذا السياق، تم، خلال سنة 2024، الشروع في ملء حقينة سدين كبيرين: سد امدز في إقليم صفرو وسد فاسك في إقليم كلميم. كما ستعرف سنة

2024 استكمال بناء سد كدية البرنة بإقليم سيدي قاسم والشروع في ملء حقينة سد غيس بإقليم الحسيمة، بالإضافة إلى مواصلة أشغال بناء 15 سدا كبيرا، ويتعلق الأمر بـ:

- سد سيدي عبو (تاونات) وسد بني عزيمان (الدريوش)، المتوقع انتهاء أشغالهما سنة 2025؛
- سد أيت زيات (الحوز)، وسد تاركا أومادي (جرسيف)، وسد بولعوان (شيشاوة)، وتعلية سد المختار السوسي (تارودانت)، وسد تامري (أكادير)، وسد خنك كرو (فكيك)، وسد الساقية الحمراء (العيون)، وتعلية سد محمد الخامس (الجهة الشرقية)، المتوقع انتهاء أشغالها سنة 2026؛
- سد واد الخضر (أزيلال)، وسد تاغزيرت (بني ملال)، المتوقع انتهاء أشغالهما سنة 2027؛
- سد الرتبة (تاونات)، المتوقع انتهاء أشغاله سنة 2028؛
- سد رباط الخير (صفرو)، وتعلية سد إمفوت (سطات)، المتوقع انتهاء أشغالهما سنة 2029.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تعرف سنة 2025 إطلاق أشغال بناء ثلاث سدود كبرى في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.

- **الربط بين الأحواض المائية:**

تم إنجاز الشطر الأول الاستعجالي من مشروع الربط بين أحواض سبو وأبي رقراق، بصبيب يبلغ 15 متر مكعب في الثانية، وبتكلفة بلغت 6 ملايير درهم. ويهدف هذا المشروع إلى تأمين تزويد المنطقة الساحلية بين الرباط والدار البيضاء بالماء.

ووفقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الذي ألقاه جلالته بمناسبة الذكرى 25 لعيد العرش، تجرى حالياً الدراسات لإطلاق مشاريع كبيرة للربط بين الأحواض المائية، وذلك من أجل نقل المياه من حوض واد لاو-العرائش واللوكوس نحو حوض أم الربيع مروراً بحوضي سبو وأبي رقراق.

ستُمكّن هذه المشاريع من استغلال مليار متر مكعب من المياه التي كانت تضيع في البحر، كما ستضمن توزيعاً مجاليا متوازناً للموارد المائية على الصعيد الوطني.

- **تحلية مياه البحر:**

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تم إعداد خارطة طريق لمشاريع تحلية مياه البحر بهدف تأمين تعبئة أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنوياً، في أفق ضمان تغطية أكثر من نصف الحاجيات من المياه الصالحة للشرب من خلال محطات التحلية، وضمان ري مساحات فلاحية مهمة، وذلك بحلول سنة 2030.

وقد تمت صياغة خارطة الطريق أخذا بعين الاعتبار الشق الطاقي، وعلى وجه الخصوص من خلال التناسق مع برنامج الهيدروجين الأخضر بالمغرب، وتطوير الطاقات المتجددة لمختلف المحطات سواء المنجزة أو في طور الإنجاز أو المبرمجة.

وفي نفس السياق، أشرف ولي العهد الأمير مولاي الحسن في 10 يونيو 2024، على إعطاء انطلاقة أشغال إنجاز محطة تحلية مياه البحر للدار البيضاء الكبرى. ومن المتوقع أن تدخل المرحلة الأولى من المشروع في طور الاستغلال مع نهاية سنة 2026، بطاقة إنتاج سنوية تبلغ 200 مليون متر مكعب، بينما ستدخل المرحلة الثانية طور الاستغلال في منتصف سنة 2028 بطاقة إضافية سنوية تبلغ 100 مليون متر مكعب.

- **السدود الصغيرة والتلية:**

في إطار تنزيل الاتفاقية الموقعة للفترة 2022-2024 بقيمة 4,27 مليار درهم، تم إطلاق صفقات إنجاز وتأهيل 22 سدًا صغيراً بمبلغ 1,38 مليار درهم.

ووفقا لمخرجات الاجتماع الرابع للجنة قيادة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، سيتم إعداد الجزء الثاني من البرنامج متعدد السنوات للفترة 2025-2027 بتكلفة قدرها 4,2 مليار درهم.

◄ **تدبير الطلب على الماء واقتصاده وتثمينه:**

- **اقتصاد مياه الشرب والمياه الصناعية والسياحية:**

يتكون هذا المحور من البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، من المشاريع التالية:

- **تعزيز استقلالية احتياطيات مياه الشرب:** تهم أزيد من 277 مشروعا باستثمارات إجمالية تقدر بـ 3,05 مليار درهم، منها 105 مشروعا تم إنجازها بمبلغ إجمالي قدره 1,016 مليار درهم و38 مشروعا في طور الإنجاز بمبلغ إجمالي قدره 747 مليون درهم. وتبلغ نسبة الالتزام المتعلقة بمشاريع استقلالية التخزين ما يناهز 58% في حين بلغت نسبة الإنجاز 45%.

- **تحسين مردودية منشآت توزيع الماء الصالح للشرب:** حدد البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 هدف تحقيق مردودية بنسبة 78% على المستوى الوطني. ويتعلق الأمر باستثمارات إجمالية تبلغ 10,44 مليار درهم. وتبلغ نسبة إنجاز البرنامج 39%.

- **التحويل إلى الري الموضعي:**

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المحور في التخفيف من العجز المائي والحفاظ على الموارد المائية ومضاعفة تثمين المتر المكعب من الماء، ويتعلق الأمر بالمكونين التاليين:

- **تحديث أنظمة الري الجماعي:** تم تحديث مساحة قدرها 48.000 هكتار، فيما يجري تحديث مساحة إضافية تبلغ 42.000 هكتار؛

- **تجهيز الضيعات بالري الموضعي:** ساهمت الجهود المبذولة خلال النصف الأول من سنة 2024 في تجهيز مساحة إجمالية تبلغ 250.500 هكتار بالري الموضعي خلال الفترة 2020-2024، ليصل إجمالي المساحة المجهزة بالري الموضعي إلى 850.000 هكتار.

- **التهيئة الهيدروفلاحية:**

يتضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 مشروعين أساسيين، وهما:

- **مشروع المحافظة على ري سهل سايس على مساحة 30.000 هكتار:** شهد النصف الأول من سنة 2024 استكمال أشغال إنجاز شبكة التوزيع داخل القطاعات على مساحة 10.440 هكتار من مشروع سهل سايس، بالإضافة إلى استكمال دراسات تنفيذ شبكة التوزيع على مساحة 20.000 هكتار، وإطلاق حملة اشتراك الفلاحين في المشروع على مساحة 20.000 هكتار؛
- **مشروع التهيئة الهيدروفلاحية للمنطقة الجنوبية الشرقية من سهل الغرب على مساحة 30.000 هكتار:** خلال النصف الأول من سنة 2024، تم الانتهاء من الدراسات التقنية (مشروع التنفيذ) لقناة التحويل، فيما يجري حاليا إعداد الدراسات التقنية (مشروع التنفيذ) لقناة التحويل الرئيسية "حريشة". كما يجري استكمال الإجراءات المتعلقة بتمويل هذه المنشآت الرئيسية بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).

◄ **تعزيز تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب:**

يتوقع البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب والسقي 2020-2027 تعزيز تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، بغلاف مالي قدره 28,26 مليار درهم. وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2024 بمواصلة تنفيذ برنامج تزويد المراكز والدواوير بالماء الصالح للشرب للفترة 2022-2024، الذي تبلغ تكلفته 4,31 مليار درهم. وقد شملت الأشغال المنجزة 8.753 مركزا، بينما الأشغال جارية في 4.975 دواراً.

فيما يتعلق بالتمويلات المعبئة من طرف الميزانية العامة للدولة، فقد تمت برمجة مبلغ 1,32 مليار درهم برسم سنة 2025 لمشروع تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

III.2.3.2. مواصلة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

◄ **البنيات التحتية للطرق والطرق السيارة:**

- **قطاع الطرق:**

تهم العمليات المبرمجة برسم سنة 2025، على وجه الخصوص:

- مواصلة إنجاز العمليات الاستعجالية المدرجة في إطار برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وعلى وجه الخصوص، تأهيل مقطعين من الطريق الوطنية رقم 7 الرابطة بين كل من "ويركان" و"تلاث نيعقوب" بإقليم الحوز على مسافة 34 كلم، و"تيزي نتاست" و"تافنغوت" بإقليم تارودانت على مسافة 30 كلم. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذه العمليات 665,5 مليون درهم؛
- مواصلة وإطلاق مشاريع البنيات التحتية الطرقية المدرجة في إطار عقود البرامج الموقعة بين الدولة والجهات، بغلاف إجمالي قدره 17,13 مليار درهم، منها مبلغ 7,02 مليار درهم يتعلق بمساهمة وزارة

التجهيز والماء. وفي هذا الإطار، تقدر الاعتمادات المالية الإجمالية المبرمجة برسم سنة 2025 بـ 480 مليون درهم كاعتمادات أداء و3,08 مليار درهم كاعتمادات التزام؛

- مواصلة إنجاز ربط ميناء الناظور غرب المتوسط بالشبكة الطرقية. وتتعلق الاعتمادات المبرمجة خلال سنة 2025 (200 مليون درهم كاعتمادات أداء و1,7 مليار درهم كاعتمادات التزام)، بتوطيد اعتمادات الصفقات الخاصة بمشروعي تثنية الطريق الوطنية رقم 2 وتأهيل الطريق الوطنية رقم 16؛

- مواصلة الأشغال المرتبطة بكافة عمليات صيانة الشبكة الطرقية والمنشآت الفنية الآيلة للسقوط، التي خصصت لها ميزانية تقارب 2 مليار درهم، مبرمجة في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية "الصندوق الخاص بالطرق" برسم سنة 2025.

- **قطاع الطرق السيارة**

تتعلق العمليات المبرمجة برسم سنة 2025، على وجه الخصوص، بما يلي:

- مواصلة أشغال إنجاز الطريق السيار جرسيف-الناظور على مسافة 104 كلم في إطار ربط البنية التحتية بميناء الناظور غرب المتوسط. وستمكن الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2025، والتي تقدر بـ 752 مليون درهم كاعتمادات أداء و5,80 مليار درهم كاعتمادات التزام، من توطيد اعتمادات إنجاز الصفقات التي تم إطلاقها خلال سنتي 2023 و2024؛

- مواصلة إنجاز الأشغال بمقطع الطريق السيار تيط مليل-برشيد بكلفة تقدر بـ 2,5 مليار درهم (دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة). وقد بلغت نسبة تقدم الاشغال 40% مع نهاية غشت 2024.

◄ **السلامة الطرقية:**

واصلت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، خلال سنة 2024، تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 التي تهدف إلى تقليص عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير إلى أقل من 1.900 وفاة في أفق سنة 2026، وإقامة نظام طرق آمن. وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في هذا الصدد في ما يلي:

- إطلاق مشروع "حافلة آمنة" 2024-2026 بتكلفة إجمالية قدرها 690 مليون درهم، يهدف إلى تجديد حضيرة النقل العمومي للمسافرين التي تتجاوز 15 سنة بمركبات جديدة أو مستعملة أقل من 7 سنوات، وذلك من أجل تحسين جاذبية النقل العمومي للمسافرين بين المدن، ورفع جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين، وتعزيز السلامة، وتحسين ظروف عمل السائقين. يشمل هذا المشروع تجديد المركبات وتجهيزها بأجهزة للسلامة الطرقية، كما يتضمن أيضًا اقتناء محاكاة القيادة وحافلات بغرض استعمالها في الاختبارات التطبيقية؛

- إطلاق نسخة جديدة من برنامج منحة تجديد ومنحة تكسير العربات، وذلك بعد انتهاء نسخته التي تغطي الفترة 2019-2023؛

- إطلاق مجموعة من المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، بشراكة مع الجماعات الترابية، لاسيما في مجال سلامة الراجلين؛
- إصلاح الامتحان التطبيقي للحصول على رخصة السياقة.

وسيتم، خلال سنة 2025، العمل على مواصلة إنجاز عدة أوراش، أهمها:

- مواصلة تنفيذ برنامج "الحافلة الآمنة" وبرنامج منحة تجديد ومنحة تكسير العربات، علاوة على سياسة التحسيس والتواصل بشأن السلامة الطرقية؛
- تحسين السلامة الطرقية في المحاور الأكثر عرضة للحوادث والمحاور الاستراتيجية بتعاون مع مختلف الشركاء (المكتب الوطني للسكك الحديدية، والوقاية المدنية، والجماعات الترابية،...)؛
- مواصلة برنامج تكوين السائقين المهنيين؛
- تنظيم المؤتمر الوزاري الدولي الرابع للسلامة الطرقية المقرر عقده في فبراير 2025 بمراكش.

◄ **البنيات التحتية المينائية:**

ستعرف سنة 2025 مواصلة إنجاز وكذا إطلاق المشاريع المينائية الكبرى، ويتعلق الأمر بما يلي:

- مواصلة إنجاز أشغال الميناء الجديد الداخلة الأطلسي بغلاف مالي يناهز 13 مليار درهم. وتتعلق الاعتمادات المالية المبرمجة خلال سنة 2025 بتوطيد اعتمادات الصفقات بمبلغ 2,16 مليار درهم كاعتمادات أداء و7,27 مليار درهم كاعتمادات التزام؛
- إطلاق مشروع حماية ساحل سيدي موسى بسلا (الشطر الأول)، وذلك في إطار برنامج التنمية الجهوية لجهة الرباط-سلا-القنيطرة، بتكلفة تقدر بحوالي 563,8 مليون درهم، منها 281,8 مليون درهم كمساهمة من الميزانية العامة. وتقدر الاعتمادات المبرمجة خلال سنة 2025 بـ 60 مليون درهم كاعتمادات أداء و503 مليون درهم كاعتمادات التزام؛
- مواصلة إنجاز مشروع تمديد منشآت الحماية بميناء الدار البيضاء، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1,183 مليار درهم. وتتعلق الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2025 بتوطيد اعتمادات الصفقات، بما قدره 158 مليون درهم كاعتمادات أداء و269,5 مليون درهم كاعتمادات التزام. وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال 37%.

◄ **البنية التحتية للسكك الحديدية:**

شهد مجال البنية التحتية للسكك الحديدية برمجة مجموعة من العمليات برسم سنة 2024، والتي تتمثل في:

- مواصلة إنجاز الدراسات والاقتناءات العقارية الأولية لمشروع الخط فائق السرعة الجديد الذي سيربط بين طنجة وأكادير مروراً بمراكش، حيث تقدر التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بـ 1,44 مليار درهم، وذلك في إطار تنفيذ مخطط تجهيز السكك الحديدية فائقة السرعة؛

- مواكبة ترشيح المغرب لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030: في هذا الإطار، تدرس الحكومة، بالتعاون مع الجهات، مخطط تمويل خدمة جديدة للنقل الحضري والجهوي عبر السكك الحديدية (RER) في جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة؛
- مواصلة تمويل الدراسات والخدمات العقارية ذات الصلة بمشروع الربط السككي بميناء الناظور غرب المتوسط.

ومن جهة أخرى، يعتزم المكتب الوطني للسكك الحديدية خلال سنة 2025، مواصلة إنجاز مشاريع البنيات التحتية السككية التي تم إطلاقها سابقاً. كما يعتزم تعزيز السلامة السككية من خلال استكمال تنفيذ برنامج 2019-2025 لتأمين المجال السككي، والذي يشمل إزالة المعابر المستوية واستبدالها بمنشآت فنية، وتركيب أنظمة الأمان، والتسييج، وبناء جسور للراجلين.

◄ **النقل الجوي:**

شهد تطوير المطارات الوطنية تقدمًا ملحوظًا خلال سنة 2024:

- **مطار الرباط – سلا:** تقدمت أشغال بناء وتجهيز المحطة الجوية الجديدة والبنية التحتية للمطار بنسبة 65%؛
- **مطار تطوان:** تم إنجاز مدرج جديد بمطار سانية الرمل، مع استمرار أشغال بناء المحطة الجوية الجديدة؛
- **مطار الحسيمة:** تم اقتناء العقار اللازم لتوسعة وتطوير مطار الحسيمة الشريف الإدريسي؛
- تم وضع نظام معلوماتي جديد لمعالجة العمليات الخاصة بالمطارات، يتيح إمكانية تبادل المعلومات بطريقة فورية مع مختلف الأطراف المعنية. وبفضل هذه الجهود، حصل مطار محمد الخامس على ثلاث شهادات من المجلس الدولي للمطارات في مارس 2023: أفضل مطار في إفريقيا في فئته، والمطار الذي يتميز بأكثر الموظفين تفانيًا في العمل، والمطار الأسهل ولوجا في إفريقيا.

وبالموازة مع هذه الإجراءات، واصلَت الحكومة خلال سنة 2024 دعمها للخطوط الجوية الوطنية، بهدف المساهمة في إنعاش الأقاليم وتثمين تراثها الثقافي والسياحي.

◄ **النقل البحري:**

بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، أعطى صاحب الجلالة نصره الله تعليماته السامية للتفكير في إنشاء أسطول للملاحة التجارية بشكل يتماشى مع الحاجيات البحرية الوطنية والإقليمية. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على إطلاق استشارة من أجل وضع استراتيجية وطنية لتطوير نشاط النقل البحري. وستتيح هذه الاستراتيجية ما يلي:

- تموقع المغرب كجسر بين إفريقيا وأوروبا وأمريكا، من خلال تقديم خدمات منتظمة للنقل البحري بين موانئه وموانئ الدول الواقعة على الساحل الغربي الإفريقي ونحو أوروبا وأمريكا؛

- تطوير أسطول الملاحة التجارية المغربية بهدف تعزيز تموقع المغرب كفاعل بحري إقليمي، وتسهيل التجارة مع دول الساحل الغربي الإفريقي ودول الساحل؛
- تقليص التكاليف اللوجيستيكية المرتبطة بالاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة وتعزيز التنافسية.

علاوة على ذلك، وانسجاما مع التزامات المغرب في مجال الأمن والسلامة البحرية، تعمل الحكومة على تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز أمن السفن والوقاية من التلوث البحري، وذلك من خلال عمليات التفتيش والفحص الضرورية، سواء للسفن التي ترفع العلم الوطني أو لبعض السفن الأجنبية التي ترسو في الموانئ المغربية. وتحظى مراقبة الملاحة التجارية بنفس الاهتمام، حيث تم تجهيز مركز المراقبة البحرية بطنجة بجميع الوسائل اللازمة للقيام بمهمته في مراقبة حركة الملاحة على صعيد مضيق جبل طارق بأفضل شكل ممكن.

هذا، ونظرًا للأهمية التي تكتسيها عملية عبور المغاربة المقيمين بالخارج، حرصت الحكومة على توفير عرض كافٍ من خطوط النقل البحري، من خلال دعم شركات النقل المشاركة في عملية "مرحبا" ومنحها تصاريح النقل اللازمة.

◄ **تطوير اللوجيستيك:**

في إطار مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجيستيكية، تميزت سنة 2024 بإنجاز مجموعة من العمليات لتطوير المناطق اللوجيستيكية بالمملكة، ولاسيما:

- مواصلة أشغال تهيئة الشطر الأول من المحطة اللوجيستيكية بأيت ملول (45 هكتارًا) جنوب أكادير، التي بلغت نسبة تقدم الأشغال بها مع نهاية يونيو 2024، 84%؛
- استكمال كافة الدراسات التقنية والمعمارية المتعلقة بمشروع المحطة اللوجيستيكية بفاس "راس الماء" (32 هكتارًا، و300 مليون درهم)، بما في ذلك الدراسات التقنية الخاصة بالطريق المؤدية إلى المشروع انطلاقا من محطة الأداء غرب فاس على مسافة تبلغ حوالي 3,6 كيلومتر، بالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات اللازمة لاقتناء العقار المخصص لهذا المشروع؛
- مواصلة أشغال تهيئة المركز الطرقي الحاجب التي بلغت نسبة تقدمها مع نهاية يونيو 2024، 50%؛
- إطلاق طلبات العروض المتعلقة بالدراسات التقنية والمعمارية للمنطقة اللوجيستيكية بالقنيطرة؛
- توقيع الاتفاقية المتعلقة بمشروع المنطقة اللوجيستيكية ببني ملال (9 هكتار) ومواصلة الدراسات المعمارية والتقنية؛
- قيام الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية (AMDL) باتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير المحطة اللوجيستيكية بأولاد صالح جنوب الدار البيضاء، لاسيما من خلال التوقيع على الاتفاقية الخاصة، والتي تحدد بالتفصيل الهيكلة المؤسساتية والمالية والجدول الزمني لإنشاء هذه المحطة، بالإضافة إلى إطلاق الإجراءات التحضيرية لاقتناء الوعاء العقاري الذي سيحتضن هذه المحطة اللوجيستيكية.

III.3.3.2. مواكبة الاستراتيجيات القطاعية

III.3.3.2.1. مواصلة الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر" 2020-2030

منذ إعطاء جلالة الملك انطلاقتها في فبراير 2020، مكنت الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر" 2020-2030 من التوجه نحو فلاحة مستدامة وأكثر إنتاجية وصمود في مواجهة التغيرات المناخية، وترتكز على العنصر البشري. ولتحقيق ذلك، تستند الاستراتيجية المذكورة على دعامتين أساسيتين، وهما إعطاء الأولوية للعنصر البشري واستدامة التنمية الفلاحية.

◄ **حصيلة إنجازات تنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر برسم سنة 2024:**

في إطار التنزيل الفعال لهاتين الدعامتين، همت خطة العمل للتنمية الفلاحية برسم سنة 2024، أساسا ما يلي:

- **تنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي** من خلال:

- **تطوير مجال الأعمال في الميدان الفلاحي:** ويتعلق الأمر بإنهاء أشغال البناء والشروع حاليا في التسويق على مستوى الأقطاب الفلاحية لمكناس وبركان وتادلة وسوس واللوكوس. كما تم إنهاء أشغال بناء سوق الجملة بالرباط مع مواصلة الأشغال المتعلقة بأسواق الجملة بكل من تطوان والداخلة؛

- **مواصلة مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد:** ويتعلق الأمر ب 327 مشروعا تضامنيا لمخطط المغرب الأخضر قيد الإنجاز لفائدة 202.000 مستفيدا، وتم إنهاء 237 مشروعا منها، بالإضافة إلى 43 مشروعا للجيل الجديد توجد في طور الإنجاز. وتتعلق هذه الإنجازات بتشجير 70.000 هكتار من السلاسل القادرة على الصمود، وبناء 36 وحدة للتثمين، وإعادة تأهيل 309 كلم من السواقي وإحداث 255 نقطة للمياه وتهيئة 237 كلم من المسالك. وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع الفلاحة التضامنية موجهة نحو زراعة أنواع أكثر مقاومة للجفاف، خاصة الصبار وشجرة الخروب.

- **تطوير الري وإعداد المجال الفلاحي**، أساسا من خلال:

- عصرنة الشبكات الجماعية في المدارات المسقية الكبيرة على مساحة تصل إلى 110.000 هكتار بحلول سنة 2030: تشمل المشاريع الرئيسية، استكمال مشروع دعم البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري – الشطر الثاني- على مساحة 25.760 هكتار، في المدارات المسقية للوكوس ودكالة، وكذا استكمال أشغال مشروع تحديث أنظمة الري بسهل غاريت على مساحة 13.500 هكتار، بمدار ملوية، إضافة إلى مواصلة إنجاز أشغال مشروع المرونة والاستدامة في الري على مساحة إجمالية قدرها 20.000 هكتار من المساحات المسقية بتادلة وسوس-ماسة؛

- تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود من خلال توسيع الري في المدارات المرتبطة بهذه السدود: تهم الإجراءات المتخذة مواكبة واستكمال المشاريع الجارية على مساحة تناهز 40.000 هكتار (سايس وقدوسة وسبو المتوسط-الشطر الثاني-)، وانطلاق مشروع التأهيل الهيدروفلاحي بمنطقة جنوب شرق سهل الغرب على مساحة 30.000 هكتار، ومشروع التأهيل الهيدروفلاحي بمنطقة سيدي محمد الشريف المرتبطة بسد ولجة-السلطان على مساحة تناهز 1.800 هكتار؛

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري، وذلك من خلال مواصلة أشغال مشروع تحلية مياه البحر بجهة الداخلة-وادي الذهب.

- **تطوير التكوين والبحث الزراعي** من خلال:

- **تعزيز التعليم العالي**: لاسيما عن طريق تعزيز وتأهيل البنيات التحتية البيداغوجية والعلمية والرياضية والثقافية والارتقاء بالبنية التحتية الرقمية والتكنولوجية. وبذلك بلغ العدد التراكمي للخريجين منذ سنة 2020 وإلى متم شهر يوليوز 2024، 2.496 خريجاً؛

- **تطوير البحث الزراعي بالنسبة للزراعات الكبرى**: تم إدراج 4 أصناف في الفهرس الرسمي لأنواع وأصناف النباتات القابلة للزراعة بالمغرب. كما قدم المعهد الوطني للبحث الزراعي 7 أصناف من الحبوب والقطاني الغذائية والبذور الزيتية لإدراجها في هذا الفهرس. وفيما يتعلق بنقل المادة الوراثية، تم إنتاج حوالي 2 مليون نبتة صبار لزراعة 7.000 هكتار. وبلغت البذور ما قبل الأولية المنقولة إلى سوناكوس حوالي 260 قنطارا. أما بالنسبة لجدوع شجرة النخيل، فقد بلغ الإنتاج الإجمالي 16.000 جدعا حيث تم تسليم 10.000 منها؛

- **تعزيز التكوين المهني الفلاحي**: منذ سنة 2020، بلغ العدد التراكمي للخريجين إلى متم شهر يوليوز 2024، 28.688 خريجاً وخريجة من أصل 150.000 في أفق 2030. وشهدت سنة 2024 مواصلة أشغال بناء وتجهيز مركز التأهيل الفلاحي لجرسيف وتجهيز مركز التأهيل الفلاحي للرحامنة. ويتراوح معدل إدماج خريجي التكوين المهني الفلاحي ما بين 70% و80% حسب الشُّعب.

- **الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية:**

فيما يتعلق بالحفاظ على الثروة الحيوانية، تم، خلال النصف الأول لسنة 2024، تلقيح 20,2 مليون رأس من الأغنام في إطار مكافحة الأمراض الحيوانية. كما مكن تعريف وتتبع الثروة الحيوانية من تعريف 365.621 رأس من البقر، و12.515 رأس من الإبل على الصعيد الوطني، و6,3 مليون رأس من الأغنام والماعز المعدة لعيد الأضحى 2024. أما فيما يتعلق بتحسين صحة قطاع الدواجن، فقد تم منح 244 رخصة جديدة لفائدة الوحدات مقابل 486 حالة توقيف أو سحب.

تميزت سنة 2024 أيضا بتعزيز الرقابة على مستوى المراكز الحدودية بفحص 8.127 رأسا من فحول العجول و33.734 من عجول التسمين و9.492 رأسا من العجول المخصصة للذبح و528.751 رأسا من الأغنام المخصصة للذبح و447.385 جرعة من تلقيح الأبقار و2,5 مليون فرخا بعمر يوم واحد و711.140 صغيرا للديك الرومي.

وفيما يتعلق بالحفاظ على الثروة النباتية، تولى المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية إصدار شهادات الصحة النباتية في إطار مراقبة الصادرات وشهادات القبول في إطار مراقبة الواردات ومراقبة الصحة النباتية للنباتات والمنتجات النباتية وإجراء فحوصات في سياق حماية الصحة النباتية للغابات وإصدار شهادات البذور وعمليات مراقبة المنتجات الغذائية.

أما بالنسبة لحصيلة مراقبة المنتجات الغذائية، فقد شهدت سنة 2024 مراقبة 134.000 طن من اللحوم الحمراء و87.000 طن من اللحوم البيضاء، وكذا المراقبة الصحية ل 764.000 طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية كما تمت مراقبة 3.856 مؤسسة للإطعام الجماعي إلى حدود يوليوز 2024.

- **تمليك الأراضي الجماعية**

بغية وضع إطار تحفيزي مناسب لتثمين الأراضي الجماعية، تم إصدار مرسوم يحدد أنواع الدعم المختلفة التي تقدمها الدولة للاستثمارات الفلاحية المنجزة على الأراضي الجماعية في إطار عملية التمليك وتحديث الممتلكات الفلاحية، بالإضافة إلى فئات المستفيدين، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، وشروط الاستفادة من هذه التحفيزات. في هذا السياق، يحدد القرار المشترك، الذي نُشر في أبريل 2024، تطبيقاً لهذا المرسوم، نسب ومبالغ وسقف هذه المساعدات المالية، وكذلك كيفيات إيداع طلبات الاستفادة منها وشروط منحها.

- **المبادرة المقاولاتية لدى الشباب**

أولت استراتيجية الجيل الأخضر اهتمامًا خاصًا للمبادرة المقاولاتية لدى الشباب في المناطق القروية بهدف إحداث جيل جديد من المقاولين الشباب في المجال الفلاحي، حيث تم تكوين 9.478 مستفيدًا من الشباب منذ إطلاق تنفيذ هذه الاستراتيجية اعتمادا على 3.856 مشروعًا تمت المصادقة عليها، في إطار الاستفادة من المراكز الجهوية للمقاولين الفلاحين الشباب.

- **عقود-برامج من الجيل الجديد بين الدولة والمهنيين لتنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر**

بمناسبة الدورة 15 للمعرض الدولي للفلاحة بالمغرب، تم التوقيع بين الدولة والمهنيين على 19 عقد-برنامج من أصل 20 بغية تطوير سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي (5 سلاسل حيوانية و15 سلالة نباتية). كما تم توقيع عقد-برنامج خاص بسلالة الخيول (البرنامج الفرعي "تنمية سلالات الخيول البربرية والعربية البربرية" والبرنامج الفرعي "دعم التبوريدة") على هامش معرض الفرس لسنة 2023.

من أجل تفعيل عقود-البرنامج العشرين ستتم تعبئة ميزانية قدرها 111 مليار درهم على مدى عشر سنوات، بمساهمة للدولة بنسبة 53% منها 42,4 مليار درهم في إطار صندوق التنمية الفلاحية ومساهمة من القطاع الخاص بحوالي 47%.

III.2.3.3.2. تطوير الصيد البحري ومواصلة برنامج الاقتصاد الأزرق

◄ **تطوير الصيد البحري**

تهدف الاستراتيجية الحكومية إلى مواءمة قطاع الصيد البحري مع الاقتصاد الأزرق العالمي، حيث يتمحور هذا التحول حول مبدأين أساسيين: اعتماد مقاربة منهجية مع تشجيع واستغلال مؤهلات النظم الإيكولوجية ودعم فرص التعاون بين مختلف الجهات المعنية.

أما فيما يتعلق بالإنتاج السمكي، فتقدر الكمية التي تم تفريغها برسم سنة 2023 ما يعادل 1,42 مليون طن، بانخفاض طفيف مقارنة بسنة 2022. ورغم هذا الانخفاض في حجم الإنتاج، إلا أن قيمته سجلت ارتفاعا بنسبة 11% خلال نفس السنة، لتصل إلى ما قدره 15,3 مليار درهم.

أما بخصوص صادرات المنتجات البحرية، فقد بلغت 29,2 مليار درهم خلال سنة 2023، بزيادة نسبتها 4% مقارنة بسنة 2022 و20% مقارنة بسنة 2021.

تتمثل الإجراءات الرئيسية المبرمجة برسم سنة 2025 في:

- إنشاء وحدة عملية لتكنولوجيا المحيطات؛
- تكثيف حملات التنقيب البحري وصيانة سفن البحث العلمي؛
- مواصلة مواكبة الصيادين ضحايا هجمات الدلفين الكبير واقتناء الشّباك المخصصة لمكافحة هجمات الدلفين الكبير "نيكرو" في البحر الأبيض المتوسط؛
- تهيئة الفضاءات الأرضية المخصصة لتربية الأحياء المائية في منطقة بوطلحة بجهة الداخلة وادي الذهب؛
- إنشاء شبكة مخصصة للمناطق المحمية بالبحار؛
- تشييد نقطة مجهزة للتفريغ لفائدة الصيد التقليدي في منطقة الديكي بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

◄ **برنامج الاقتصاد الأزرق**

يضع برنامج الاقتصاد الأزرق، الذي يستفيد من تمويل من البنك الدولي قدره 350 مليون دولار، ضمن أولوياته، الأمن الغذائي بشكل مستدام. من بين التطلعات الهامة لهذا البرنامج، إنشاء تجمعات ساحلية بجهتي طنجة-تطوان-الحسيمة وسوس-ماسة، وذلك بهدف تثمين الأثر الاقتصادي مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية.

علاوة على ذلك، تحتل إشكالية تمويل المناخ مكانة مركزية في استراتيجية المغرب لمواجهة التحديات المناخية، بحيث تتم تعبئة جميع الشركاء التقنيين والماليين. وسينعكس هذا الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الأزرق والتمويل المناخي إيجابا عن طريق إنجاز مشاريع تهدف بشكل أساسي إلى تشجيع تربية الأحياء المائية المستدامة وتحسين البنيات التحتية للموانئ من الجانب الإيكولوجي. وسيركز مشروع قانون المالية لسنة 2025 على هذه الأولويات بغية دعم النمو المستدام مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.

III.2.2.3.3.3. التنمية الصناعية

حقق النسيج الصناعي المغربي، خلال سنة 2022، قيمة مضافة بلغت 212,4 مليار درهم، وإنتاجًا إجماليًا قدره 738,7 مليار درهم، بالإضافة إلى تحقيق رقم معاملات قياسي بلغ 801,5 مليار درهم، أي ضعف ما تم تحقيقه سنة 2012، مع ضمان توفير 870.759 منصب شغل.

بالتالي، يستفيد القطاع الصناعي من ثقة متزايدة من طرف الفاعلين الاقتصاديين، تتجسد في استثمار حوالي 34 مليار درهم.

◄ **صناعة السيارات**

عززت صناعة السيارات المغربية موقعها في سلسلة القيم العالمية للسيارات، بطاقة إنتاج سنوية تبلغ 700.000 سيارة. وبذلك، أصبح المغرب ثاني أكبر دولة منتجة للسيارات في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا.

في سنة 2023، واصل قطاع السيارات المغربي نموه الملحوظ، حيث حقق أداء ب 27,4+% في رقم المعاملات عند التصدير مقارنة بسنة 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن رقم المعاملات عند التصدير، إلى غاية متم غشت 2024، بلغ 101,72 مليار درهم مقابل 94,52 مليار درهم لنفس الفترة من سنة 2023، مسجلًا نموًا بنسبة 7,19+%. بفضل هذه النتائج، يؤكد المغرب اليوم مكانته كأكبر مصدر للسيارات إلى الاتحاد الأوروبي.

- **مشروع " ستيلانتيس "**

أعلنت مجموعة ستيلانتيس في نونبر 2022 توسعة مصنعها بالقنيطرة وذلك باستثمار يفوق 300 مليون أورو، بهدف مضاعفة الطاقة الإنتاجية للموقع وكذا وضع منصة ل "السيارة الذكية". وستدعم هذه القدرة الإضافية مخططات النمو التي وضعتها الشركة في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط. ويتمثل هدف ستيلانتس في الوصول الى قدرة إنتاجية تصل إلى مليون مركبة سنويًا بحلول سنة 2030، مع تحقيق معدل اندماج محلي نسبته 70%.

وفي إطار المنظومة الصناعية لمجموعة ستيلانتيس، تم التوقيع على 12 اتفاقية للاستثمار في مختلف المجالات، باستثمار إجمالي يبلغ 4 مليار درهم مما سيمكن من إحداث 3.207 منصب شغل.

- **المنظومة الصناعية لمجموعة رونو**

تميزت سنة 2023 بالإعلان عن تصنيع Dacia Jogger بمصنع طنجة و Renault Kardian بمصنع سوماكا، إضافة إلى إطلاق Renault Digital Maroc. وهكذا، بلغ الحجم الإجمالي للسيارات المنتجة، في نهاية شهر دجنبر 2023، 382.619 سيارة (287.818 برونو طنجة و 94.801 بسوماكا) ، بزيادة تقدر ب 9,31+% بالمقارنة مع السنة الماضية. كما بلغ عدد مناصب الشغل المباشرة التي تم إحداثها 10.382 (رونو طنجة+سوماكا). إلى جانب ذلك، قامت مجموعة رونو بتصدير حوالي 89,8% من إنتاج مصنعيها بما مجموعه 343.652 سيارة.

وبرسم نفس الفترة، حققت مجموعة رونو مبيعات بقيمة 2,061 مليار أورو مع تسجيل معدل اندماج محلي نسبته 65,5% متجاوزة توقعاتها الأولية، والتي تتمثل في بلوغ رقم معاملات بقيمة 1,5 مليار أورو ومعدل اندماج محلي نسبته 65% سنة 2023.

وفي إطار المنظومة الصناعية لمجموعة رونو، تم التوقيع على 10 اتفاقيات للاستثمار في مختلف المجالات، بمبلغ إجمالي قيمته 3,33 مليار درهم مما سيمكن من إحداث 3.332 منصب شغل مباشر.

◄ **صناعة الطيران**

شهد قطاع الطيران سنة 2024 نموًا قويًا سرّع وتيرة الانتعاش التي شهدها سنة 2023. وقد انعكست هذه الدينامية الإيجابية في رقم المعاملات عند التصدير إلى متم غشت 2024، حيث بلغ 17,43 مليار درهم، بزيادة قدرها 21,2+% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023.

◄ **صناعة النسيج والجلد**

عند نهاية دجنبر 2023، بلغت مبيعات صادرات القطاع 46,17 مليار درهم مقابل 43,97 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2022، أي بزيادة بنسبة 5%.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى متم شهر غشت 2024، بلغ رقم المعاملات عند التصدير 31,78 مليار درهم مقابل 32,01 مليار درهم لنفس الفترة من سنة 2023، أي بانخفاض بنسبة 0,7-%.

◄ **قطاع الصناعات الغذائية**

بحلول نهاية يونيو 2024، تم دعم 475 مشروعًا في إطار بنك المشاريع باستثمارات متوقعة تبلغ حوالي 16,8 مليار درهم، مع قدرة استبدال الواردات تصل إلى 15,7 مليار درهم، وإمكانات للتصدير بقيمة 8,9 مليار درهم. وستساهم هذه المشاريع في إحداث 52.065 منصب شغل مباشر و54.872 منصب شغل غير مباشر.

تتمثل أهم إنجازات القطاع في ما يلي:

- مواكبة مشاريع الاستثمار في إطار بنك المشاريع؛
- مواصلة تنفيذ مشروع إعادة إطلاق المركز التقني للصناعات الغذائية؛
- متابعة دراسة تقييمية لعقد-البرنامج الخاص بتطوير قطاع الصناعات الغذائية.

III.2.3.3.4. التجارة والتوزيع وتنمية الصادرات

◄ **التجارة والتوزيع**

يمثل قطاع التجارة الداخلية 10,6% من الناتج الداخلي الخام، ويدر حوالي 156 مليار درهم سنويًا. هذه المساهمة تجعل من التجارة رابع أكبر مساهم في الناتج الداخلي الخام بعد الفلاحة والصيد البحري والصناعة.

فيما يتعلق بإحداث مناصب الشغل، يعد قطاع التجارة الثاني في المغرب، حيث يوفر مناصب الشغل لحوالي 1,6 مليون شخص، أي ما يقارب 15,5% من السكان النشيطين المشتغلين. كما يعد قطاع التجارة والتوزيع أول مشغل في المجال الحضري حيث يوفر 1,3 مليون فرصة شغل.

لتعزيز الدينامية الاقتصادية لهذا القطاع، تم تنفيذ العديد من الإجراءات خلال سنة 2024، من أبرزها:

- تنظيم حدث للاحتفال بـ 100 مقاولة ناشئة تم دعمها عبر برنامج "Moroccan Retail Tech Builder" وكان الهدف من هذا الحدث هو الاحتفال بالتقدم التكنولوجي في مجال التجارة بالتجزئة بالمغرب، مع التفكير في مستقبل هذه الصناعة الحيوية. وشهد هذا اليوم توقيع اتفاقيتي شراكة:
  - الأولى مع مجموعة Mediam by Aleph، الممثل الرسمي (لجوجل- إعلانات) بالمغرب، بهدف تحفيز التجارة الإلكترونية ورفع مستوى المهارات الرقمية لتجار القرب؛
  - الثانية مع الفاعل M2T ومجموعة البنك الشعبي، وتهدف إلى دعم وتسريع التنمية وكذا رقمنة قطاع التجارة في المغرب.
- تنظيم اليوم الوطني للتاجر تحت شعار: "التجارة في المدن العتيقة: رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية".

◄ **تنمية الصادرات**

- **برنامج "تصديركم" "TASDIRCOM"**

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم عرض للمواكبة سيمكن المقاولات من التمركز في الأسواق ذات الإمكانات العالية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ويتضمن ما يلي:

- برنامج الدعم"GO TO MARKET" :

خلال سنة 2024، تم تتبع تفعيل خطط العمل لتطوير الصادرات لـ 40 مقاولة مستفيدة ومواكبتها في إعداد ملفات إعداد التقارير من خلال وضع تصور لنموذج لتتبع الإنجازات.

ومن المتوقع خلال سنة 2025، تتبع تنفيذ خطط العمل المذكورة وتقييم الإنجازات في مجال الصادرات للمقاولات المستفيدة. كما سيتم إنجاز تقييم شامل للبرنامج لقياس الأثر والعائد على الاستثمار.

- برنامج الدعم للمصدرين المبتدئين:

تشمل الإجراءات الرئيسية المتخذة برسم سنة 2024 ما يلي:

✓ دراسة خطط العمل للتصدير، التي تم إعدادها من قبل 100 شركة منتقاة وتكييفها مع الخصائص القطاعية والأسواق المستهدفة؛

✓ متابعة تفعيل خطط التطوير للصادرات لـ 100 شركة مستفيدة، تعمل في مختلف القطاعات مثل الصناعات الغذائية والسيارات (قطع الغيار) والكهرباء والإلكترونيات والكيمياء والشبه كيميائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المتنوعة؛

✓ توفير المواكبة المناسبة للمقاولات المستفيدة من البرنامج بهدف تقييم الإنجازات التي حققتها مشاريعها على الصعيد الدولي، وكذا نتائج تجاربها والإكراهات التي تعترض تنفيذ مخططات عملها في مجال التصدير.

وستواصل الحكومة، خلال سنة 2025، تفعيل هذا البرنامج من خلال دعم 100 مقاولة جديدة في تنفيذ خططها لتطوير الصادرات.

III.5.3.3.2. إطلاق استراتيجية المغرب الرقمي 2030

ترتكز الأجندة الرقمية للحكومة على استراتيجية المغرب الرقمي 2030، والتي وُضعت بهدف بناء نظام رقمي مستدام وملائم، واكتساب فهم واضح للتحديات الاقتصادية للتكنولوجيا الرقمية وإدراك آثارها على المجتمع. كما أنها تتماشى مع رغبة الحكومة في الانخراط في التحول الرقمي اللازم لتحديث الخدمة العمومية وخدمة المواطنين والمقاولات بشكل أفضل.

وترتكز هذه الاستراتيجية على محورين رئيسيين:

- **رقمنة الخدمات العمومية لتقديم خدمة أفضل للمواطنين وللمقاولات (الحكومة الإلكترونية)**

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المحور في تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية وتبسيط المساطر وتقليص الآجال وتبسيط مسارات المرتفق. كما يهدف أيضًا إلى وضع المغرب ضمن أفضل 50 دولة في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (EGDI)، الذي يقيم مستوى التحول الرقمي في الدول.

- **تعزيز الاقتصاد الرقمي بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية وخلق القيمة ومناصب الشغل**

يهدف هذا المحور إلى الارتقاء بالقطاع وولوج أسواق جديدة. ولهذه الغاية، من المتوقع اتخاذ تدابير هامة، مع التركيز على المجالات التالية:

- تكوين مشتل مواهب عالية الجودة؛
- تركيز العرض على المستوى الوطني إلى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؛
- وضع إطار من الحوافز المواتية للتكنولوجيا الرقمية؛
- الترويج للمغرب كوجهة دولية.

بالإضافة إلى ذلك، ولتحسين إنتاج الحلول الرقمية المغربية، تهدف الاستراتيجية إلى الرفع من عدد المقاولات من 380 مقاولة ناشئة سنة 2022 إلى 3.000 مقاولة ناشئة بحلول سنة 2030. ولتحقيق ذلك، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير تتعلق بتنفيذ سياسة المقاولات الناشئة وخطط للتمويل وآليات للدعم للولوج إلى الأسواق.

ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال لمختلف مكونات استراتيجية المغرب الرقمي 2030، تم استهداف ثلاثة محفزات وهي:

- **المواهب الرقمية:** يتمثل الهدف المعلن في بلوغ 100.000 موهبة رقمية جديدة بحلول سنة 2030، من خلال تكوين 45.000 موهبة سنوياً، وإعادة التوجيه نحو المهن الرقمية لفائدة 50.000 شخص سنوياً، واستقطاب 6.000 موهبة أجنبية في السنة؛

- **السحابة «cloud»** : يتمثل الهدف في الحصول على سحابة سيادية وسحابة عامة وتوفير الخدمات ذات الصلة؛
- **الربط** : تطمح الاستراتيجية في هذا المجال إلى توفير تغطية أوسع، وضمان جودة أفضل للربط وتحفيز السوق في هذا المجال.

III .6.3.3.2. خارطة طريق القطاع السياحي 2023-2026

يعد قطاع السياحة مصدرا للثروة ومحدثا لفرص الشغل في المغرب، إذ ساهم برسم سنة 2019، بنحو 7,1% من الناتج الداخلي الخام وبـ 500.000 منصب شغل مباشر. ورغم تداعيات الأزمات المتلاحقة الأخيرة، خاصة أزمة الجائحة وكذا زلزال الحوز، إلا أن هذا القطاع أظهر مرونة قوية، تعززت بشكل خاص بالالتزام المشترك للقطاع الخاص والدولة من خلال برنامج دعم وإنعاش قطاع السياحة الذي تم تنفيذه سنة 2021 بالإضافة إلى برنامج الدعم الخاص لإعادة تأهيل مؤسسات الإيواء السياحية المتضررة من الزلزال.

وأسفرت هذه الجهود عن إنتعاش واضح في مؤشرات القطاع حيث بلغ إجمالي عدد السائحين 14,5 مليون سائح سنة 2023، أي بزيادة بنسبة 34% مقارنة مع سنة 2022 و 12% مقارنة بسنة 2019 (السنة المرجعية قبل كوفيد-19). وكان لهذه النتائج الجيدة تأثير ملحوظ على إيرادات السياحة التي بلغت ذروتها بنحو 105 مليار درهم سنة 2023.

وتأكد هذا الاتجاه التصاعدي خلال سنة 2024، حيث تم تسجيل 11,8 مليون سائح و18,7 مليون ليلة مبيت خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، أي بزيادة بنسبة 16% و7% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. وبالموازاة، بلغت عائدات السياحة 76,4 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2024، بزيادة قدرها 6,7+% على أساس سنوي.

وقد تم تعزيز هذه الدينامية أيضًا من خلال تنفيذ خارطة الطريق الجديدة لإنعاش قطاع السياحة التي تم إطلاقها سنة 2023، بميزانية قدرها 6,14 مليار درهم، والتي ترتكز أساسا على تنويع العرض السياحي، وتعزيز الترويج السياحي، وتنمية الموارد البشرية ومواكبة المبادرة المقاولاتية في هذا القطاع. وبالتالي، تتعلق الإنجازات الرئيسية بما يلي:

- **تنمية سياحة شاملة وخلق قيمة مضافة وفرص الشغل: (الشركة المغربية للهندسة السياحية)**

في إطار تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية "قطاع المنتوج السياحي" بشراكة خصوصا مع الجماعات الترابية، تميزت سنة 2024 بـ:

- توقيع 10 عقود تطبيقية جهوية، والمصادقة على 130 مشروعا للمنتوج السياحي للجهات، والالتزام بعقد أكثر من ثلاثين اتفاقية شراكة مع الجهات وذلك باستثمار يفوق 13 مليار درهم، وإحداث 8 شركات مكلفة بتسيير هذه المشاريع السياحية؛

- تعزيز عرض الإيواء، وذلك عبر آليات الدعم المالي للارتقاء بعرض الإيواء السياحي ولتوفير طاقة استيعابية سياحية جديدة؛
- مواصلة الدعم التقني والمالي للجهات لاستكمال برامج التنمية التي سبق الالتزام بها من حيث تثمين العرض الثقافي للعديد من المدن العتيقة والقصبات على مستوى ورززات وزاكورة، والعرض الطبيعي لعدة مدن، بالإضافة إلى تثمين العرض الساحلي خاصة بأكادير.

وبالنسبة لسنة 2025، سيتم توجيه الجهود نحو تسريع وتيرة تنفيذ الأوراش التي تم إطلاقها من أجل تحسين جاذبية الوجهات والمنتجات. كما سيتم كذلك اعتماد آليات الدعم المالي وكذا ترويج الاستثمار السياحي من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية في مجال عروض الإيواء والترفيه.

◄ **الترويج للوجهة المغربية (المكتب الوطني المغربي للسياحة)**

شهدت سنة 2024 عدة إنجازات، منها على الخصوص:

- إقامة شراكات تجارية لتعزيز ولوج الوجهة المغربية من خلال توفير الخدمة بمطارات جديدة واستئناف الملاحة الجوية بمطار بني ملال من إسبانيا وإيطاليا بعد انقطاع خدماتها بسبب جائحة كوفيد-19 والتوقيع على مذكرة اتفاق لإبرام التزامات طويلة المدى مع الشركاء الترويج-كوندور-يونايتد؛
- إطلاق دراسة حول السياحة الداخلية لتحديد الإمكانات وتقييم الاستثمارات اللازمة (الموجة الثانية من مؤشر الطلب السياحي الدولي)؛
- مواصلة تنفيذ خارطة طريق قطاع السياحة وتعزيز إجراءاتها من خلال 4 محاور رئيسية:

- **التسويق:** تم تنفيذ العديد من الإجراءات أبرزها عملية التسويق بمناسبة تنظيم جائزة الحسن الثاني للغولف مع التركيز على السوق الأمريكية، وتنويع أنشطة العلامات التجارية المشتركة وتثمين مختلف الوجهات على الصعيدين الداخلي والخارجي؛
- **الرقمنة:** يتعلق الأمر بتزويد الفاعلين المغاربة في المجال السياحي بمكتبة وسائطية وتعزيز وسائل التواصل الاجتماعي من خلال التعاون مع صناع المحتوى (vidéos visit morocco originals)، وإطلاق حملة إعلامية رقمية في فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وبلجيكا؛
- **الطيران:** إطلاق رحلات داخلية مع شركة رايان إير (11 نقطة ربط و9 وجهات مغربية)؛
- **التوزيع :**

✓ إطلاق حملات ترويجية مشتركة مع الفاعلين الرئيسيين في القطاع السياحي، ولاسيما وكالات الأسفار عبر الإنترنت؛

✓ تنظيم المؤتمر السنوي TO Vtours بتغازوت؛

- ✓ ابرام شراكة مع إسبانيا تهدف إلى مضاعفة الحجوزات السياحية بالمغرب وذلك عبر منصات Baleària وكذا إنجاز مخطط تواصلي مشترك بالأندلس؛
- ✓ توقيع عقد شراكة مع شركة TO Wakanow، وتعد هذه الشركة رائدة في مجال تكنولوجيا السفر في إفريقيا والدول الاسكندنافية (رعاية بطولات الغولف مع تنظيم النهائيات في المغرب).

ومن أجل ضمان استمرارية الجهود المبذولة لتعزيز دينامية القطاع، ستتميز سنة 2025 بمواصلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع مختلف الشركاء في إطار تفعيل خارطة الطريق للسياحة 2023-2026.

◄ **تعزيز رأس المال البشري**

في إطار تفعيل خارطة الطريق السياحية 2023-2026، تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين الدولة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والكونفدرالية الوطنية للسياحة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى ملاءمة العرض على مستوى التكوين مع الآفاق الجديدة لقطاع السياحة، وذلك عبر إطلاق البرامج التالية:

- **مشروع CAP Excellence-Tourism :** من خلال حصر قائمة تضم 12 مؤسسة للتكوين المهني تم انتقاؤها للاستفادة من هذا البرنامج والتحضير لتنفيذ نظام إدارة الجودة؛
- **برنامج تكوين لفائدة المديرين المتوسطين**، يهدف بالأساس إلى تحديد احتياجات التدريب لدى المدراء المتوسطين في قطاع السياحة والفندقة ووضع برامج تدريبية تأهيلية بالاعتماد على الخبرة الداخلية للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، وإعداد مسودتين لدفاتر تحملات تتعلق بالتدريب التأهيلي في مجال إدارة إرضاء الزبناء والتسويق والتواصل الرقمي للمنتجات السياحية؛
- **برنامج التكوين المستمر للتميز**، خاصة عبر تحديد القطاعات الفرعية المعنية بهذا البرنامج، وكذا تطوير موارد التعلم الالكتروني المتعلقة بوحدات التكوين.

◄ **برنامج "Go siyaha" لصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة:**

في إطار تفعيل خارطة الطريق لدعم القطاع السياحي، تم التوقيع على اتفاقية بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، تهدف إلى دعم الشركات العاملة في القطاع بهدف تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين أدائها، وذلك من خلال دعم الاستثمار والدعم التقني. وذلك بغية دعم 1.700 مشروع بحلول سنة 2026.

وعند نهاية شتنبر 2024، عرف برنامج **"Go siyaha"** الانتقاء الأولي ل 537 مشروعا، 212 منها تم إطلاقها بمساهمة من الدولة بلغت 44 مليون درهم.

فيما يتعلق بمحور "دعم الاستثمار"، فقد تم الانتقاء الأولي لـ 183 طلبا، منها 58 طلبا تتعلق بدعم التنمية الخضراء. وتم تقديم 19 مشروعا إلى اللجنة المشتركة بين القطاعين العام والخاص، حيث تم انتقاء 12 مشروعا بمنحة إجمالية تقدر بـ 26 مليون درهم.

أما فيما يخص "المساعدة التقنية"، فقد تم الانتقاء الأولي لـ 354 مشروعا، منها 23 طلبا تتعلق بدعم التنمية الخضراء. وهكذا، تم انتقاء 200 مشروعا بمساهمة للدولة بلغت 18 مليون درهم.

◄ **برنامج** «CAP HOSPITALITY»

في نفس السياق المتعلق بتنفيذ خارطة الطريق الجديدة لقطاع السياحة، وكذا الطموح لإعادة تموقع السياحة المغربية على الساحة الدولية، تم إطلاق برامج أخرى لتلبية انتظارات القطاع. ولاسيما برنامج «CAP HOSPITALITY»، كمبادرة مهمة لتحديث القطاع الفندقي وتقديم ضيافة عالمية المستوى، جاهزة لاستقبال الزوار من جميع أنحاء العالم خلال الفعاليات الرياضية الدولية الكبرى القادمة، مثل كأس أمم إفريقيا لكرة القدم 2025 وكأس العالم لكرة القدم 2030.

في هذا السياق، تم وضع برنامج «CAP HOSPITALITY» للتحديث الشامل، الذي يشمل جميع الفنادق في أنحاء المملكة، بشراكة مع صندوق محمد السادس للاستثمار والبنوك المغربية. ويعد هذا البرنامج فرصة سانحة لتحديث البنية التحتية الفندقية، حيث يتضمن توفير آلية للتمويل تتيح للمستثمرين والفاعلين في القطاع الحصول على قروض مجانية تتراوح بين 3 ملايين درهم و100 مليون درهم، مع فترة سداد تصل إلى 10 سنوات بالإضافة إلى فترة سماح تصل إلى سنتين.

ومن أجل تفعيل هذا النظام، تم توقيع اتفاقية خاصة في يوليوز 2024 بين الدولة، وصندوق محمد السادس للاستثمار، و5 بنوك وطنية، تنص على أن تُحمل الدولة لكامل الفوائد المتعلقة بالقروض. ويخص هذا العرض المشاريع الخاصة بالتجديد والتوسعة، وكذلك اقتناء الفنادق المتوقفة عن العمل وتحديث معايير السلامة وإمكانية الولوج.

III.7.3.3.2. تنمية الصناعة التقليدية

يتوفر قطاع الصناعة التقليدية على مؤهلات كبيرة للتنمية ويلعب دورا محوريا في الاقتصاد المغربي، لاسيما بفضل التراث الثقافي الغني للمملكة، والنمو المستمر الذي يعرفه الاستهلاك الأسري، مع الاستفادة من التظاهرات العالمية التي ستنظمها بلادنا.

وعند متم سنة 2023، ساهم قطاع الصناعة التقليدية، بمكونيه الإنتاجي والخدماتي، بشكل كبير في المشهد الاجتماعي والاقتصادي للمملكة، وذلك عبر إحداث حوالي 2,6 مليون منصب شغل، أي 22% من السكان النشيطين، والمساهمة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 7%، وبلوغ 1,07 مليار درهم من الصادرات.

ومن هذا المنطلق، ومن أجل دعم هذه الإنجازات، انعقد الاجتماع الأول للمجلس الوطني للصناعة التقليدية، بتاريخ 16 يوليوز 2024 تطبيقا لأحكام القانون رقم 50.17 المتعلق بممارسة أنشطة الصناعة التقليدية. وتم خلاله التركيز على تفعيل عدة محاور تهم بالخصوص إعادة هيكلة قطاع الصناعة التقليدية ودعم غرف الصناعة التقليدية وكذا الحفاظ على التراث وتعزيز التكوين المهني في القطاع.

وفي هذا السياق، عرفت سنة 2024 مواصلة وإنهاء عدد من الأوراش التي أطلقتها الحكومة، لاسيما فيما يتعلق:

- مواصلة المشاريع المُدرجة في الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك من خلال تنفيذ مشاريع البنيات التحتية التي تندرج في إطار برامج التنمية المندمجة لجهتي العيون-الساقية الحمراء وكلميم-واد نون، وتنفيذ مشاريع البنيات التحتية المُدرجة في برامج تثمين المدن القديمة لكل من مراكش، مكناس، الصويرة، سلا، فاس (برنامجين)، طنجة وتطوان؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج المتعلق بوضع المعايير، والمصادقة على الجودة، وكذا إيداع وتتبع العلامات التجارية للصناعة التقليدية على الصعيدين الوطني والدولي وكذا مواصلة عمليات مراقبة منتجات الطهي الفخارية ومنتجات الجلد (البلغة) والنحاس (البراد)؛
- مواصلة تطبيق مقتضيات القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، من خلال مواكبة الصناع للتقييد في السجل الوطني للصناعة التقليدية وتحسين المنصة الإلكترونية لهذا السجل، وكذا إطلاق البرنامج المتعلق بتسليم البطاقة المهنية للصانع.

وسيتم تعزيز هذه الجهود خلال سنة 2025 من خلال التركيز أساسا على:

- دعم الإنتاج الحرفي، من خلال مواصلة تنفيذ الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية ومواصلة عمليات تجهيز دور الصانعة الجديدة وعمليات دعم التجمعات الحرفية بالمادة الأولية والمعدات الإنتاجية؛
- مواصلة دعم غرف الصناعة التقليدية، من خلال السهر على تنفيذ مشروع الإصلاح القانوني والمؤسساتي الخاص بها ومواكبتها في رقمنة طرق تدبيرها؛
- مواصلة تنفيذ برنامج وضع المعايير والمصادقة على الجودة، من خلال وضع 20 معيارا مغربيا (المنتوجات والخدمات)، وكذا مواصلة عملية المراقبة؛
- استمرار عمليات المصادقة على الجودة لفائدة وحدات إنتاج الصناعة التقليدية وإحداث علامات تجارية جديدة، وكذا العمليات الخاصة بالإيداع وتتبع إيداع العلامات التجارية للصناعة التقليدية على المستوى الوطني والدولي وإنعاش ورش المواصفات (**design**) لمنتوجات الصناعة التقليدية؛
- مواصلة إنجاز مشاريع البنيات التحتية (53 مشروعا)، إضافة إلى المشاريع المدرجة ضمن برامج إعادة تأهيل وتثمين المدن العتيقة؛
- تنفيذ الشطر الأول من البرنامج الجهوي لإحداث مناطق لأنشطة مهن السيارات، المدرج في إطار برنامج التنمية الجهوية لجهة فاس-مكناس 2022-2027، والمساهمة في برامج إعادة تأهيل وتثمين المدن العتيقة بوزان وشفشاون وأصيلة والعرائش والقصر الكبير؛

◄ مواصلة رفع مستوى المؤهلات في قطاع الصناعة التقليدية، لاسيما من خلال:

- تنمية البنية التحتية للتكوين:

- إحداث شعب جديدة في حرف الصناعة التقليدية الخدماتية على مستوى بعض مؤسسات التكوين المهني (العيون، وكلميم، والداخلة، وفاس، إلخ)؛

- إنجاز الشطر الثاني من مشروع إعادة تأهيل المعهد المتخصص للصناعة التقليدية بفاس وإعادة تأهيل المعهد المتخصص للصناعة التقليدية بالرباط، في إطار المبادرة الألمانية INVEST FOR JOBS .

- تحسين عرض التكوين الأولي:

- تعزيز التكوين المهني بالتدرج في حرف الصناعة التقليدية؛

- تكوين 16.664 شاب(ة) عبر التكوين النظامي في حرف الصناعة التقليدية خلال الفترة ما بين 2022 و2027. ويبلغ العدد التراكمي للشباب الذين تم تكوينهم خلال الموسمين 2021-2022 و2022-2023، 5.779 شاب(ة). ويقدر عدد المتوقع تدريبهم خلال الموسم التكويني 2024-2025 بـ 3.460 شاب(ة).

- تحسين عرض التكوين المستمر: مواصلة تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع غرف الصناعة التقليدية، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، والجامعة، والمجتمع المدني، وذلك بهدف تحقيق 20.000 يوم/شخص/تكوين سنوياً بحلول سنة 2027، ومواصلة برنامج محو الأمية الوظيفية متعدد السنوات بالشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية؛

- مواصلة تنفيذ برنامج المصادقة على مكتسبات التجربة المهنية لفائدة الصناع الحرفيين؛

- مواصلة البرنامج الوطني للحفاظ على حرف الصناعة التقليدية، من خلال تنفيذ وإرساء منظومة كنوز الفنون التقليدية المغربية بشراكة مع اليونسكو، موضوع الاتفاقية الموقعة في 28 نونبر2022.

III.2.3.3.8. التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر

III.2.3.3.8.1. التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة

◄ **مكافحة تغير المناخ والتنمية المستدامة**

إدراكا منه لأهمية القضايا المناخية وعواقبها، لاسيما فيما يتعلق بتعاقب حالات الجفاف وندرة المياه، التزم المغرب بتقليص الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 45,5% بحلول سنة 2030. وتماشيا مع ذلك، تهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى ضمان الانتقال نحو اقتصاد أخضر وشامل بحلول سنة 2030. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الاستراتيجية الجديدة في أفق 2035 يوجد في مراحل إعداده النهائية.

في هذا الإطار، تم سنة 2023 إطلاق البرنامج الاستراتيجي الجديد "المناخ-دعم المساهمة المحددة وطنيا" الممول من طرف البنك الدولي بقيمة تناهز 318,7 مليون أورو. ويشمل هذا البرنامج إجراءات آنية، بما في ذلك وضع مقاربة ترتكز على التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية، وإحداث نظام متين للبيانات المناخية لتحسين عملية اتخاذ القرارات، والحماية اللازمة للمجموعات الهشة وكذا الأنظمة البيئية، من آثار تغير المناخ.

بالإضافة الى ذلك، يستفيد المغرب من دعم مالي من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي من أجل وضع ميزانية قائمة على المناخ، وتحقيق المواءمة بين البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات والالتزامات الواردة في إطار المساهمة المحددة وطنيا. ويهدف هذا الورش إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

- تحديد موارد الدولة المخصصة للإجراءات المتعلقة بمكافحة تغير المناخ؛
- تحديد حاجيات التمويل لتحقيق الأهداف المناخية؛
- دعم اتخاذ القرار من أجل البرمجة المالية الماكرو ميزانياتية.

وتلتزم الحكومة أيضا، بموجب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي سنة 2023 في إطار التسهيل الجديد من أجل المرونة والاستدامة، باتخاذ تدابير مهمة على المدى القصير والمتوسط لدمج الاعتبارات المناخية في سياساتها الاقتصادية والميزانياتية، من خلال اعتمادها على أدوات اقتصادية ومالية وجبائية وتشريعية، تمكنها من إدخال إصلاحات تروم دعم الاستثمارات المستدامة، وتقليص انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

أما على المستوى المؤسساتي، تم إحداث وحدة مركزية لشؤون المناخ داخل وزارة الاقتصاد والمالية لتعزيز عمل الوزارة في هذا الميدان. وتتولى هذه الوحدة التوجيه والمساعدة على اتخاذ القرار فيما يخص البرامج والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بتغير المناخ، وتتكون من ممثلي مديريات الوزارة المعنية بإشكاليات المناخ كالالتزامات الخضراء، والضرائب البيئية، وإضفاء الطابع الأخضر على الصفقات العمومية، والميزانية القائمة على المناخ.

◄ **البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة**

عند متم سنة 2023، بلغت نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي 83,5% بالوسط الحضري، في حين بلغت نسبة معالجة المياه العادمة 57,5%، والتي تهم 168 محطة للمعالجة، بما في ذلك 8 مصارف للمياه في البحر. ووصل مجموع المدن والمراكز التي استفادت من مشاريع التطهير السائل 468، منها 330 جماعة حيث توجد بها المشاريع في طور الإنجاز أوتمت برمجتها.

اما فيما يتعلق بمحور إعادة استعمال المياه المعالجة، والمقدرة في سنة 2023 بحوالي 37 مليون متر مكعب، فقد تم تزويد 31 ملعب غولف بـ 20 مليون متر مكعب تقريبا من مياه الصرف المعالجة.

III.2.8.3.3.2. الاستراتيجية الطاقية وتشجيع الطاقات المتجددة

◄ **الطاقات المتجددة**

يندرج تطوير الطاقات المتجددة في صلب اهتمامات الاستراتيجية الطاقية الوطنية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تنويع مصادر الطاقة، والرفع من حصة الطاقات الخضراء إلى أكثر من 52% من إجمالي الطاقة الكهربائية بحلول سنة 2030، بغية تقليص التبعية الطاقية وتعزيز الأمن الطاقي للبلاد من خلال المساهمة في دعم المستثمرين الوطنيين والدوليين مع ضمان الولوج إلى الطاقة بتكاليف تنافسية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تتلخص الإجراءات الرئيسية التي تم إنجازها خلال سنة 2024 في ما يلي:

- **ملاءمة الإطار القانوني:**

عرفت سنة 2024 مصادقة المجلس الحكومي، المنعقد بتاريخ 12 شتنبر 2024، على المراسيم التطبيقية للقانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية. يتعلق الأمر خاصة بما يلي:

- المرسوم المتعلق بشهادة الأصل المثبتة للكهرباء المتأتية من مصادر الطاقات المتجددة، تطبيقا لمقتضيات المادة 16 من القانون رقم 82.21 والمادة 6 المكررة من القانون رقم 40.19؛
- المرسوم بتطبيق المادة 18 من القانون رقم 82.21 بشأن العدادات الذكية.

كما تم، خلال سنة 2024، نشر المرسوم المتعلق بتحديد سقف مبلغ مساهمة الأطراف التي قامت بإحالة النزاع على الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء بالجريدة الرسمية، وذلك تطبيقا للمادة 37 من القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

- **تطوير الطاقات المتجددة:**

إلى متم شهر غشت 2024، بلغ حجم الطاقات المتجددة التي تم توفيرها، ما يناهز 5.304 ميغاوات، مما رفع معدل حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي إلى ما يزيد عن 44,3% موزعة كما يلي:

- **الطاقة الريحية:**

بموجب القانون رقم 13.09، الذي تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 40.19، تم خلال سنة 2024 القيام بمنح التراخيص لتوسيع أربع مشاريع لمركبات الطاقة الريحية. ويتعلق الأمر بما يلي:

✓ المركب الريحي "أفركات" بقدرة تبلغ 80 إلى 100 ميغاوات وباستثمار يناهز حوالي 1,8 مليار درهم؛

✓ المركب الريحي "غراد جراد" بقدرة تبلغ 80 إلى 120 ميغاوات وباستثمار يناهز حوالي 1,9 مليار درهم؛

- ✓ المركب الريحي "جبل خلادي" بقدرة تبلغ 120 إلى 160 ميغاوات وباستثمار يناهز حوالي 2,5 مليار درهم؛
- ✓ المركب الريحي "بير أنزارن II" بقدرة تبلغ 120 إلى 160 ميغاوات وباستثمار يناهز حوالي 2,3 مليار درهم.

بالموازاة مع ذلك، تم منح رخصة استغلال لتشغيل المركب الريحي "أفتيسات II" بقدرة تبلغ 200 ميغاوات وباستثمار قدره 3 ملايير درهم.

علاوة على ذلك، وفي إطار البرنامج الريحي المندمج بقدرة تبلغ 850 ميغاواط، يتوقع أن يتم تشغيل المركب الريحي "جبل الحديد" بقدرة تبلغ 270 ميغاوات وباستثمار قدره 3,26 مليار درهم متم سنة 2024.

كما ستتواصل عمليات إنجاز مشروع المركب الريحي "الداخلة"، الذي يهدف إلى تزويد محطة تحلية مياه البحر في الداخلة بقدرة تبلغ 60 ميغاوات وباستثمار يقدر بحوالي 900 مليون درهم. ومن المتوقع بدء تشغيل المركب مع نهاية سنة 2024.

بالإضافة إلى ذلك، عرفت سنة 2024 بدء تشغيل مشروع إعادة تشغيل المركب الريحي "الكودية البيضا" بقدرة تبلغ 100 ميغاوات وباستثمار يناهز 1,46 مليار درهم.

- **الطاقة الشمسية:**

- ✓ تم منح رخصتين لإنجاز محطتين للطاقة الشمسية الفوتوضوئية، ويتعلق الأمر بمشروع "GPM2" بقدرة تعادل 35 ميغاوات بمدينة طنجة، ومشروع " "GPM4" بقدرة تبلغ 33 ميغاوات بمدينة فاس، باستثمار قدره 240 مليون درهم لكل منهما؛
- ✓ تم منح رخصة استغلال لتشغيل محطة الطاقة الشمسية الفوتوضوئية "GPM1" بقدرة تناهز 30 ميغاوات واستثمار قدره 240 مليون درهم؛
- ✓ مواصلة تطوير مشاريع الطاقة الشمسية الفوتوضوئية "نور أطلس" بقدرة 290 ميغاوات ومشاريع "نور ميدلت" 1 و2 و3 بقدرة 1.985 ميغاوات؛
- ✓ مواصلة أشغال إنجاز مشاريع الطاقة الشمسية الفوتوضوئية التي تنجزها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في مواقعها المنجمية بكل من بنجرير، وخريبكة واليوسفية، في إطار نظام الإنتاج الذاتي، بقدرة إجمالية تبلغ 301 ميغاوات وباستثمار قدره 2,4 مليار درهم.

- **الطاقة الكهرومائية:**

سيتم، خلال سنة 2024، الانتهاء من أشغال بناء محطة تحويل الطاقة عبر الضخ "عبد المومن" والتي تبلغ قدرتها 350 ميغاوات باستثمار يبلغ 3,2 مليار درهم، وسيتم الشروع في القيام بالتجارب اللازمة تمهيداً لتشغيلها مع نهاية سنة 2024.

- **عرض المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر:**

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بتنزيل "عرض المغرب للهيدروجين الأخضر"، تم إصدار منشور رئيس الحكومة رقم 03/2024 بتاريخ 11 مارس 2024 الذي يهدف إلى اعتماد نهج شامل وشفاف وعملي لضمان إرساء رؤية واضحة للمستثمرين.

يستهدف هذا المنشور المستثمرين وتجمعات المستثمرين الراغبين في إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في القطاع الصناعي بالمملكة، سواء كان موجها للسوق الداخلية أو للتصدير أو لكليهما. ولهذا الغرض، عبأت الدولة عقارات عمومية مهمة ناهزت مساحتها مليون هكتار، (300.000 هكتار في المرحلة الأولى) من خلال استغلال بنية تحتية تنافسية للتخطيط، والتطوير والصيانة. بالإضافة إلى ذلك، يقترح "عرض المغرب للهيدروجين الأخضر" تحفيزات جبائية وجمركية طبقا للشروط المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

- **تطوير التطبيقات النووية:**

عرفت سنة 2024 إعداد وتوقيع البرنامج الإطار الجديد للشراكة التقنية بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية برسم الفترة 2024-2029، وذلك طبقا للأولويات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية، خاصة في مجالات السلامة النووية والإشعاعية، والفلاحة، والصحة، والماء، والطاقة، والصناعة.

وقد تم في إطار هذا البرنامج إنجاز المشاريع المخطط لها في مرحلته الأولى برسم الفترة 2024-2025. ويتم حالياً التحضير للمرحلة الثانية التي ستمتد خلال الفترة 2026-2027.

◄ **النجاعة الطاقية:**

تروم التوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجالات الطاقة إلى تقليص الفاتورة الطاقية للبلاد من خلال اقتصاد في الطاقة بحوالي 20% مع حلول سنة 2030، وذلك من خلال تنزيل مجموعة من الإجراءات الوقائية والتصحيحية.

وفي هذا الاتجاه، سيتم مواصلة تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالنجاعة الطاقية، حيث تميزت سنة 2024 بمصادقة مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 12 شتنبر 2024 على المرسوم بتطبيق المادتين الأولى والسابعة من القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية بخصوص مقاولات خدمات الطاقة. كما تم نشر، بالجريدة الرسمية، قرارات وزارية مشتركة بين وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزارة الصناعة والتجارة، تتعلق بالحد الأدنى من الأداء الطاقي الإلزامي ووضع ملصقات الطاقة للأجهزة التبريدية، والحد الأدنى من الأداء الطاقي الإلزامي للمحركات الكهربائية، والأداء الطاقي الإلزامي مع وضع ملصقات الطاقة لأجهزة التكييف.

◄ **الكهربة القروية:**

مكن برنامج الكهربة القروية الشمولي منذ انطلاقته سنة 1996 إلى متم شهر يوليوز 2024، من إنجاز مايلي:

- ربط 41.922 قرية (2.160.756 مسكن) بالشبكة الكهربائية الوطنية؛
- التجهيز بعُدة فوتوضوئية فردية لفائدة:

- 51.559 مسكن بـ 3.663 قرية خلال الفترة 1998-2009؛
- 19.438 مسكن بـ 900 قرية في إطار البرنامج الشمسي على مستوى الجماعات خلال الفترة 2016-2018، في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

هذا وقد بلغ معدل الكهربة القروية 99,89% بميزانية استثمار منجزة، بلغت 25,37 مليار درهم.

III.2.3.3.9. تطوير قطاع المناجم والبنية التحتية الجيولوجية

على إثر الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز، بتاريخ 8 شتنبر 2023، والذي تسبب في خسائر بشرية ومادية في الستة أقاليم والعمالة، تم خلال سنة 2024 اتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى تحديد التقسيم الجيولوجي للمناطق، ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- **إعداد الخريطة الجيولوجية التكتونية الحديثة "néotectonique" والمخاطر الزلزالية** بمقياس 1/250.000 للمناطق المتضررة في إقليم الحوز؛
- **إعداد 8 خرائط جيولوجية بمقياس 1/50.000 في منطقة الأطلس الكبير**، تشمل أوراق الطوبوغرافية، في كل من سوق لخميس دادس، وآيت تومرت، وتوندوت، وآيت تامليل، وأغويم، وأمرزغان، وتفليت، وسكورة في كل من إقليمي ورزازات وأزيلال.

كما تميزت سنة 2024، كذلك، بتنفيذ مجموعة من الأوراش التي تهدف إلى مراجعة الإطار القانوني لقطاع المناجم، خاصة من خلال إعداد مشروع تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم ومشروع إصلاح النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات العاملة في قطاع المناجم.

وستتواصل خلال سنة 2025 الإجراءات والتدابير التالية:

- تنظيم حملة تنقيب جيوفيزيائي باستخدام الطائرة، واستخدام طرق إشعاعية، ومغناطيسية وكهرومغناطيسية، في المرتفعات الوسطى بالمغرب، لإنجاز 16 خريطة بمقياس 1/50.000 على مساحة تصل إلى 10.000 كيلومتر مربع؛
- إنجاز ثلاث خرائط جيولوجية بمقياس 1/50.000 بمجال درعة السفلى (جهة كلميم-واد نون) على مساحة تصل إلى 1.875 كيلومتر مربع.

III.2.3.3.10. حماية الموارد الغابوية ومحاربة التصحر

تتمحور استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030"، التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك، حول أربعة محاور رئيسية، تهم إحداث نموذج جديد بمقاربة تشاركية جديدة، وتحديث المهن الغابوية، وتطوير تدبير المجالات الغابوية، وكذا الإصلاح المؤسساتي. ويهدف هذا المحور الأخير إلى تمكين القطاع من إطار قانوني مناسب عبر إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات بموجب القانون رقم 52.20.

وبرسم سنة 2025، تتجلى المكونات الرئيسية لبرنامج العمل لقطاع المياه والغابات في ما يلي:

◄ **حماية وتأمين المجال الغابوي من خلال:**

- مواصلة مجهودات تسوية الوضعية القانونية للعقارات، عبر عمليات تحفيظ المناطق الغابوية وإنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بالمسح الخرائطي على مساحة 200.000 هكتار؛
- فتح وإعادة تأهيل وصيانة المسالك على امتداد ما يقارب 430 كلم، مدمجة في مشاريع إعادة تشجير وتجديد الغابات وتهيئة الأحواض المنحدرة.

◄ **تهيئة وتنمية الغابات من خلال:**

- تعزيز برنامج التشجير: من المتوقع أن تشمل أشغال التشجير الجديد (عمليات إعادة التشجير وإعادة الإحياء وتحسين المراعي الغابوية) مساحة تناهز 70.000 هكتار؛
- إنتاج ما يقارب 40 مليون شتلة، إضافة إلى أشغال تجديد المغروسات وصيانتها على مساحة 7.000 هكتار؛
- أشغال الحراجة وصيانة الأغراس على مساحة 20.000 هكتار؛
- تعزيز التدابير التحفيزية من خلال آلية التعويض عن القيود المفروضة لإدماج السكان في مراقبة الغابات على مساحة 85.000 هكتار وحماية إعادة التشجير من قبل الجمعيات الرعوية؛
- أشغال تهيئة وتعزيز تهيئة 35 غابة حضرية وشبه حضرية.

◄ **محاربة التصحر وحماية الطبيعة من خلال:**

- التصحيح الميكانيكي (العتبات بالأحجار) لحوالي 260.000 متر مكعب، بالإضافة إلى تثبيت وصيانة حوالي 900 هكتار من الكثبان الساحلية والقارية؛
- تعزيز آليات المراقبة والإنذار المتعلق بالتدخل الأولي، وتأهيل وصيانة 45 نقطة مائية، وفتح وتهيئة 520 كلم من خنادق للحماية من الحرائق؛
- تدبير وتثمين القنص والصيد الساحلي من خلال القيام بعمليات التهيئة المتعلقة بالقنص وتنظيم القناصين والصيادين وكذا إعادة إعمار مجاري المياه والبحيرات الطبيعية وحقينة السدود عبر إنتاج 25 مليون من صغار السمك وإعادة توطينها؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه من خلال تثمين شبكة المنتزهات الوطنية العشرة من بينها:
  - المنتزه الوطني بإفران والذي كان موضوع اتفاقية موقعة من طرف الوكالة الوطنية للمياه والغابات وعدة شركاء مؤسساتيين من أجل تنمية السياحة البيئية في هذا المنتزه بمبلغ 729 مليون درهم؛
  - المنتزه الوطني لتوبقال في إطار برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

3.III. مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية والتي تجدد التأكيد على ضرورة تعزيز دينامية الاقتصاد الوطني بهدف توسيع آفاق تنمية بلادنا، حددت الحكومة الأولويات المتعلقة بتسريع مسلسل التحول البنيوي الواعد الذي انخرط فيه المغرب بكل عزم وجدية.

وهكذا، منذ عدة سنوات، وضع المغرب برنامجا واسعا للإصلاحات البنيوية الهادفة إلى تحويل بنياته الاقتصادية والمؤسساتية بشكل عميق من أجل تحفيز نمو دامج ومستدام.

وفي هذا الإطار، يشمل عمل الحكومة تعزيز أسس الحكامة الجيدة عبر مواصلة إنجاز أوراش إصلاح العدالة والمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا إصلاح أنظمة التقاعد.

إضافة إلى ذلك، ومن أجل وضع أسس تنمية ترابية متوازنة، ستعزز الحكومة مجهوداتها لتسريع ورش الجهوية المتقدمة ومواصلة تنزيل اللاتمركز الإداري. كما ستحرص الحكومة على تفعيل كل الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة، ولاسيما، ما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنة الخدمات، مع مواصلة المجهودات المبذولة من أجل ترسيخ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في كافة مجالات الحياة العامة.

1.3.III. إصلاح منظومة العدالة

استكمالا لورش إصلاح منظومة العدالة، ستتميز سنة 2025 بتعزيز مكتسبات هذا الورش وتوطيد دولة الحق والقانون والعمل على ضمان قضاء مستقل وضامن لمناخ أعمال جذاب ومواصلة تعميم محاكم الأسرة على الصعيد الجهوي وتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وقد تعزز مسلسل هذه الاصلاحات، سنة 2024، عبر الإنجازات التالية:

◄ **مجال التشريع:**

- مصادقة مجلس الحكومة على مشروع مرسوم رقم 2.22.92 يتعلق بتحديد كيفيات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها ومشروع مرسوم رقم 2.23.1119 بتحديد كيفية مسك قائمة أسماء المحكمين وشروط التسجيل فيها والتشطيب منها؛
- إعداد عدة مشاريع نصوص قانونية وتنظيمية منها مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة الخبراء القضائيين ومشروع قانون رقم 65.23 بتغيير الظهير الشريف، بتاريخ 12 غشت 1913، بمثابة قانون الالتزامات والعقود وكذا مشروع قانون رقم 34.23 الذي يوافق بموجبه على اتفاقية لاهاي بشأن تسهيل الولوج إلى العدالة على المستوى الدولي والمؤرخة في 25 أكتوبر 1980.

◄ **المجال الجنائي:**

إعداد مجموعة من الآليات المساعدة في مجال العدالة الجنائية إلى جانب مشاريع مؤسساتية أخرى ذات الأولوية، تتمثل في ما يلي:

- تحديث السجل العدلي؛
- تنميط مكاتب المحجوزات كوسائل للإثبات؛
- إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث بنك وطني للبصمات الجينية وكذا مشروع مدونة الطفل واستكمال مشروع مراجعة مجموعة من المقتضيات تهم التشريع الجنائي؛
- مواصلة تفعيل مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات والمنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح.

◄ **المجال المدني:**

- تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.23.665 كما تم تغييره بالمرسوم 2.24.401 بتحديد الخريطة القضائية للمملكة، الذي تم نشره بتاريخ 22 يوليوز 2024.

  كما تم إحداث محاكم متخصصة تجارية وإدارية في أغلب جهات المملكة، ويتعلق الأمر بمحكمة استئناف إدارية بمدينة فاس ومحكمة ابتدائية إدارية بمدينة طنجة ومحكمتي استئناف تجارية وإدارية بمدينة طنجة ومحكمتين ابتدائيتين تجارية وإدارية بمدينة بني ملال ومحكمتي استئناف تجارية وإدارية بمدينة أكادير؛
- إحداث فضاء أزرق بالمحكمة الابتدائية ببيوكرى وبالمحكمة الابتدائية بجرادة؛
- دراسة وتحديد الحاجيات المالية واللوجيستيكية المتعلقة بإحداث المكتب الجهوي، بالمملكة المغربية، لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص لمنطقة شمال إفريقيا؛
- المواكبة القانونية للمشاريع ذات الصلة بالإدارة الإلكترونية، ولاسيما، مشروع منصة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية وتتبعها، ومشروع رقمنة سجل التعاونيات ومشروع إحداث منصة المبيعات القضائية بالمزاد العلني.

◄ **مجال التحول الرقمي لمنظومة العدالة:**

تهم المشاريع المنجزة في إطار خارطة الطريق الجديدة المتعلقة بالتحول الرقمي لمنظومة العدالة، لاسيما، ملاءمة الترسانة القانونية لمواكبة مشاريع الرقمنة وتجويد الخدمات الرقمية للإدارة القضائية وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمرتفقين والمتقاضين والمهن القانونية والقضائية، وتعزيز الأمن المعلوماتي على مستوى الإدارة القضائية وتأهيل البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والمحاكم.

تهم المشاريع المزمع إنجازها، سنة 2025، في مجال التحول الرقمي بالأساس العناصر التالية:

- خدمة الأبوستيل الإلكترونية للوثائق القضائية وشبه القضائية؛
- مشروع تحديد وترسيم المسارات والإجراءات والمساطر الإدارية والقضائية؛
- المنصة الرقمية للمبيعات القضائية بالمزاد العلني؛
- اقتناء وتفعيل تراخيص تتعلق بتطبيقات وحلول تمكن من التدبير الإلكتروني للوثائق والسجلات؛
- تطوير وتشغيل المواقع الإلكترونية للمحاكم.

2.3.III. إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

يُعتبر ورش إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية أولوية وطنية وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية، ولاسيما تلك الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والداعية إلى إصلاح عميق للقطاع العام، بما يضمن التكامل والانسجام الأمثل بين مهامها، ويعزز في نهاية المطاف، فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، أعدت الحكومة خلال سنة 2021، برنامجا طموحا لإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، يتضمن، لاسيما، إصدار القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والقانون رقم 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

◄ **تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية:**

تبعا لانعقاد الاجتماع الأول لمجلس إدارتها، في 12 دجنبر 2022، المخصص لانطلاق نشاطها، واصلت هذه الوكالة إحداث هيئات الحكامة التي ستشرف على تدبيرها.

كما تمت المصادقة، خلال الاجتماع الثاني لمجلسها الإداري المنعقد بتاريخ 28 نونبر 2023، على مسطرة تعيين الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة طبقا لمقتضيات المادة 13 من القانون 82.20 سالف الذكر.

وصادق المجلس الإداري للوكالة خلال اجتماعه الثالث، المنعقد بتاريخ 3 أبريل 2024، على حسابات المؤسسة لسنة 2023 وميزانيتها لسنة 2024 وكذا مشروع الاتفاقية المتعلقة بالمراقبة المالية للدولة على الوكالة، كما تم إحداث اللجان المختصة المنبثقة عن مجلس الإدارة والمصادقة على قواعد تسييرها مما سيمكن من تعزيز حكامتها.

ومنذ تفعيلها، حددت هذه الوكالة برنامج عمل يستند إلى أوراش ذات أولوية تهدف إلى تعزيز الحكامة، ومواكبة عمليات تحويل المؤسسات والمقاولات العمومية إلى شركات مساهمة (SA)، وكذا مواكبة عمليات إعادة الهيكلة القطاعية، وتفعيل تجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية، والتي تدخل ضمن نطاق تدخلها، وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووضع آلية تتبع نجاعة أداء هذه المؤسسات والمقاولات العمومية.

وهكذا، شرعت الوكالة في تنزيل عدة أوراش ذات الأولوية، تهم لاسيما:

- **وضع أسس السياسة المساهماتية للدولة:**

تنص المادة 50 من القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية على أن الدولة تحرص على أن تكون لديها سياسة مساهماتية تعكس التوجهات الاستراتيجية والأهداف العامة لمساهماتها، ودورها في حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية والطريقة التي تنفذ بها هذه السياسة.

وفي هذا الإطار، يعد إرساء السياسة المساهماتية للدولة أحد الأوراش المهيكلة التي تشرف عليها الوكالة. وتحقيقًا لهذه الغاية، صادق المجلس الوزاري المنعقد برئاسة صاحب الجلالة، بتاريخ فاتح يونيو 2024، على التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة المساهماتية للدولة، والتي تحدد الأولويات والأهداف والمبادئ التوجيهية التي ستؤطر تدبير وتطوير قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، كما توفر إطاراً مرجعياً مستقراً ومتوقعا يوضح انتظارات الدولة كمساهم.

هكذا، وبعد المصادقة على هذه التوجيهات، تعمل الوكالة على بلورة مشروع السياسة المساهماتية للدولة وخطة تنزيلها. وفي هذا الصدد، ترأس السيد رئيس الحكومة، بتاريخ 19 شتنبر 2024 ، اجتماعًا لهيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة المحدثة بموجب المرسوم رقم 2.22.796، حيث تمت، خلاله، الموافقة على مشروع السياسة المساهماتية المقترح من لدن الوكالة. وسيتم، في المرحلة المقبلة، عرض مشروع هذه السياسة قصد الدراسة والمصادقة في مجلس الحكومة لتمكين الوكالة من الشروع في تطبيقها وفقاً للرؤية الملكية.

- **المساهمة في وضع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإصلاح :**

في إطار تنزيل القانون-الإطار رقم 50.21 والقانون رقم 82.20، تمت المصادقة ونشر عدة نصوص تشريعية وتنظيمية خلال سنة 2023، كما توجد نصوص أخرى في طور الإعداد أو المصادقة. وهكذا، تم، خلال سنة 2023، إصدار قانون واحد وأربعة مراسيم في الجريدة الرسمية، ويتعلق الأمر بـ:

- القانون رقم 40.22 بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية؛
- المرسوم رقم 2.22.582، بتاريخ 26 يناير 2023، بتحديد شروط وكيفيات تعيين الأعضاء المستقلين في الأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية؛
- المرسوم رقم 2.22.796، بتاريخ 26 يناير 2023، المتعلق بتأليف هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة وكيفيات سيرها؛
- المرسوم رقم 2.22.581، بتاريخ 26 يناير 2023، المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة في الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛

- المرسوم رقم 2.22.964، بتاريخ 8 دجنبر 2022، بتعيين ممثلي الدولة في مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛

وفيما يتعلق بمراجعة المساطر المؤطرة لعمليات المحفظة وعمليات الرأسمال، يتم إعداد مشروعي قانونين ومشروع مرسوم، ويتعلق الأمر بـ:

- مشروع القانون المتعلق بشروط ومساطر إحداث المقاولات العمومية التي لا يخضع إحداثها لمجال القانون؛
- مشروع قانون يتعلق بإصلاح نظام الخوصصة والنصوص التطبيقية المتعلقة به؛
- مشروع المرسوم المتعلق بإبداء الرأي الممنوح من طرف الوكالة الذي يتعلق بعمليات تأسيس شركات تابعة أو شركات متفرعة عن هذه الشركات أو المساهمة في رأسمال مقاولات خاصة، من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية التي تندرج في نطاق تدخل هذه الوكالة.

إضافة إلى ذلك، تقوم وزارة الاقتصاد والمالية، بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، بإعداد:

- مشروع قانون يتعلق بإصلاح المراقبة المالية وحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- مشروع قانون يتعلق بإحداث الهيئة المركزية لتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- ثلاثة مشاريع مراسيم تتعلق بعقود البرامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، وبميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وبتقييم الملك العمومي الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية.

- **تحويل المؤسسات العمومية التي تدخل في نطاق تدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية إلى شركات مساهمة:**

تقوم الوكالة الوطنية بمواكبة المؤسسات العمومية التي تمارس أنشطة تجارية في عملية تحولها إلى شركات مساهمة. وفي هذا الإطار، تم القيام بمشاورات استراتيجية بمبادرة من الوكالة مع المجموعة الأولى من المؤسسات العمومية التي سيتم تحويلها إلى شركات مساهمة، وهي المكتب الوطني للمطارات وصندوق التجهيز الجماعي والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ووكالة المغرب العربي للأنباء والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.

ومكنت هذه المشاورات من إعداد خرائط طريق خاصة والتوفر على الرؤية الواضحة اللازمة بشأن النماذج الاقتصادية والمهام الموكولة لهذه المؤسسات . ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على مشاريع قوانين تحويل كل من صندوق التجهيز الجماعي ووكالة المغرب العربي للأنباء لشركات مساهمة قصد وضع مشاريع هذه القوانين في مسطرة المصادقة. في حين تم وضع مشاريع القوانين المتعلقة بتحويل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن لشركات مساهمة في مسطرة المصادقة.

أما بالنسبة لباقي للمؤسسات العمومية المعنية، فقد تم إطلاق دراسات إعادة التموقع الاستراتيجي بهدف تحديد نطاق تدخل الشركات المساهمة المستقبلية وعلاقات كل منها مع منظومتها (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الوكالة الوطنية للموانئ، المختبر الرسمي للتحاليل والبحوث الكيماوية، صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الوطني للصيد...).

- **تأطير تطور محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق تدخل الوكالة:**

في أفق اعتماد المقتضيات المنصوص عليها في المادة 9 من القانون رقم 82.20 بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وضعت الوكالة نظاماً لمعالجة طلبات الحصول على آراء الترخيصات لعمليات المحفظة والرأسمال والمتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي توجد في نطاق تدخلها.

- **تجميع حسابات الدولة المساهمة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:**

طبقا لمقتضيات المادة 5 من القانون رقم 82.20، تقوم الوكالة بإعداد البيانات المالية المجمعة للدولة المساهمة. ولهذه الغاية، أطلقت الوكالة مشروعاً من أربع مراحل يهدف إلى تجميع هذه الحسابات طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وتم خلال سنة 2023، اختيار الإطار المرجعي لهذه المعايير وكذا انتقاء مكتب استشارات الذي سيواكب الوكالة في تنفيذ هذا المشروع.

تميزت سنة 2024 بالانطلاق الرسمي للمشروع وبتنظيم تكوينات في مجال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبورشات عمل لإحصاء الممارسات وتحديد الوحدات المعنية بتوحيد حساباتها، كما تم إجراء تشخيص مفصل واختيار نموذج للبيانات المالية المجمعة.

وبعد الانتهاء من مراحل التشخيص وتحديد استراتيجية التوطيد واختيار المعايير، تم الشروع في المرحلة الأخيرة من المشروع والتي تتمثل في الإعداد لجمع المعطيات المتعلقة بالوحدات المعنية بتوحيد وتوطيد حساباتها وتحديد الأثر وكذا إنتاج الحسابات المجمعة للدولة المساهمة.

- **إرساء منظومة قيادة نجاعة الأداء:**

يندرج هذا النظام في إطار المادة 5 من القانون رقم 82.20 الذي يخول للوكالة مسؤولية السهر على مصالح الذمة المالية للدولة-المساهمة، وتدبير مساهماتها وتأمين تتبع وتقييم نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وعند استكمال هذا المشروع، سيتم وضع نماذج رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية، مع مراعاة خصوصياتها وانتماءاتها القطاعية من أجل تزويد وإصدار التقارير التي سيتم إرسالها بشكل تلقائي ودوري إلى الوكالة، والتي ستحلل وترصد مدى احترام المؤسسات والمقاولات العمومية للأهداف المسطرة والتي تعكسها مخططاتها المالية.

◄ **الإشراف على عمليات إعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية:**

مكنت الأشغال التي قامت بها الوكالة من التقدم بخطوات هامة في هذا الورش الطموح، خاصة في القطاعات التالية:

- **القطاع السمعي البصري:** تهدف عملية إعادة هيكلة هذا القطاع إلى توحيد المقاولات العمومية العاملة بالقطاع في قطب واحد مندمج يكون الهدف الرئيسي منه هو إحداث مجموعة سمعية بصرية عمومية مستدامة وتعزيز حضور القطاع السمعي البصري العمومي على الساحتين الوطنية والدولية، مع التكيف مع التطورات التكنولوجية والتغيرات في عادات استهلاك المحتوى السمعي البصري؛
- **قطاع الطاقة :**تتمثل مساهمة الوكالة في مواكبة الأوراش التي تندرج في إطار إعادة الهيكلة المؤسساتية للمؤسسات والمقاولات العمومية العاملة في هذا القطاع (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية والشركات الجهوية متعددة الخدمات..)؛
- **القطاع المالي:** أعادت الوكالة إطلاق مشروع إنشاء قطب مالي عمومي. ويبرر هذا المشروع بالحاجة إلى خلق تكامل بين الوحدات المعنية، كما تم التنصيص على ذلك في القانون-الإطار رقم 50.21، لاسيما فيما يتعلق بترشيد استعمال الوسائل والتكاليف وكذا تدبير المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوكالة بمواكبة عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية في إعداد مشاريع إعادة الهيكلة الخاصة بها، لاسيما، المكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية وشركة الخطوط الملكية المغربية وبريد المغرب.

كما تم وضع برنامج شامل لعمليات إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي لا تدخل ضمن نطاق تدخل الوكالة. ويمكن تلخيص هذه العمليات في نوعين:

- عمليات قيد التنفيذ أو في مرحلة متقدمة من التنفيذ (قطاعات الصحة والتأمين الصحي والتوزيع والتعمير)؛
- عمليات قيد التقييم والتشاور (قطاعات الفلاحة والتعليم العالي والإسكان واللوجيستيك والنجاعة الطاقية).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء مشاورات مع المؤسسات والمقاولات العمومية، والتي أسفرت عن وضع برنامج عمل خاص يهدف إلى تحسين حكامتها والمراقبة المالية التي تخضع لها، فضلاً عن تدابير الدعم الأخرى، لاسيما في مجال تحصيل الديون. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بقطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والسياحة والفلاحة والبنيات التحتية والماء.

3.3.III. مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري

1.3.3.III. تسريع الجهوية المتقدمة

تندرج الجهوية المتقدمة في صلب الأوراش الاستراتيجية الكبرى بالمغرب، وتهدف إلى إرساء دينامية تقوم على توزيع الاختصاصات والموارد بين الدولة والجماعات الترابية، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة

والمستدامة، عبر إرساء العدالة المجالية والإنصاف في إنتاج وتوزيع الثروة.

وتحظى اليوم الجهوية المتقدمة بإطار قانوني يعكس الرغبة في تمكين المغرب من تنظيم ترابي فعال وناجع قادر على خلق دينامية مجالية وترابية والاستجابة لتطلعات المواطنين.

ومن هذا المنطلق، تكثف الحكومة جهودها لتسريع تنزيل هذا الورش، باتخاذ عدة إجراءات تشمل على الخصوص:

◄ **مواصلة تعزيز الموارد المالية المرصودة للجهات**

منذ سنة 2021، يخصص قانون المالية، سنويا، للجهات مبلغا إجماليا من الموارد المرصودة يبلغ 10 ملايير درهم.

◄ **مواكبة الجهات لممارسة اختصاصاتها**

تم، لهذا الغرض، إحداث مجموعة من الهيئات لمواكبة الجهات في التفعيل الكامل لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة، وتقييم التدابير الأولية وكذا الإنجازات المحققة.

وبالتالي، تم الاتفاق، وفق خارطة الطريق التي تمت المصادقة عليها سلفا من طرف لجنة القيادة الاستراتيجية، على تنفيذ الإجراءات التالية:

- **برنامج عمل أولوي على المدى القصير:** يرتكز على تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتشغيل، والذي تمت ترجمته من خلال:

  - إعداد دورية مشتركة حول دعم المقاولات وكذا دلائل منهجية وعملية لتوطين ولتنظيم مناطق الأنشطة الاقتصادية؛

  - مشروع مرسوم يتعلق بتحديد مسطرة إعداد تصميم النقل؛

  - مشروع مرسوم يتعلق بعملية التعاقد بين الدولة والجهات، بالإضافة إلى عدة اتفاقيات خاصة لتفعيل بعض الاختصاصات.

- **استكمال تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها على المدى المتوسط**، من خلال:

  - مراجعة وتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لاختصاصات الجهات وكذا بعض النصوص المتعلقة باختصاصات القطاعات الوزارية المعنية؛

  - إبرام اتفاقيات خاصة مع شركاء آخرين لتفعيل بعض الاختصاصات.

◄ **تنزيل برامج التنمية الجهوية**

يتواصل تفعيل الجهوية المتقدمة بتعزيز المقاربة التعاقدية بين الدولة والجهات من أجل تنفيذ مشاريع الشراكة المدرجة في إطار برامج التنمية الجهوية.

وهكذا، ومنذ دخول القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات ونصوصه التطبيقية حيز التنفيذ، قامت الجهات بإعداد برامجها للتنمية الجهوية بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية في إطار عقود مبرمة بين الدولة والجهات.

وتجدر الإشارة، إلى أنه تم إصدار المرسوم رقم 2.22.475 الذي يحدد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه في نونبر 2023. ويوجد، حاليا قيد المصادقة، مشروع مرسوم يتعلق بتحديد مسطرة التعاقد بين الدولة والجهات وباقي المتدخلين، يهدف إلى تحسين تنسيق وفعالية تدخلات مختلف الشركاء.

◄ **تعزيز دور الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع**

في إطار القيام بالمهام الموكلة إليها بموجب القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، تتولى هذه الوكالات تنفيذ المشاريع وبرامج التنمية المعتمدة من قبل مجالس الجهات. وتتعلق هذه المشاريع الاستثمارية أساسا بما يلي:

- مشاريع مندرجة في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027؛
- برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي؛
- عمليات تهيئة وتأهيل وإنجاز المسالك والطرق؛
- عمليات بناء وتهيئة المستشفيات والمراكز الصحية؛
- بنيات تحتية مختلفة كالمنصات الصناعية المندمجة ومراكز التكوين والبنيات التحتية الثقافية والأقطاب الفلاحية وغيرها.

◄ **تحسين تدبير الخدمات العمومية للتوزيع**

في إطار إصلاح نظام توزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل، تم خلال سنة 2023 نشر الظهير الشريف رقم 1.23.53 بتنفيذ القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

وتم إصدار، سنة 2024، ثلاثة مراسيم تطبيقية لهذا القانون، تتعلق بما يلي:

- الإحداث التدريجي لهذه الشركات؛
- تحديد رأسمالها الأولي؛
- تحديد مسطرة جرد ونقل العقارات والممتلكات المنقولة المملوكة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمخصصة لخدمات توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، لفائدة الجماعات المعنية عند إبرام هذه الأخيرة لعقد التدبير مع الشركة الجهوية متعددة الخدمات.

III.2.3.3. اللاتمركز الإداري

منذ إصدار المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري والمرسوم رقم 2.19.40 المتعلق بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري، تتواصل المجهودات الهادفة لإنجاح هذا الورش الاستراتيجي. وتتمثل حصيلة تنفيذ خارطة طريق ورش اللاتمركز الاداري في:

- المصادقة، خلال سنة 2019، على 23 تصميما مديريا للاتمركز الاداري ل 22 قطاعا وزاريا إضافة للمندوبية السامية للتخطيط؛
- نشر قرار وزير الداخلية رقم 2782/19 المتعلق بتحديد تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية وتعيين الكتاب العامون بها؛
- إدراج مناصب "رؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية القطاعية" وكذا "رؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة" ضمن المناصب التي يتم التعيين فيها في مجلس الحكومة (تغيير القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا)؛
- إصدار المنشور رقم 17/2020 للسيد رئيس الحكومة قصد تفعيل خارطة الطريق لتنزيل هذا الورش عبر خمس محاور رئيسية: مراجعة تنظيم القطاعات الوزارية، وتقوية وتأهيل الموارد البشرية والمالية للمصالح اللاممركزة، وتدقيق الاختصاصات التي سيتم نقلها إلى المصالح اللاممركزة إما عن طريق تفويض السلطة أوتفويض الإمضاء، وتقوية آليات التتبع والحكامة، والمواكبة عن طريق برنامج وطني للتكوين والتواصل؛
- إحداث لجنة مكلفة بإعداد مصفوفة تتضمن قرارات تدبير الموارد البشرية التي سيتم تفويضها أو نقلها للمصالح اللاممركزة، والإطار الزمني اللازم لتفعيلها، وكذا لائحة النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة بتدبير الموارد البشرية التي يتعين مراجعتها؛
- إصدار المرسوم رقم 2.22.81 (30 مارس 2023) والمتعلق بتفويض السلطة والإمضاء؛
- إعداد مشروعي المرسومين التاليين:
  - مشروع المرسوم المتعلق بمبادئ وقواعد تنظيم إدارات الدولة وتحديد اختصاصاتها (تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 2 ماي 2024 مع تعميق مقتضياته)؛
  - مشروع المرسوم المتعلق بتعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية؛
- نقل 15 قرارا متعلقا بالاستثمار، من أصل 44، إلى المصالح اللاممركزة؛
- تطوير منصة رقمية لتدبير وتتبع تفعيل التصاميم المديرية للاتمركز الإداري؛

- المصادقة من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري على الصيغة النهائية للتمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على المستوى الجهوي، وذلك بتاريخ 19 يونيو 2023؛
- إعداد، من طرف اللجنة التقنية المكلفة بتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري، وبالتشاور مع القطاعات المعنية، ثلاثة مشاريع مراسيم تهم إحداث وتنظيم ثلاث تمثيليات إدارية مشتركة على المستوى الجهوي.
- **المراحل المقبلة لهذا الورش:**

- مواصلة تنزيل الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق باللاتمركز الإداري، ولاسيما إصدار مشاريع المراسيم السالفة الذكر؛
- تسريع نقل القرارات المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللاممركزة ونشر النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها؛
- مراجعة الهياكل الإدارية للمصالح المركزية واللاممركزة من أجل مواءمتها مع الاختصاصات المحددة في التصاميم المديرية للاتمركز الإداري؛
- تحيين التصاميم المديرية للاتمركز الإداري.

4.3.III. مواصلة إصلاح الإدارة

يحتل إصلاح الإدارة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، مكانة هامة في أجندة الحكومة وذلك في سياق تطوير إدارة عمومية حديثة وفعالة وقريبة من المواطن. من هذا المنطلق، تنكب الحكومة على تحديث الإدارة من خلال اعتماد الرقمنة كرافعة أساسية لتحقيق التحول المنشود. وتزامنا مع المجهودات التي يتم بذلها لتطوير إدارة رقمية وفق استراتيجية المغرب الرقمي 2030. وتسعى الحكومة كذلك لمواصلة إنجاز باقي الأوراش التي سطرتها في إطار الإصلاح الشامل للإدارة.

1.4.3.III. تحسين الخدمات العمومية وتبسيط المساطر الإدارية

تم، في سنة 2020، نشر القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والذي تم تعزيزه بعدد من النصوص التنظيمية ولاسيما:

- مرسوم رقم 2.20.660 صادر في 18 شتنبر 2020 بتطبيق بعض مقتضيات القانون المشار إليه أعلاه؛
- مرسوم رقم 2.22.141 صادر في 8 ماي 2023 بتطبيق بعض أحكام القانون السالف الذكر المتعلقة بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛
- مرسوم رقم 2.22.385 صادر في 8 ماي 2023 بتحديد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما.

وفي هذا السياق كذلك، اتخذت الحكومة عددا من التدابير لتبسيط المسارات الإدارية للمرتفقين وذلك من خلال اعتماد الرقمنة بشكل خاص. وقد تم تجسيد هذا التوجه من خلال إطلاق عدد من البوابات الإلكترونية كالبوابة الوطنية للإجراءات والمساطر الإدارية" إدارتي"، البوابة الوطنية للشكايات "شكاية"، بوابة الشفافية والحصول على المعلومات "شفافية"، بوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية، بوابة التشغيل العمومي ومركز الاتصال والتوجيه الإداري.

إضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة المنصة الإلكترونية "CRI-INVEST" وذلك بهدف استقطاب الاستثمارات وتسهيل المسارات الإدارية ذات الصلة.

III.2.4.3. تفعيل ميثاق المرافق العمومية

في إطار تكريس مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة ومواكبة تنفيذ مقتضيات القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، تم إنجاز ما يلي:

- إعداد مشروع مرسوم يحدد تنظيم وتأليف وآليات اشتغال المرصد الوطني للمرافق العمومية؛
- صياغة مشروع منشور لرئيس الحكومة يتعلق بتتبع وتنفيذ هذا الميثاق؛
- جرد النصوص التشريعية والتنظيمية التي تتعلق بمقتضيات الميثاق.

III.3.4.3. تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

تنخرط الحكومة بشكل فعال في تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والتي تتعلق بعدد من الإجراءات التي تهم الإدارة والمرافق العمومية والعدل والتربية والثقافة والقطاع السمعي البصري.

في إطار تنزيل هذا الورش، وطبقا للالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، يخصص مشروع قانون المالية لسنة 2025، لفائدة صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية، مبلغ 200 مليون درهم، ليصل بذلك الغلاف الإجمالي برسم الفترة 2022-2025 إلى مليار درهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم سنة 2024 ترسيم رأس السنة الأمازيغية (14 يناير) كعطلة وطنية رسمية بالمغرب. إلى جانب ذلك، وفي إطار المجهودات التي تبذلها الحكومة لإدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية، تم توقيع عدد من الاتفاقيات سيتم بمقتضاها تدعيم 19 إدارة عمومية ب 1.684 عونا توكل إليهم مهمة توجيه المرتفقين الناطقين بالأمازيغية. كما يتوقع أن يتم إدراج اللغة الأمازيغية في 10 مواقع إلكترونية رسمية تابعة للإدارات العمومية.

III.5.3. مواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى الأخرى

III.1.5.3. إصلاح أنظمة التقاعد

انخرطت الحكومة في مشروع إصلاح هيكلي لأنظمة التقاعد ببلادنا، بهدف الحفاظ على التوازنات المالية لهذه الأنظمة وضمان ديمومتها على المدى البعيد. وجاءت مخرجات الحوار الاجتماعي المبرم بتاريخ 29 أبريل 2024 وفقا

لهذا المنظور، حيث تم الاتفاق على مباشرة إصلاح منظومة التقاعد من خلال إصلاح شمولي يرمي إلى:

- إرساء منظومة للتقاعد على شكل قطبين (عمومي وخاص)، يتم التوافق على تفاصيل مضمونها وفق منهجية تشاركية؛
- تحديد آليات الانتقال إلى المنظومة الجديدة مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة في إطار الأنظمة الحالية إلى غاية تاريخ دخول الإصلاح حيز التنفيذ؛
- تعزيز حكامة أنظمة التقاعد على ضوء الممارسات الجيدة في هذا المجال.

وستتم مواصلة دراسة تفاصيل هذا الإصلاح وكيفيات تنزيله، باعتماد منهجية الحوار مع السعي إلى التوافق مع مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وذلك في أفق وضع تصور موحد لهذا الإصلاح وعرضه خلال الجولة المقبلة للحوار الاجتماعي.

2.5.3.III. تعزيز الحكامة الأمنية

عمل الجهاز الأمني، تحت القيادة المستنيرة لجلالة الملك، على تنزيل عدة إجراءات مهيكلة لتعزيز حماية الأشخاص والممتلكات، ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

في هذا السياق، تم تحديث البنية التحتية والمعدات الخاصة بها من خلال اقتناء التقنيات المتطورة اللازمة لإنتاج البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية (CNIE 2.0) ، مما يوفر استخداماً أبسط وأكثر أماناً للمواطنين.

وعلى صعيد مكافحة الجريمة وتعزيز الشعور بالأمن، تمت مواصلة تنفيذ برنامج الاستراتيجية الأمنية 2022-2026 والتي ترتكز على تعزيز هياكل مكافحة الجريمة، وتطوير مختبرات الشرطة العلمية والتقنية، والاستخدام المنهجي للتحقيقات الجنائية وأدوات الدعم التقني في التحقيقات.

وتولي هذه الاستراتيجية أهمية خاصة لاحترام حقوق الإنسان، لاسيما أثناء فترة الحراسة النظرية والمراقبة في أماكن الاعتقال، كما تهدف إلى تعزيز التنسيق بين جميع قوات الأمن لتحسين مردودية المجهود الأمني.

3.5.3.III. الإشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب

عملت الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، على الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة ومصالحها العليا على المستوى الدولي، وعلى تعزيز إشعاعها سواء على المستوى الثنائي والإقليمي أو المتعدد الأطراف.

تتمثل أهم الإنجازات، خلال سنة 2024، فيما يخص العمل الدبلوماسي في ما يلي:

- تعزيز حضور المملكة في الساحة الدولية عن طريق مساهمتها في المنظمات الدولية؛
- تنظيم العديد من الفعاليات الدولية، منها على وجه الخصوص، الندوة الوزارية الإقليمية لشمال إفريقيا والنسخة الثالثة من الدورة التدريبية المتخصصة لمراقبي الانتخابات داخل الاتحاد الإفريقي؛

- مواصلة أشغال بناء المركب الديبلوماسي بالمنامة وسفارة المملكة بأبيدجان، وكذا إقامة المملكة بدكار، وإطلاق أشغال بناء مركبات دبلوماسية جديدة بأبوجا وكوتونو وكوناكري؛
- إنهاء أشغال ترميم وإعادة تأهيل مقرات سفارات المملكة بكل من لندن ومدريد وباريس ولاهاي، وكذا القنصليات العامة للمملكة ببونتواز ومونت لا جولي؛
- تحسين الخدمات المقدمة للجالية المغربية بالخارج عن طريق إعادة تأهيل البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، وكذا تعميم أنظمة معالجة الخدمات القنصلية "**E-visa**"و"**E-timbre**".

ومن أجل رفع تحديات السياسة الخارجية وتعزيز العمل الدبلوماسي للمغرب، يتوقع في سنة 2025 ما يلي:

- تعزيز حضور المغرب في المنظمات الدولية والإقليمية وذلك لصالح القضية الوطنية؛
- تنظيم الفعاليات في المغرب وفي الخارج من أجل تعزيز "علامة المغرب"؛
- توسيع الشبكة الديبلوماسية والقنصلية عن طريق فتح بعثات دبلوماسية ومراكز قنصلية جديدة؛
- إطلاق مشروع بناء مركب دبلوماسي بكينشاسا ومواصلة أشغال بناء المركبات الدبلوماسية بأبوجا وكوتونو وكوناكري؛
- مواصلة أشغال توسعة سفارة المملكة بدكار وإقامة المملكة ببيرن وكذا مقر المصالح المركزية للوزارة، وإنهاء أشغال بناء المركب الديبلوماسي للمملكة بالمنامة وسفارة المملكة بأبيدجان؛
- تحسين الخدمات المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج من خلال إعادة تأهيل العديد من المقرات القنصلية من أجل تحسين ظروف الاستقبال وكذا جودة الخدمات القنصلية.

III.4.5.3. خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

تميزت سنة 2024 بمواصلة مسار التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان خاصة إعداد التقارير والتتبع حيث تم إطلاق المشاورات لإعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، وقد تم التعريف ونشر محتوى مشروع الخطة الوطنية، منذ شهر أكتوبر 2023، لدى المنظومة الأممية بالمغرب ووكالات التعاون الدولي ومختلف السفارات المعتمدة بالمغرب.

وفي المجال المتعلق بالتفاعل مع الآليات التعاقدية، تم إطلاق عملية إعداد التقرير الدوري الثاني حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالإضافة إلى الشروع في الاستعدادات للتفاعل مع آليتين تعاقديتين.

وقد تميزت سنة 2024 أيضا بالإعداد والتوقيع على عدة مخططات عمل مع العديد من الشركاء والوكالات المتخصصة، يذكر منها برنامج العمل مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتنزيل الالتزامات الدولية للمملكة وخارطة الطريق مع مجلس أوروبا، والمعهد الدانماركي لحقوق الإنسان والشركاء الآخرين.

من جهة أخرى، ستعرف سنة 2025، المصادقة على مشروع الرؤية الاستراتيجية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان للفترة 2025-2030 باعتباره الإطار المرجعي لخطط عملها للسنوات المقبلة والتي تتمحور حول:

- تقوية إعمال الالتزامات الدولية للمملكة في مجال حقوق الإنسان؛
- تحسين التعاون والتفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان؛
- دعم جهود المملكة في مجال النهوض بالمعرفة والخبرة الوطنية في مجال ثقافة حقوق الإنسان؛
- المساهمة في توطيد المكتسبات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وحمايتها.

III.5.5.3. استراتيجية المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية

III.1.5.5.3. استراتيجية المجتمع المدني

تواصل الحكومة التزامها بتنفيذ محاور استراتيجية «نسيج» 2022-2026، بهدف بناء نسيج جمعوي حديث ومستقل ومساهم في التنمية.

وتميزت سنة 2024 أساسا بـ:

- الدعم التقني من خلال تنظيم دورات تكوينية لصالح جمعيات المجتمع المدني وتعزيز قدرات الفاعلين في المجتمع المدني عبر مخطط تكوين وطني وإقليمي؛
- إحداث أقطاب جمعوية على المستوى الجهوي لتمكين تبادل المعارف وتشارك التجارب؛
- تعزيز التضامن وتوحيد الجهود بين الجمعيات من خلال إحداث فضاءات عمل مشتركة على المستوى المحلي؛
- تحسين الخدمات الإلكترونية لصالح جمعيات المجتمع المدني من خلال إنشاء منصة تحت اسم «**société-civile.ma**».

وتهم خطة عمل الحكومة لسنة 2025 تنفيذ الإجراءات التالية:

- مواصلة تفعيل برنامج تقوية القدرات التدبيرية والمؤسساتية للجمعيات على مستوى جهات المملكة المبرمجة بكل من جهة فاس-مكناس وجهة كلميم-واد نون، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة؛
- إحداث أقطاب كفاءات جهوية بمختلف جهات المملكة؛
- تقديم عرض تكويني على المستوى الجهوي يتضمن مواضيع أفقية وأخرى تهم الجانب التنظيمي وهيكلة الجمعيات؛
- وضع جميع التكوينات على البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد **Tacharokia.ma** ؛
- إحداث فضاءات مشتركة للعمل الجمعوي بكل من جهة كلميم-واد نون، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، في أفق تعميمها بباقي جهات المملكة.

2.5.5.3.III. تعزيز الديمقراطية التشاركية

التزمت الحكومة بمسار متواصل في استثمار النتائج المحققة في مجال تعزيز الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التي تندرج ضمن المحور الأفقي لاستراتيجية «نسيج» 2022-2026، المتعلقة بتعزيز المشاركة المواطنة. وتميزت سنة 2024 بالإنجازات التالية:

- التقدم في إعداد خطة للتواصل حول المشاركة المواطنة، مع تسليط الضوء على أهمية تملك آلياتها وممارساتها؛
- مواصلة تنفيذ خطة التواصل المخصصة لشروط قبول العرائض.

وستعرف سنة 2025 تنزيل الإجراءات التالية:

- إعداد خطة تواصلية وطنية للتعريف بالعرائض والملتمسات في مجال التشريع المقدمة من طرف المواطنات والمواطنين والتي تم قبولها من طرف السلطات العمومية المختصة؛
- إطلاق مجموعة من حملات التحسيس والتواصل حول أهمية المشاركة المواطنة بكل جهات المملكة؛
- إعداد وإطلاق البرنامج الجهوي لتقوية قدرات الجمعيات في مجال المشاركة المواطنة في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛
- مواصلة تحيين وتبسيط استعمال البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة **EPARTICIPATION**؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل ومواكبة المجتمع المدني في مجال الديمقراطية التشاركية بشراكة مع الوكالة البلجيكية للتنمية **ENABEL** في إطار مشروع دعم المشاركة المواطنة الممول من طرف الاتحاد الأوربي؛
- وضع رهن إشارة الجمعيات والمواطنات والمواطنين وسائل ودلائل عملية متعلقة بالمشاركة المواطنة.

6.5.3.III. تأطير الحقل الديني

تتمحور استراتيجية إصلاح وتحديث الحقل الديني، التي يتم تنزيلها تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك أمير المؤمنين، حول ثلاثة محاور أساسية:

- **تعزيز التأطير الديني:**
  - تكوين الأئمة بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات الذي يستقبل طلبة مغاربة وأجانب من عشرات دول؛
  - مواصلة مجهودات تحسين الوضع المادي للقيمين الدينيين؛
  - إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بهدف تمكين القيمين الدينيين المكلفين من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض AMO، وذلك وفقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.23.562؛

- منح الجوائز والمكافآت خاصة جائزة محمد السادس للآذان والتهليل وجائزة محمد السادس لأهل القرآن وأهل الحديث وجائزة محمد السادس للطفل الحافظ للقرآن الكريم؛
- إعادة هيكلة المجلس العلمي الأعلى، وفقا لأحكام الظهير الشريف رقم 1.23.47 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.03.300.

◄ **تطوير الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية:**

- مواصلة برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛
- مواصلة البرنامج الوطني لتأهيل المساجد الآيلة للسقوط من خلال تأهيل 98 مسجدا؛
- انطلاق أشغال ترميم 9 مساجد تاريخية وإتمام ترميم 11 مسجدا تاريخيا؛
- انطلاق أشغال صيانة مسجد محمد السادس بمدينة انجامينا بجمهورية تشاد وبناء مرافق تابعة له وكذا تهيئة مساحاته الخارجية؛
- مواصلة برنامج التأهيل الطاقي للمساجد وتزويدها بالمعدات للوقاية ضد الحرائق؛
- إتمام أشغال بناء المركبات الدينية والثقافية بكل من أكادير والراشيدية، وكذا بناء معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية.

◄ **تجويد عرض التكوين والتعليم الديني:**

- مواصلة أشغال بناء مؤسسة للتعليم العتيق بإقليم سطات، وصيانة مؤسسة لالة عائشة بسلا، وكذا بناء مرافق صحية بمؤسسة الشيخ محمد المعطي بن صالح الشرقي؛
- إنجاز الدراسات الأولية والمعمارية لمشروع بناء مؤسسة للتعليم العتيق بإقليم آسفي، وكذا إنجاز الدراسات المتعلقة بمشاريع توسعة مؤسسات التعليم العتيق خاصة بمدن سطات وابن أحمد والعيون والسمارة وكلميم وزاكورة وشتوكة آيت باها والراشيدية؛
- تهيئة وتجهيز مجموعة من مؤسسات التعليم العتيق؛
- مواصلة تقديم المنح لطلبة ولتلاميذ مؤسسات التعليم العتيق، بما مجموعه 28.000 منحة برسم سنة 2024؛
- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية ليصل إلى ما يقارب 165.290 بالنسبة للمستوى الأول و89.301 بالنسبة للمستوى الثاني.

بالنسبة لسنة 2025، تتمثل أهم المشاريع المبرمجة في ما يلي:

- مواصلة برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛

- بناء 12 مسجدا جديدا، وتأهيل 85 مسجدا وترميم 12 مسجدا تاريخيا وتجهيز 3.913 مسجدا؛
- مواصلة برنامج التأهيل الطاقي للمساجد وتزويدها بالمعدات للوقاية ضد الحرائق؛
- مواصلة تنزيل الاتفاقية الموقعة أمام صاحب الجلالة نصره الله "برنامج تثمين الأنشطة الاقتصادية وتحسين الإطار المعيشي بالمدينة العتيقة بفاس"؛
- مواصلة المجهودات المتعلقة بتحسين الوضع المادي للقيمين الدينيين وتوسيع الخدمات المقدمة لهم.

4.III. الحفاظ على استدامة المالية العمومية

بالموازاة مع الأهمية التي توليها الحكومة من أجل تنزيل مختلف الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية، يعتبر الحفاظ على توازن واستدامة المالية العمومية من الأولويات القصوى. من أجل ذلك، تُبذل جهود مهمة بهدف تعبئة موارد إضافية وضمان استدامتها، من خلال اعتماد مجموعة من الإصلاحات الضرورية التي من شأنها توفير هوامش مالية لمواجهة التحديات الهيكلية الكبرى التي تواجه الاقتصاد الوطني، وتمويل مختلف مشاريع الإصلاح والتنمية التي انخرطت فيها بلادنا.

ويأتي إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية على رأس هذه الإصلاحات الضرورية. كما ستواصل الحكومة التنزيل الفعلي للقانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وذلك عبر اعتماد إجراءات ملموسة تهدف إلى إرساء العدالة الضريبية ووضع نظام ضريبي مستقر ومبسط وشفاف.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى ترشيد تدبير المحفظة العمومية، من خلال تطبيق أحكام القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، لضمان مزيد من التكامل والتآزر بين مهامها وتعزيز أدائها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الإطار، ستواصل الحكومة على التقليص التدريجي لعجز الميزانية، مما سيسمح بوضع المالية العمومية في مسار يروم خفض مستوى المديونية، وتعزيز التوازن المالي وتوفير الهوامش المالية اللازمة لمواصلة تنزيل مختلف الأوراش التنموية.

1.4.III. توطيد الإصلاحات المرتبطة بالمالية العمومية

1.1.4.III. مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

يرصد تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية منجزات مهمة على صعيد تعزيز الانضباط الميزانياتي وتحسين شفافية المالية العمومية وترسيخ ثقافة نجاعة الأداء وكذا تعزيز دور البرلمان في النقاش الميزانياتي.

وقد حظيت هذه المنجزات بإشادة الشركاء التقنيين والماليين الدوليين، لاسيما على مستوى التقييم الأخير لمنظومة تدبير المالية العمومية في إطار آلية "الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA". ويبرز تقرير التقييم الصادر في شتنبر

2024، الجهود الهامة التي يبذلها المغرب في مجال تدبير المالية العمومية، فضلا عن التطور المهم للإنجازات المسجلة في هذا المجال.

وعلى الرغم من النتائج الواعدة لتنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، فقد استلزمت اليقظة القانونية وكذا تتبع تملك هذا القانون التنظيمي ضرورة إدراج بعض التعديلات، من أجل إجراء التقويمات والتحسينات اللازمة وترسيخ بعض الممارسات الدولية الجيدة في تدبير المالية العمومية.

في هذا الإطار، يرتكز مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية على ثلاثة محاور رئيسية، تهم:

- **المحور 1: توسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا غير تجاري**

تقرر عمليات ميزانيات هذه المؤسسات العمومية ويؤذن بها وتنفذ وتراقب وفق نفس الشروط المتعلقة بعمليات الميزانية العامة، لاسيما فيما يتعلق بتطبيق:

- القواعد المالية والميزانياتية: التي تشمل توقع قانون المالية لموارد وتكاليف المؤسسات العمومية مع اعتماد الطابع التقديري لها؛
- مقاربة نجاعة الأداء: لاسيما عبر اعتماد تبويب قائم على البرامج وانسجام البرامج التابعة لهذه المؤسسات العمومية مع برامج الارتباط للقطاع الوزاري الوصي؛
- الضوابط المحاسبية: عبر مسك محاسبة ميزانياتية فضلا على المحاسبة العامة.

- **المحور 2: تعزيز استدامة المالية العمومية، من خلال:**

- تأطير وترشيد الموارد المرصدة من أجل توسيع نطاق الترخيص البرلماني وضمان موارد إضافية لميزانية الدولة. في هذا الإطار، سيتم دفع الفائض المنجز عن الحدود القصوى للموارد المرصدة، المأذون بها في قانون المالية، إلى الميزانية العامة؛
- إدراج قاعدة ميزانياتية ترتكز على هدف استدانة متوسط الأجل وتؤطر منحى البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات؛
- إدراج استثناء بخصوص الالتزام بالقاعدة الذهبية المنبثقة عن المادة 20 من القانون التنظيمي لقانون المالية والمتعلقة بالدين، من خلال سن أحكام تشترط تفعيل هذا الاستثناء بسياق اقتصادي واجتماعي استثنائي؛
- تقوية المبادئ والقواعد المالية، خاصة تكريس تطبيق الاحتياطات الاعتراضية والتنصيص على وضع معايير لانتقاء مشاريع الاستثمارات العمومية بموجب نص تنظيمي.

◄ **المحور 3: تقوية دور البرلمان في إعداد وتنفيذ قوانين المالية، عبر:**

- توضيح مسطرة وكيفيات دراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل عبر تأطير شروط اللجوء إلى مشاريع قوانين المالية المعدلة وتقليص الجدول الزمني لدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل، وتكريس الاختصاص الحصري لـلجان البرلمانية المكلفة بالمالية لدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل مع تأطير طبيعة التعديلات المقدمة بشأنه؛
- إدراج أحكام جديدة تتعلق بقانون التصفية، تهم التقليص التدريجي لآجال إيداع مشروع قانون التصفية وتأطير أجل التصويت عليه بالبرلمان؛
- إغناء الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة بمذكرة حول الإطار الميزانياتي متوسط الأجل؛
- تعزيز منهجية نجاعة الأداء من خلال تقديم تقارير نجاعة الأداء المتعلقة بالسنة السابقة إلى اللجان البرلمانية المعنية مرفقة بمشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية؛
- تكريس نزع الصفة المادية عن عملية إيداع وإحالة وإرسال الوثائق المتعلقة بإعداد وتقديم قوانين المالية.

ومن شأن هذه التعديلات تكريس دور القانون التنظيمي لقانون المالية باعتباره نواة صلبة لتدبير حديث للمالية العمومية، يستهدف نجاعة الأداء ويستجيب للمتطلبات المطردة ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

2.1.4.III. مواصلة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي

بعد الإصلاحات التي تم إدراجها فيما يتعلق بالضريبة على الشركات خلال سنة 2023 وعلى الضريبة على القيمة المضافة خلال سنة 2024، ستتم مواصلة عملية الإصلاح الضريبي في سنة 2025 من خلال إصلاح الضريبة على الدخل وفق المبادئ التوجيهية للقانون-الإطار المذكور أعلاه والتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، ترتكز أهم الإصلاحات الضريبية المقررة برسم القوانين المالية للسنوات 2022 و2023 و2024 على المحاور التالية:

◄ **مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة**

أدرج قانون المالية للسنة المالية 2024 إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وفق نهج تدريجي على مدى ثلاث سنوات (2024-2026) من أجل تحقيق ثلاثة أهداف أساسية:

- **هدف اجتماعي**، لدعم القدرة الشرائية للأسر والتخفيف من آثار التضخم، من خلال تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل بعض المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع؛
- **هدف الحياد الاقتصادي**، من أجل ضمان حيادية الضريبة على القيمة المضافة والتخفيف من تأثير المصدم بالنسبة للمقاولات، وذلك من خلال التوحيد التدريجي لأسعار الضريبة على القيمة المضافة (7% و10% و14% و20%) من أجل حصرها في سعرين عاديين في أفق سنة 2026 (20% و10%)؛

- **هدف العدالة الجبائية**، من أجل تسهيل إدماج القطاع غير المهيكل وترشيد التحفيزات الضريبية وكذا توضيح وملاءمة أحكام النص الجبائي.

ولقد تم التنصيص على تدابير جبائية أخرى لمكافحة التهرب الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل، لاسيما:

- إحداث نظام جديد لحجز الضريبة على القيمة المضافة من المنبع؛
- التنصيص على إلزامية تقديم الضمانات الكافية للاستفادة من إعفاء أموال الاستثمار من الضريبة على القيمة المضافة مع إعادة إدراج إلزامية الاحتفاظ بهذه الأموال لمدة خمس سنوات؛
- إحداث إجراءات تنظيمية للاستفادة من إعفاء المعدات الفلاحية؛
- إحداث نظام جديد للتصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة؛
- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ليشمل الخدمات المقدمة عن بُعد بشكل غير مادي من قبل غير المقيمين؛
- إقرار مبدأ التضامن في حالة التملص من الالتزامات المتعلقة بالإقرار أو الأداء أو هما معا فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة.

وفيما يتعلق بتدابير ملاءمة وتوضيح قواعد الوعاء، فقد تم اعتماد عدة إجراءات، منها على وجه الخصوص:

- تخفيض الحد الأدنى لإبرام اتفاقيات الاستثمار المؤهلة للاستفادة للإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع الاستثمارية؛
- مراجعة العقوبة المطبقة في حالة إيداع إقرار دائن بعد انصرام الأجل القانوني؛
- توضيح أجل التقادم المرتبط بممارسة حق الخصم؛
- إعفاء الضريبة على القيمة المضافة على الرسوم والحقوق المتعلقة بالتراخيص التي تم تضمين قيمتها في أساس فرض الضريبة عند الاستيراد؛
- توسيع نطاق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل الخدمات المقدمة والمتعلقة بالمعدات والتجهيزات العسكرية التي تقتنيها الهيئات المسؤولة عن الدفاع الوطني والأمن والحفاظ على النظام العام؛
- توسيع نطاق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل التعاونيات.

◄ **إصلاح الضريبة على الشركات**

يهدف إصلاح الضريبة على الشركات، الذي انطلق سنة 2022، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **التقارب التدريجي لنسب الضريبة على الشركات** نحو نسبة موحدة قدرها 20% بحلول سنة 2026، وذلك لتقليل الضغط الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها؛

- **تحسين مساهمة الشركات الكبرى** التي تحقق ربحًا صافياً يعادل أو يفوق 100 مليون درهم، من خلال التقارب التدريجي نحو نسبة موحدة قدرها 35% بحلول سنة 2026، مع تطبيق نسبة 40% على مؤسسات الائتمان والهيئات المشابهة: بنك المغرب، صندوق الإيداع والتدبير، وشركات التأمين وإعادة التأمين؛
- **التخفيض التدريجي، على مدى أربع سنوات (2023-2026)**، لنسبة الاقتطاع من المصدر على عوائد الأسهم والحصص والأرباح المماثلة من 15% إلى 10%، لتخفيف أثر ارتفاع نسب الضريبة على الشركات لبعض الشركات؛
- **خفض نسب المساهمة الدنيا**، من خلال تقليص النسبة العادية من 0,50% إلى 0,25%، وتقليص النسبة المطبقة على العمليات التي تقوم بها المقاولات التجارية على مبيعات المنتجات الأساسية من 0,25% إلى 0,15%.

◄ **إصلاح الضريبة على الدخل**

في إطار الإصلاح التدريجي للضريبة على الدخل، تم بموجب قوانين المالية السابقة إدراج مجموعة من التدابير تتعلق بـ:

- تخفيض العبء الجبائي على أصحاب دخول الأجور والدخول المعتبرة في حكمها والمتقاعدين والفنانين؛
- التشجيع على إحداث فرص الشغل لاسيما من خلال التمديد، إلى غاية 31 دجنبر 2026، لفترة الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للمستخدمين حديثي الشغل وللأجراء الذين يتم تشغيلهم لأول مرة، ويمنح هذا الامتياز لمدة 36 شهرا من تاريخ تشغيل الأجير. كما سيتم تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر الشهري الخام، الذي لا يتجاوز 10.000 درهم، الذي تؤديه المقاولات التي تم إحداثها برسم الفترة الممتدة ما بين فاتح يناير 2015 و31 دجنبر 2026، وذلك في حدود 10 أجراء. ويمنح هذا الامتياز لمدة 24 شهرا؛
- مواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية من خلال التنصيص على خصم الاشتراكات الاجتماعية بالنسبة للمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء؛
- تطبيق مبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الذاتيين حسب الجدول التصاعدي مع تحسين طريقة فرض الضريبة وتحصيل بعض أصناف الدخول؛
- توضيح بعض أنظمة فرض الضريبة على الدخل.

◄ **الإجراءات الأخرى التي تم إدراجها لتنزيل أهداف القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي**

- ترشيد التحفيزات الجبائية وفق المعايير الدولية للحكامة الجبائية الجيدة والاتفاقات والاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن، لاسيما فيما يخص:

- الامتيازات المنصوص عليها فيما يخص الضريبة على الدخل المطبقة على أجراء الأبناك ومقاولات التأمين المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"؛
- النظام الجبائي المطبق على هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛
- التحفيزات الجبائية المنصوص عليها لفائدة المقاولات المالية المقامة بمناطق التسريع الصناعي والإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع برسم الربائح المدفوعة من طرف شركات الخدمات المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء» والشركات التي تزاول نشاطها في مناطق التسريع الصناعي.

- إدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة الغش والتهرب الضريبي عبر:

- ملاءمة وتحسين نظامي المساهمة المهنية الموحدة والمقاول الذاتي المطبقين على أنشطة القرب قصد إرساء نظام ضريبي مبسط يسمح بتسريع إدماج القطاع غير المهيكل؛
- مواكبة المقاولات التي توجد في وضعية صعبة من خلال تسوية الوضعية الجبائية المقاولات "غير النشيطة" أو التي لم تحقق أي رقم معاملات؛
- مراجعة مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين؛
- تدعيم ضمانات وحقوق الملزمين وتعزيز مهام لجان النظر في الطعون المتعلقة بالضريبة وضمان استقلاليتها؛
- تعزيز التعاون فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين الإدارة الجبائية وباقي الإدارات والهيئات العمومية.

- تطبيق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2022 و2023 و2024 و2025؛
- دعم الاستثمار المنتج من خلال إحداث تدبير انتقالي، برسم السنوات 2022-2025، يرمي إلى تشجيع إعادة استثمار المبلغ الإجمالي لعائدات تفويت عناصر الأصول الثابتة.

تتعلق التدابير الجبائية المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025 بشكل رئيسي بما يلي:

◄ إصلاح الضريبة على الدخل

يهدف إصلاح الضريبة على الدخل المقترح في إطار هذا المشروع إلى احترام التزام الحكومة الوارد في اتفاق أبريل 2024، في إطار الحوار الاجتماعي، بتحسين دخل الموظفين والأجراء.

ويهم هذا الالتزام مراجعة الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2025، من خلال عدة تدابير خاصة تهدف إلى تحسين دخل الطبقة المتوسطة ولاسيما الموظفين والأجراء. وستتم هذه المراجعة من خلال إعادة هيكلة جدول احتساب الضريبة على الدخل، كما يلي:

- الرفع من الشريحة الأولى للجدول المتعلقة بالدخل الصافي المعفى من الضريبة من 30.000 درهم إلى 40.000 درهم، مما سيؤدي إلى إعفاء الدخول التي تقل عن 6.000 درهم شهريا؛

- مراجعة باقي شرائح الجدول من أجل توسيعها لتخفيض الأسعار المطبقة على دخول الطبقة المتوسطة، مما سيمكنها من الاستفادة من تخفيض هذه الأسعار بحوالي 50% من السعر المطبق حاليا؛
- تخفيض السعر الهامشي لجدول الضريبة على الدخل من 38% إلى 37%.

وبالموازاة مع مراجعة جدول الضريبة على الدخل سالف الذكر، سيتم الرفع من مبلغ الخصم من المبلغ السنوي للضريبة برسم الأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع لهذه الضريبة عن كل شخص يعوله، من 360 درهما إلى 500 درهم.

◄ **تعزيز إجراءات إدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة الغش الضريبي**

في إطار مواصلة الإجراءات المتخذة منذ سنة 2022 لإدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم ومحاربة الغش الضريبي، سيتم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025 اتخاذ تدابير لتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي الحالي وذلك لتحقيق العدالة الجبائية والتعبئة الشاملة للموارد الجبائية مع الحرص على تشجيع الامتثال الضريبي الطوعي والشفافية في إقرارات الملزمين.

III.3.1.4. ترسيخ الحكامة والشفافية للمحفظة العمومية

تتعلق أهم الأوراش المعتمدة للرفع من قيمة المحفظة العمومية بما يلي:

◄ **مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية على المؤسسات والمقاولات العمومية:**

تنص المادة 39 من القانون-الإطار رقم 50.21 على إرساء منظومة جديدة للمراقبة تهدف إلى:

- إرساء مراقبة مالية ترتكز، أساسا، على تقييم الأداء، وتقييم منظومة الحكامة والوقاية من المخاطر؛
- تعزيز مسؤولية أجهزة التسيير؛
- التعميم التدريجي للمراقبة المالية للدولة لتشمل جميع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- الإلغاء التدريجي للمراقبة القبلية بالنسبة للمؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا.

يرتكز مشروع القانون المتعلق بإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية على المؤسسات والمقاولات العمومية الذي يوجد في مراحله النهائية، على خمسة مبادئ رئيسية، وهي تعزيز الرقابة والتحكم في المحفظة العمومية، ترسيخ ممارسات الحكامة الجيدة، التعميم التدريجي للمراقبة المالية، تعديل الرقابة وجعلها أكثر دينامية، وتعزيز الشفافية والمحاسبة.

◄ **مشروع ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية**

أسفرت أشغال هذا الورش عن مسودة أولية للمشروع تم نشرها للعموم قصد إبداء الرأي بشأنها في شهر يوليوز 2023 وذلك تحت إشراف اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات. كما تم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي

تم إبداؤها في مرحلة النشر العمومي وتمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات في إطار لجنة تم تكوينها لهذا الغرض تبعا لتوجيهات السيد رئيس الحكومة. وتمت موافاة الأمانة العامة للحكومة بالصيغة النهائية لمشروع الميثاق المذكور ومشروع المرسوم الذي يتم بموجبه المصادقة على الميثاق، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 38 من القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويجري حاليا التنسيق مع الأمانة العامة للحكومة من أجل استكمال إعداد هذا الميثاق ونشره خلال سنة 2024، كما تم وضع برنامج عمل سيتم تنزيله بعد نشر المرسوم الذي سوف تتم بموجبه المصادقة على الميثاق المذكور. ويهدف هذا البرنامج بالأساس إلى تحسين صورة المؤسسات والمقاولات العمومية لدى العموم، وضمان تموقعها كفاعل أساسي يتمتع بحكامة مثالية، وتعزيز مساهماتها في إحداث القيمة المضافة.

◄ **تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق اختصاص الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية**

طبقا للتشريعات المؤطرة لورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية ونصوصها التطبيقية، قامت الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية بإعداد خارطة طريق تهدف إلى تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق اختصاصاتها.

وبعد نشر النصوص المتعلقة بتعيين المتصرفين والأعضاء المستقلين في المؤسسات والمقاولات العمومية، قامت الوكالة بإعداد المسطرة الخاصة بتعيين الأعضاء المستقلين والمتصرفين المستقلين. والتي يتم تفعيلها حالياً من قبل عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية. كما تقوم الوكالة بتقييم تكوين هيئات الحكامة لهذه المؤسسات والمقاولات من أجل تحديد الحاجة الفعلية إلى كفاءات إضافية.

وتهدف الوكالة إلى تعيين متصرف مستقل واحد أو أكثر في المؤسسات العمومية الـ 34 التي تمتلك الدولة حصة مباشرة فيها. ويبلغ عدد المؤسسات والمقاولات العمومية التي بدأت أو تخطط لاعتماد هذا الإجراء 24 مقاولة أو مؤسسة، أي حوالي 71% من الهدف المنشود. وفي هذا الصدد، ومواصلة للإجراءات التي تم اتخاذها، تعتزم الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية:

- دعم وتشجيع المقاولات العمومية على تعيين متصرف مستقل واحد على الأقل قبل نهاية سنة 2024؛
- وضع وتوزيع دليل يحدد معايير الانتقاء الأولي مع ملفات تعريف نموذجية وبطاقات تنقيط؛
- إحداث مكتبة للسير الذاتية للمرشحين المحتملين التي تم إرسالها إلى الوكالة للموافقة عليها؛
- المساهمة في إعداد تصور لقاعدة بيانات خاصة بالمتصرفين المستقلين والتي تقوم وزارة الاقتصاد والمالية بإعدادها حالياً.

تشمل المراحل المقبلة لتحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى التسريع بإدراج المتصرفين المستقلين، ما يلي:

- تقييم ومراجعة هيئات الحكامة لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية ومواصلة تعميم وضع اللجان المتخصصة مع مواثيقها؛
- مواصلة رقمنة هيئات الحكامة وتكوين متصرفي الوكالة أعضاء هيئات حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إضفاء الطابع التعاقدي من خلال إبرام عقود الأداء بين الهيئات الإدارية للمؤسسات والمقاولات العمومية ومسيريها.

◄ **مواصلة مواكبة مسلسل التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية**

في هذا الإطار، تم خلال سنة 2023، تقييم وتتبع الحصيلة بأثر رجعي لعقد برنامج بين الدولة والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش (2020-2022)، مع توقيع عقد برنامج جديد، إلى جانب تقييم وتتبع حصيلة العقد-البرنامج بين الدولة والصندوق المغربي للتقاعد (2022-2024).

كما عقدت اجتماعات لتتبع مذكرة التفاهم الموقعة، سنة 2019، بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية، لدراسة مدى تقدم الأحكام المنصوص عليها في البروتوكول المذكور، تمهيدا لإبرام عقد-برنامج جديد. ينطبق نفس الشيء على مذكرة التفاهم بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب 2023-2027 والعقد-البرنامج بين الدولة وشركة الخطوط الملكية المغربية 2023-2037.

فيما يتعلق بمشاريع عقود-البرنامج الجديدة، يوجد عدد من المشاريع في مراحل التأطير أو الانطلاق، لاسيما مع المكتب الوطني للسكك الحديدية والطرق السيارة بالمغرب والتعاون الوطني والمعهد الوطني للبحث الزراعي والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية ومجموعة بريد المغرب.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء عدد من المشاورات مع المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي بهدف تحديد علاقاتها التعاقدية مع الدولة، لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وكذلك مراجعة النماذج الاقتصادية لبعضها. وتشمل هذه المشاورات على الخصوص تلك التي أجريت منذ سنة 2022 مع الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية ومجموعة بريد المغرب ومجموعة العمران.

وعلى المستوى التنظيمي، ومن أجل مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية في عملية التعاقد، تتواصل أشغال تفعيل القانون-الإطار سالف الذكر من أجل اعتماد مشروع مرسوم يحدد الشروط والأحكام التي بموجبها يجب إبرام عقود البرامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية. وقد تم إعداد مشروع المرسوم المذكور بتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة في أفق اعتماده من قبل مجلس الحكومة.

تجدر الإشارة إلى أن المشروع المذكور ينص على نشر دليل منهجي جديد للتعاقد، بموجب قرار لوزير الاقتصاد والمالية، مصحوبا بنماذج عقود موحدة. ويجب أن يوضح هذا الدليل بوجه خاص:

- عقود الأداء التي سيتم إبرامها بين مسيري المؤسسات والمقاولات العمومية وهيئاتها التداولية؛
- عقود الأهداف الداخلية بين الإدارة والأشخاص الذين يشغلون مناصب مسؤولية داخل المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- التزامات المرافق العمومية التي تهدف إلى تحديد كيفيات تمويل الأنشطة المنوطة بالمؤسسات والمقاولات العمومية في غياب الموارد المخصصة؛
- إعداد تقارير تتوافق مع نشاط المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية، كجزء من نهج يهدف إلى زيادة مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية في الالتزامات التي تعهدت بها المملكة فيما يتعلق بالتحول الأخضر، والتنمية المستدامة، ولاسيما من خلال المساهمة المحددة وطنيا كما تمت مراجعتها وتحيينها.

2.4.III. استعادة التوازن الميزانياتي

تعتبر الحكومة مشروع قانون المالية لسنة 2025 مرحلة حاسمة في مسلسل استعادة مسار المالية العمومية على المدى المتوسط، وذلك إيمانا منها بضرورة ضمان استدامة المالية العمومية، باعتبارها شرطا أساسياً لإنجاح تنزيل الإصلاحات الكبرى والأوراش الاستراتيجية. وقد حظيت الجهود المبذولة في هذا الإطار بإشادة مختلف المؤسسات المالية الدولية، مما يؤكد ثقة هذه الأخيرة في الآفاق المستقبلية للسياسة الاقتصادية والمالية للمملكة.

هكذا، أبان توازن المالية العمومية صمودا ملحوظا في مواجهة سياق تميز بتوالي الأزمات، مما حتم الالتزام ببعض النفقات ذات الطابع الاستعجالي والضروري. ويتعلق الأمر خاصة باللجوء إلى فتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة بمبلغ 14 مليار درهم، بموجب مرسوم لرئيس الحكومة رقم 2.24.468 الصادر بتاريخ 1 يونيو 2024، خصصت لدعم الوضعية المالية لبعض المؤسسات العمومية إثر ارتفاع الأسعار، وكذا لتغطية الشطر الأول من الأثر المالي الناتج عن الزيادات في الأجور التي أقرتها الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي المركزي.

في هذا الصدد، من المتوقع أن يتقلص العجز الميزانياتي خلال سنة 2024 ليصل إلى 4% من الناتج الداخلي الخام، مسجلا بذلك تحسناً ملحوظاً بنحو 0,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام، مقارنةً مع سنة 2023 التي بلغ فيها 4,3% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التحسن إلى الأداء الجيد للموارد الجبائية.

في هذا السياق، ستعمل الحكومة خلال سنة 2025 على ترشيد النفقات العمومية من جهة، وعلى تعزيز تعبئة موارد الدولة من جهة أخرى، لاسيما عبر مواصلة تنزيل الإصلاح الجبائي وتطوير التمويلات المبتكرة وعقلنة تدبير المحفظة العمومية، وكذا تنزيل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وفق التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة. وذلك، بالموازاة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة.

1.2.4.III. التحكم في النفقات

في إطار مواصلة الجهود المبذولة لترشيد نفقات الدولة، شددت المذكرة التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، على اعتماد مجموعة من التدابير المتعلقة بترشيد نفقات الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة، وكذا ميزانيات المؤسسات العمومية. وتتمحور هذه التدابير حول المحاور التالية:

- **ضبط نفقات الموظفين** عبر حصر مقترحات إحداث المناصب المالية في الحاجيات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف، مع العمل على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، خاصة من خلال التكوين والتوزيع العادل للموارد البشرية على المستويين المركزي والجهوي.
- **ترشيد نفقات التسيير**، من خلال:
  - ترشيد استعمال المياه وتقليص استهلاك الكهرباء عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة، إلى جانب عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات؛
  - عدم مراكمة المتأخرات وإعطاء الأولوية لتصفيتها، خاصة تلك المتعلقة بمستحقات الماء والكهرباء؛
  - التقليص لأقصى حد من نفقات النقل والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا نفقات الدراسات.
- **تحسين نجاعة الاستثمار العمومي عبر:**
  - إعطاء الأولوية لبرمجة المشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو التي تندرج في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالته حفظه الله أو تلك المبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع الحرص على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع التي توجد في طور الإنجاز؛
  - الحرص على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار، قبل برمجة أي مشروع جديد، مع احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛
  - التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة المقرات الإدارية.
- **تطبيق التوجيهات المشار إليها أعلاه على مستوى ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية**، مع الحرص على عقلنة الإعانات المبرمجة لفائدة هذه الميزانيات، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لتغطية نفقات الموظفين وتمويل المشاريع المرتبطة بتنزيل الأولويات المحددة أعلاه، مع توخي التوزان بين النفقات المبرمجة ومواردها الذاتية.

2.2.4.III. تعبئة الموارد

ستتواصل جهود الحكومة من خلال تعبئة المداخيل الجبائية والجمركية والرفع من مردودية الملك الخاص للدولة وكذا تعزيز فعالية المحفظة العمومية.

III.4.2.2.1. تحصيل الموارد الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية، عند متم شتنبر 2024، ما يناهز 224,088 مليار درهم، مقابل 200,184 مليار درهم، خلال نفس الفترة من سنة 2023، بارتفاع قدره 23,904 مليار درهم (11,9%). وبلغت نسبة الإنجاز 82,8% خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2024.

III.4.2.2.2. تحسين مردودية المحفظة ومداخيل الملك الخاص للدولة

يتعلق الأمر بالمداخيل المتأتية من عمليات الكراء بأشكالها المختلفة (الفلاحية والحضرية والشبه حضرية) والمبيعات، التي يتم إدماجها في الميزانية العامة، من جهة، والمداخيل الناتجة عن مبيعات العقارات والمدفوعات من مصالح الدولة مقابل تلبية الحاجيات من التجهيزات العمومية والتي يتم إدراجها في إطار الصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة، من جهة أخرى.

وبموجب قانون المالية لسنة 2024، يقدر السقف المتوقع لحصيلة وعائدات أملاك الدولة بـ 1,86 مليار درهم. ولتحقيق هذه الغاية، يتم اعتماد آلية لجرد وتحديد مصادر الموارد المحتملة وتأمين التتبع والتنسيق في تحصيل مستحقات أملاك الدولة.

وخلال النصف الأول من سنة 2024، تم تحصيل 1,368 مليار درهم برسم موارد أملاك الدولة، أي بنسبة إنجاز تناهز 74% من القيمة المستهدفة.

ويتطرق التقرير المتعلق بالعقار العمومي المعبأ للاستثمار، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2025، تفاصيل جهود تدبير الملك الخاص للدولة.

III.4.3. استعادة التوازنات الخارجية

عند متم شهر غشت 2024، اتسمت وضعية التجارة الخارجية بارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 3,2% ليصل إلى 196,85 مليار درهم مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الصادرات بنسبة 5,5%، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة 4,6%. وفيما يتعلق معدل التغطية فقد ارتفع، خلال نفس الفترة، بـ 0,6 ليصل إلى 60% مقابل 59,4%.

وفي هذا الصدد، ارتفعت الصادرات بنسبة 5,5% لتصل إلى 295,09 مليار درهم عند متم شهر غشت 2024، مقابل 279,67 مليار درهم في نفس الشهر من سنة 2023. وتعلقت هذه الزيادة بشكل رئيسي بقطاعات السيارات والفوسفاط ومشتقاته والطيران.

من جهتها، وخلال نفس الفترة، بلغت الواردات 491,95 مليار درهم مقابل 470,46 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 4,6 %. وتُعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع المنتجات النهائية للمعدات والمنتجات نصف المصنعة والنهائية الاستهلاكية.

وبرسم الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 80,96 مليار درهم مقابل 77,96 مليار درهم في نفس الفترة من السنة السابقة، بزيادة بنسبة 3,9%.

وبلغت عائدات السفر 76,4 مليار درهم عند نهاية غشت 2024 مقابل 71,63 مليار درهم عند نهاية غشت 2023.

وفي نفس السياق، ارتفع صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 9,81 مليار درهم عند نهاية غشت 2023 إلى 15,21 مليار درهم عند نهاية غشت 2024، بزيادة قدرها 5,4 مليار درهم.

في ظل هذه التطورات، بلغت احتياطيات المملكة من العملة الصعبة، بتاريخ 27 شتنبر 2024، حوالي 367,5 مليار درهم، لتغطي بذلك 5 أشهر ونصف من واردات السلع والخدمات، أي بارتفاع بلغت نسبته 3,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023.

1.3.4.III. تعزيز دينامية صادرات المنتجات المصنعة

تواصلت دينامية نمو الصادرات المغربية من السلع المصنعة، حيث ارتفعت بنسبة 2,1% في سنة 2023 لتصل إلى ما يقرب من 325 مليار درهم، بعد انتعاش قوي بنسبة 32,5+% و28,8+% في سنتي 2022 و2021، على التوالي.

وتعزى هذه النتيجة إلى سياسة الانفتاح التي ينتهجها المغرب تجاه التجارة العالمية وإلى اعتماد استراتيجيات قطاعية وإصلاحات هيكلية واسعة النطاق، والتي مكنت من تعزيز جاذبية الاقتصاد وتطوير العديد من المهن العالمية بالمغرب، وبالتالي تعزيز الاندماج التدريجي في سلاسل القيمة العالمية والتوجه نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى.

وفي الفترة ما بين 2018 و2023، سجلت صادرات قطاع السيارات زيادة سنوية بمتوسط 14,1%، لتصل إلى 148,2 مليار درهم، وبلغ عدد السيارات المصدرة إلى باقي دول العالم، خلال سنة 2023، حوالي 515.000 وحدة مقابل 355.872 وحدة في سنة 2018. كما عرفت صادرات قطاعي الطيران والإلكترونيات/الكهربائيات نموا بمعدل سنوي بلغ 8,7% و17,1%، على التوالي.

وفيما يتعلق بمؤشرات التنافسية، فقد تمكنت بلادنا من تعزيز حضورها في السوق العالمية للمنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية التقنية، حيث بلغت حصتها من إجمالي صادراتها الصناعية 58,1% و9%، على التوالي، في سنة 2023، مقابل 50,6% و7,4% في سنة 2018.

علاوة على ذلك، شهدت الحصة المطلقة للمغرب في السوق العالمية زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 0,15% في سنة 2018 إلى 0,18% في سنة 2023. وقد تزامنت هذه الدينامية مع التوسع المستمر للعرض المغربي القابل للتصدير إلى أسواق جديدة في أفريقيا وأمريكا وآسيا. وبالفعل، ارتفع عدد أسواق التصدير بنسبة 4,2% بين سنتي 2018 و2023، حيث انتقل من 190 سوقًا إلى 198 سوقًا في سنة 2023.

2.3.4.III. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تظل آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب واعدة للغاية، وهو ما يؤكده ارتفاع هذه الاستثمارات بنسبة 13,9% خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024. وتعمل الحكومة بشكل وثيق على مواصلة الإصلاحات الهيكلية

والسياسات القطاعية من أجل تعزيز تدفقات الاستثمارات عبر المحاور الرئيسية التالية:

- مواصلة تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد؛
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية من خلال تنفيذ خارطة الطريق 2023-2026؛
- توفير بيئة مواتية للمبادرات المقاولاتية والابتكار، من خلال تشجيع المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتشجيع الاستثمارات في المشاريع المرتبطة بالتنافسية اللوجيستيكية والطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر؛
- مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

III.3.3.4. تعبئة التمويلات الخارجية

تمكن المغرب خلال سنة 2024، بفضل الثقة التي يتمتع بها لدى شركائه التقنيين والماليين، من تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل العديد من المشاريع والبرامج ذات الأولوية، لمواكبة الإصلاحات الهيكلية والقطاعية الجارية، لاسيما في المجالات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وبالصحة، وبالرأسمال البشري، وبالانتقال إلى الميزانية الخضراء، وبقطاع الماء، وبالتنمية القروية المندمجة.

- **الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي:**

بالنسبة لسنة 2024، يتم استكمال إعداد عمليتين جديدتين بقيمة تناهز 550 مليون دولار أمريكي:

- برنامج دعم تدبير النفايات المنزلية (200 مليون دولار)؛
- برنامج تحسين القدرة التنافسية لنظام خدمات اللوجيستيك السككي وخدمات المسافرين بالسكك الحديدية في جهة الدار البيضاء-سطات (350 مليون دولار أمريكي).

بالنسبة للسنة المالية 2025، يجري حاليا تحديد ست عمليات جديدة تتعلق بعدة قطاعات، لاسيما، الحماية الاجتماعية، وتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، والمنظومة القضائية، والنظم الفلاحية والغذائية، والنمو الأخضر.

- **الشراكة الاستراتيجية مع البنك الإفريقي للتنمية:**

تم التوقيع، خلال سنة 2024، على عدة اتفاقيات تمويل تهم ما يلي:

- البرنامج المرتكز على النتائج لتحسين التنافسية الترابية في المغرب (220 مليون دولار أمريكي)؛
- مشروع الطريق السيار جرسيف–الناظور (تمويل بقيمة 200 مليون أورو من البنك الإفريقي للتنمية و46 مليون أورو من الصندوق الإفريقي "لننمو معا" Fonds Africa Growing Together (AGTF)؛
- برنامج دعم التحول نحو جامعة مغربية رقمية ومقاولاتية وشاملة (UM 4.0) (120 مليون أورو)؛
- برنامج دعم التنمية الشاملة والمستدامة للمناطق الغابوية (PADIDZOF) (84 مليون أورو).

كما تتم مناقشة اتفاق آخر يهم برنامج الإدماج الاقتصادي من خلال التشغيل والتكوين (109,3 مليون أورو).

◄ **الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي:**

من المتوقع خلال سنة 2024، تمويل العمليتين التاليتين:

- برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز (2024-2028) (190 مليون أورو) من أجل الحد من الخسائر؛
- برنامج "الاقتصاد الأخضر" (88 مليون أورو)، الذي يهدف إلى تعزيز الانتقال إلى اقتصاد دائري ومنخفض الكربون.

كما سيتم خلال سنة 2025، التوقيع على برنامج جديد بقيمة 150 مليون أورو، استكمالاً لـبرنامج الدعم المالي لسياسة الهجرة، وذلك تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

◄ **الشراكة الاستراتيجية مع البنك الأوروبي للاستثمار:**

تم إبرام اتفاق-إطار بقيمة مليار أورو خلال سنة 2024. من أجل دعم إعادة بناء المناطق المتضررة من زلزال الحوز، مع التركيز بشكل خاص على قطاع التعليم والبنية التحتية الطرقية والصحية.

◄ **الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية:**

تم تخصيص 529 مليون أورو للمغرب لدعم المشاريع والبرامج التالية:

- برنامج الحماية الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي وإنعاش تشغيل الشباب (قرض بقيمة 150 مليون أورو ومنحة بقيمة 2 مليون أورو)؛
- برنامج دعم إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز (قرض بقيمة 100 مليون أورو)؛
- البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسط القروي (قرض بقيمة 100 مليون أورو ومنحة بقيمة 1,1 مليون أورو)؛
- برنامج دعم السياسات المناخية في المغرب-المرحلة الأولى (قرض بقيمة 100 مليون أورو ومنحة بقيمة 2 مليون أورو).

◄ **الشراكة الاستراتيجية مع الوكالة الفرنسية للتنمية:**

من المتوقع إبرام عدة اتفاقيات خلال السنة المالية 2024، لاسيما:

- برنامج دعم لتعميم الحماية الاجتماعية-المرحلة 2 (قرض بقيمة 100 مليون أورو ومنحة بقيمة 3 مليون أورو)؛
- برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة (50 مليون أورو).

◄ **الشراكة الاستراتيجية مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي:**

خلال سنة 2024، تم توقيع اتفاق تمويل بخصوص برنامج سياسة التنمية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بغلاف مالي قدره 185 مليون دولار أمريكي، والذي يندرج في إطار المخطط الصحي في أفق 2025؛

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه من المتوقع، نهاية سنة 2024، التوقيع على اتفاق لتمويل المرحلة الأولى والثانية من مشروع التهيئة الهيدروفلاحية بمنطقة الجنوب الشرقي لسهل الغرب بغلاف مالي قدره 3 ملايير درهم.

◄ **الشراكة الاستراتيجية مع البنك الإسلامي للتنمية:**

تم التوقيع على اتفاقية لإنجاز مشروع الطريق السيار الرابط بين جرسيف والناظور. وسيساهم في تمويل هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته المالية الإجمالية 698,10 مليون أورو، كل من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 187,84 مليون أورو، والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 236,12 مليون أورو والحكومة المغربية بمبلغ 274,13 مليون أورو.

◄ **الشراكة الاستراتيجية مع صندوق النقد الدولي:**

في إطار تقييم صندوق النقد الدولي بموجب المادة الرابعة والمراجعة في مارس 2024، بخصوص اتفاق خط الائتمان المرن والذي يبلغ حوالي 5 مليارات دولار أمريكي، تم التأكيد من جديد على قدرة المغرب على ضمان استقراره الماكرو اقتصادي وقدرته على التجاوب بفعالية للصدمات الخارجية.

وإدراكا منه لأهمية القضايا المرتبطة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، أبرم المغرب، في شتنبر 2023، اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في إطار آلية تسهيل الصلابة والاستدامة بقيمة 1,3 مليار دولار أمريكي. وتوجت المراجعة الأولى، التي اكتملت في مارس 2024، بصرف الشطر الأول بمبلغ 330 مليون دولار أمريكي بعد إتمام انجاز 4 إجراءات للإصلاح.

الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025

تتضمن المقتضيات المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025 أحكاما ذات طابع جـبـائـي وتدابير مختلفة :

I. أحـكـام ذات طابـع جـبـائـي

أ. الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

1- التـأهيـل والمصادقة

1-1- التـأهيـل

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2025:

- **تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛**
- **تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.**

1-2 - المصـادقـة

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، يرمي إلى المصادقة على المراسيم التالية، المتخذة عملا بأحكام المـــادة 2 من قانون المالية للسنة المالية 2024:

- **المرسوم رقم 2.24.064 الصادر في 14 من رجب 1445 (25 يناير 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة ؛**

◄ **المرسوم رقم 2.24.961 الصادر في 13 من ربيع الآخر 1445 (18 أكتوبر 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة .**

تم بالمرسوم رقم 2.22.818 الصادر في 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022) وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على استيراد الأبقار الأليفة، والتي لا يقل وزنها عن 550 كيلوغرام، وذلك خلال الفترة الممتدة من 21 أكتوبر 2022 إلى 31 ديسمبر 2023 وفي حدود 200.000 رأس.

وقد تم توسيع نطاق تطبيق هذا الاجراء بموجب المرسوم رقم 2.23.47 الصادر في 5 رجب 1444 (27 يناير 2023) تعديل هذا الإجراء ليشمل جميع الأبقار، بغض النظر عن وزنها، وذلك ابتداء من تاريخ 30 يناير 2023.

وفي نفس الاطار ولضمان مواصلة تموين السوق المحلي من اللحوم الحمراء، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على فصيلة الأبقار الأليفة وذلك من 29 يناير إلى 31 دجنبر 2024 وفي حدود 100 ألف رأس من الأبقار الأليفة.

غير أنه ونظرا لاستمرار ارتفاع اسعار اللحوم الحمراء واعتبارا للظروف المناخية الصعبة، تبين أن حصة 100 000 رأس ليست كافية لتغطية الطلب على هاته اللحوم. وعليه بدا من الضروري رفع هذه الحصة الى 120 000 رأس.

◄ **المرسوم رقم 2.24.960 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1445 (18 أكتوبر 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على زيت زيتون البكر وزيت الزيتون البكر الممتاز.**

رغم الإنجازات المحققة لتنمية سلسلة زيت الزيتون، تم تسجيل ارتفاع متواصل في أسعار زيت الزيتون، بسبب الجفاف والاجهاد المائي الذي يعرفه المغرب مؤخرا.

ولضمان مواصلة تموين السوق المحلي من زيت الزيتون، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على زيت زيتون البكر وزيت الزيتون البكر الممتاز في حدود 10.000 طن، وذلك الى غاية 31 دجنبر 2024.

◄ **المرسوم رقم 2.24.962 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1445 (18 أكتوبر 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأغنام الأليفة.**

تميزت الشهور الأخيرة باضطرابات في سلاسل التموين العالمية وجفاف حاد عرفه المغرب، مما ترتب عنه ارتفاع كبير في الأسعار العالمية لأعلاف الماشية وانخفاض في موفورات هذه الأعلاف على الصعيد المحلي، وبالتالي انخفاض في العرض المحلي من الأغنام الأليفة.

ولمواجهة هذا الوضع، وإعادة تكوين القطيع المحلي مع ضمان تموين عادي للسوق المحلي من الأغنام الأليفة، بدا من الضروري وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على هذه الحيوانات وذلك في حدود 100 ألف رأس من الأغنام الأليفة وإلى غاية 31 دجنبر 2024.

◄ **المرسوم رقم 2.24.963 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1445 (18 أكتوبر 2024) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على لحوم وأحشاء فصيلة الأبقار والضأن والماعز والجمال.**

نظرا للزيادة المسجلة في أسعار اللحوم الحمراء بنسبة 14% وبهدف ضمان تموين السوق المحلي باللحوم الحمراء، تم وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على فصيلة الأبقار الأليفة المعدة للذبح قصد توفير اللحوم في الأسواق الوطنية. غير أنه تبين أن هذا الاجراء لم يمكن من الحد من ارتفاع أسعار اللحوم نظرا لارتفاع الأسعار المتزايد في السوق العالمي واستمرار الظروف المناخية الصعبة مع تداعياتها.

ولضمان مواصلة تموين السوق المحلي من اللحوم، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على لحوم الأبقار ولحوم الحيوانات من فصيلة الضأن والماعز والجمال في حدود 20.000 طن وإلى غاية 31 دجنبر 2024.

2- مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

2-1- إرساء إلزامية الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب وكذا الغرامات والمبالغ الأخرى (الفصل 95-1)

في إطار المجهودات الرامية إلى نزع الطابع المادي عن المساطر الجمركية، تنص مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة على إمكانية الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب، من طرف المتعاملين الاقتصاديين، نظرا لإيجابيات هذه الطريقة بالنسبة للإدارة والمتعاملين الاقتصاديين.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة اعتماد هذه الطريقة في أداء الرسوم والضرائب بلغت 94% إلى متم سنة 2023 بالنسبة لمجموع المداخيل الجمركية.

غير أن بعض المتعاملين الاقتصاديين لا يلجؤون إلى الأداء عبر هذه الطريقة بالرغم من إمكانيتهم على ذلك ورغم الحملات التحسيسية التي تم القيام بها في هذا المجال.

في هذا الصدد، وبهدف حث هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين على اعتماد الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب الجمركية، يقترح تعديل الفصل 95 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة بهدف التنصيص على إلزامية الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب وكذا الغرامات والمبالغ الأخرى على غرار ما هو منصوص عليه في المدونة العامة للضرائب.

وأخذا بعين الاعتبار الطابع الخاص لبعض العمليات الجمركية أو بعض المتعاملين الاقتصاديين، يقترح التنصيص في نفس الفصل على استثناء بعض الحالات من إلزامية الأداء الإلكتروني.

2-2- دعم إنجاز واستغلال المشروع الاستراتيجي المتعلق بأنبوب الغاز الافريقي الأطلسي نيجيريا - المغرب (الفصل 164-1)

يهدف هذا المقترح إلى تتميم الفصل 164-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وذلك بالإعفاء من رسم الاستيراد، السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة في إطار إنجاز أو استغلال أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي نيجيريا- المغرب وكذا الأجزاء والقطع المنفصلة واللوازم المعدة لهذه السلع التجهيزية والمعدات والأدوات.

2-3- إعفاء السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة من طرف أو لفائدة تمثيليات الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بالمغرب، المحدثة طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل وفقا للغرض المحدد لها بموجب نظامها الأساسي(الفصل 164-1)

يهدف هذا المقترح إلى تتميم الفصل 164-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وذلك بالإعفاء **من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم** بما في ذلك الرسوم الإضافية المتعلقة بتدابير الحماية التجارية، السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة من طرف أو لفائدة ممثلية الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا).

2-4- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على منتجات النيكوتين بدون تبغ والسجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة (الفصل 182)

يندرج هذا الإجراء في إطار توصيات منظمة الصحة العالمية التي توصي بتطبيق ضرائب على المنتجات البديلة للتبغ المصنع، أخذا بعين الاعتبار لاقتراحات السادة البرلمانيين الرامية إلى إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك تطبق على **منتجات النيكوتين بدون تبغ المسماة "بأكياس النيكوتين أو سنوس"** قصد الحد من أضرار استهلاك منتجات النيكوتين بما فيها **السجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة**.

2-5- إحداث جنحة جمركية جديدة تتعلق بالحيازة غير المبررة للأختام الجمركية أو التزويد بها أو استعمالها (الفصلان 281 و282 المكرر)

- **الفصل 281:** يهدف تعديل هذا الفصل إلى إحداث جنحة جمركية جديدة من الطبقة الثانية تتعلق بالحيازة غير المبررة للأختام الجمركية وتفويتها أو استعمالها خرقا لأحكام الفصل 40 المكرر من مدونة الجمارك.

وقد، بينت التجربة أن بعض الأشخاص يستعملون بطريقة غير قانونية الأختام الجمركية المفقودة أو المصرح بضياعها من أجل توجيه وحدات النقل إما صوب مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي أو مناطق التسريع الصناعي وإما صوب الحضائر الجمركية.

- **الفصل 282 المكرر:** يهدف تعديل هذا الفصل إلى معاقبة الجنحة الجمركية الجديدة من الطبقة الثانية المنصوص عليها في الفصل 281 أعلاه والمتعلقة بالحيازة غير المبررة للأختام الجمركية وتفويتها أو استعمالها خرقا لأحكام الفصل 40 المكرر من مدونة الجمارك بغرامة تساوي مرتين قيمة البضاعة أو وسيلة النقل المرتكب الغش بشأنها.

2-6- تخفيف العقوبات المطبقة على الجنح الجمركية (الفصلان 279 المكرر ثلاث مرات و282 المكرر)

حاليا، يعاقب على الجنح الجمركية، من بين عقوبات أخرى:

- بغرامة تعادل **ضعف** قيمة البضائع المرتكب الغش بشأنها بخصوص الجنح من الطبقة الأولى؛
- بغرامة تعادل **ضعف** قيمة البضائع المرتكب الغش بشأنها بالنسبة للجنح من الطبقة الثانية المشار إليها في 8 و9 من الفصل 281 من مدونة الجمارك.

وقد أثبتت التجربة صعوبة تطبيق هذه المقتضيات بالنسبة للإدارة والمدينين على سواء للاعتبار التالية:

- عرقلة التسوية عن طريق الصلح لملفات المنازعات ذات الصلة بسبب المبالغ الباهظة للغرامات الصلحية التي تحتسب على أساس الغرامات المنصوص عليها في الفصلين 279 المكرر ثلاث مرات و282 المكرر؛
- تراكم المتأخرات من الباقي استخلاصه من مبالغ الغرامات والإدانات النقدية موضوع أحكام نهائية والتي غالبا ما تكون مرتبطة بقضايا الاتجار في المخدرات والتهريب والصرف، مما يعطي صورة غير واقعية عن الباقي استخلاصه نظرا لصعوبة تحصيل هذه المبالغ لعدة أسباب منها عدم ملاءة ذمة المدينين وتدخل الإدارة في كافة قضايا المخدرات (الاستيراد والتصدير والحيازة ووجود المخدرات في مستودعات أو مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي).

وعليه، من أجل تشجيع التسوية عن طريق الصلح لملفات المنازعات وتخفيف قاعدة الباقي استخلاصه من الديون التي تتميز بضعف قابليتها للتحصيل، يقترح تخفيف المقتضيات المرتبطة بالجنح الجمركية من أجل التخفيض من:

- الغرامة المنصوص عليها في الفصل 279 المكرر ثلاث مرات من **ضعف** إلى **مرة واحدة قيمة** البضائع المرتكب الغش بشأنها؛
- الغرامة المنصوص عليها في الفصل 282 المكرر 2- ب) من **ضعف** إلى **مرة واحدة قيمة** البضائع المرتكب الغش بشأنها.

2-7- تكريس دولة الحق والقانون وشفافية المساطر (الفصل 95 المكرر المضاف)

تنص مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة على المقتضيات التي تنظم أداء وضمان وتقادم الرسوم والمكوس الجمركية، دون التنصيص صراحة على استرجاع الرسوم و المكوس التي تم استيفاؤها بغير حق، والذي يتم حاليا وفقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وفي إطار تكريس دولة الحق والقانون وإرساء شفافية المساطر وتعزيز ضمانات الملزمين وكذا مراعاة للممارسات الفضلى والتجارب الدولية، يقترح تتميم مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالفصل 95 المكرر من أجل إضافة مقتضى جديد ينص على إرجاع الرسوم والمكوس التي تم استيفاؤها بغير حق في حالة تغيير أو إلغاء التصريح المفصل.

3- تعريفة الرسوم الجمركية

3-1- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 2,5% المطبق على الأسلاك من خلائط أساسها النحاس مع الزنك (نحاس أصفر) مشكلة، مسحوبة أو مفتولة مع تخصيص بند لها في التعريفة الجمركية.

حاليا من الممكن أن يؤثر المستوى المنخفض للأسعار العالمية للأسلاك النحاسية التي تستعمل كمدخل لتصنيع أدوات القطع وقوالب الحقن المخصصة لصناعة الأقفال والعقاقير المنزلية ايجابيا على كلفة انتاج هذه المواد.

غير أن تطبيق رسم استيراد بنسبة 30% على هذه المادة الأولية يزيد من سعر شرائها وبالتالي يزيد من تكلفة صناعة المنتجات النهائية.

وفي هذا الصدد ومن أجل دعم قطاع تصنيع الأقفال والعقاقير المنزلية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية المعروضة في السوق الوطنية، يقترح تخفيض رسم الاستيراد المطبق على الأسلاك النحاسية من 30% إلى 2.5%.

3-2- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 17,5% المطبق على النشا القابل للذوبان في الماء أو المحمص.

يعد النشا القابل للذوبان في الماء أو المحمص من المدخلات الأساسية المستخدمة في صناعة المواد الغذائية، وخاصة إنتاج الزبادي. إلا أن تطبيق رسم الاستيراد بنسبة 30% على هذه المادة الأولية يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية.

وبالتالي، ومن أجل دعم الإنتاج المحلي، يُقترح تخفيض رسم الاستيراد المطبق من 30% إلى 17,5% على النشا القابل للذوبان في الماء أو المحمص.

3-3- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 2,5% المطبق على المدخلات المستعملة في صناعة المضخات مع تخصيص بند لها في التعريفة الجمركية.

تخضع حاليا المضخات الغواصة المصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ لرسم الاستيراد بنسبة 2,5%، بينما تخضع المدخلات المستخدمة في تصنيع هذه المضخات لرسم الاستيراد بنسبة 30%. ويؤثر هذا الاختلاف التعريفي سلبيا على تكلفة إنتاج المضخات على المستوى الوطني ويضر بالقدرة التنافسية للقطاع، خصوصا أمام المضخات المستوردة، مع الاستفادة من الاعفاء من رسم الاستيراد بموجب اتفاقيات التبادل الحر.

وبالتالي، ومن أجل تشجيع قطاع إنتاج المضخات الوطني وتطوير قدرته التنافسية، يقترح تخفيض رسم الاستيراد المطبق على المدخلات المستخدمة في إنتاج المضخات من 30% إلى 2,5%.

3-4- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 10% المطبق على الصفائح البيضاء المستعملة في صناعة اللوائح البيضاء المغناطيسية مع تخصيص بند لها في التعريفة الجمركية.

يواجه القطاع الصناعي الوطني لبعض المعدات المدرسية، ولا سيما السبورات البيضاء المغناطيسية، بعض الصعوبات المرتبطة من جهة بارتفاع تكلفة اقتناء الصفائح البيضاء والخاضعة لرسم الاستيراد بنسبة 30% ومن جهة أخرى باستفادة المنتجات النهائية المستوردة في إطار اتفاقيات التبادل الحر من الاعفاء من رسم الاستيراد.

وبالتالي، ومن أجل تطوير التصنيع المحلي للسبورات المغناطيسية، يقترح تخفيض رسم الاستيراد من 30% إلى 10%.

3-5- تخفيض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 2,5% المطبق على المقومات العكسية (تحول التيار المستمر إلى تيار متردد) التي تشتغل بالطاقة الشمسية مع تخصيص بند لها في التعريفة الجمركية

في إطار التطوير التكنولوجي لقطاع الطاقات المتجددة، يقترح تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 17,5% إلى 2,5% المطبقة على المقومات العكسية الشمسية الهجينة المخصصة للطاقة الشمسية الكهروضوئية.

ومن شأن هذا الإجراء أن يقلل من تكلفة اقتناء المقومات التي تشتغل بالطاقة الشمسية الهجينة، الضرورية في تركيبات النظام الكهروضوئي، حيث يجمع بين وظائف محولات الطاقة الشمسية الكلاسيكية مع إدارة إضافية للبطارية وقدرات الاتصال بالشبكة.

3-6- رفع نسبة رسم الاستيراد من 2,5% إلى 10% المطبق على الألياف التركيبية الغير مستمرة من بوليستير بمقاس يساوي او يزيد عن 3.78 ديسيتكس ويقل عن 22.22 ديسيتكس

من أجل تطوير قطاع إنتاج ألياف البوليستر المستعملة في التبطين من خلال تدوير نفايات زجاجات البوليثيلين PET، يُقترح زيادة رسم الاستيراد من 2,5% إلى 10% المطبق على الألياف التركيبية الغير مستمرة من بوليستير بمقاس يساوي او يزيد عن 3.78 ديسيتكس ويقل عن 22.22 ديسيتكس.

3-7- تعديل الفصل 30 المتعلق بالمنتجات الصيدلانية

بهدف مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية الى تشجيع الصناعة الوطنية وتيسير حصول المواطنين على هذه المواد، تم بموجب المادة 4 من قانون المالية للسنة المالية 2023، بالتنسيق مع باقي الشركاء المعنيين، إعادة هيكلة التعريفة الجمركية للفصل 30 من التعريفة الجمركية بهدف مراجعة مقادير رسم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات الصيدلانية التامة الصنع بالنظر للمقادير المطبقة على المواد الأولية المستخدمة في تصنيعها.

وعمليا، تم تطبيق مقادير رسم الاستيراد تتراوح من 2,5٪ إلى 40 ٪ اعتماداً على ما إذا كان المنتج المعني مستوردًا بالكامل (2,5%) أو منتجًا محليًا كليا (40%) أو في الحين ذاته مستوردا ومنتجا محليا (10% أو 17,5%).

حاليا وفي إطار استمرارية هذا الورش، يقترح مراجعة نسبة رسم الاستيراد المطبقة على بعض الأدوية من خلال تعديل الملاحظات الإضافية للفصل 30 من التعريفة الجمركية ليتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2025.

3-8- رفع نسبة رسم الاستيراد من 10% إلى 17,5% المطبق على الدهون والزيوت النباتية بتلفيف أولي بمحتوى صافي يساوي أو يقل عن 20 كيلوغرام.

بهدف الملاءمة بين نسبة رسم الاستيراد المطبقة على الدهون والزيوت النباتية بتلفيف أولي بمحتوى صافي يساوي أو يقل عن 20 كيلوغرام وتلك المطبقة على الدهون والزيوت النباتية بتلفيف أولي بمحتوى صافي يزيد عن 20 كيلوغرام، يقترح رفع نسبة رسم الاستيراد من 10% إلى 17,5% المطبق على الدهون والزيوت النباتية بتلفيف أولي بمحتوى صافي يساوي أو يقل عن 20 كيلوغرام.

4- الضريبة الداخلية على الاستهلاك

4-1- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على بدائل النيكوتين بدون تبغ

إن التطور الذي عرفته صناعة التبغ المصنع عامة وصناعة منتجات النيكوتين بدون تبغ من تحويل في عادات الاستهلاك، دفعت المصنعين إلى ابتكار وتسويق فئة جديدة من المنتجات البديلة للسجائر التقليدية. ومنتجات

النيكوتين الخالية من التبغ المعنية بهذا الإجراء، تسوق على شكل أكياس من خليط من النيكوتين والأعشاب والمنكهات، بغرض امتصاص النيكوتين عن طريق الفم.

ووفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية والممارسات الدولية، يهدف هذا الإجراء إلى تطبيق ضريبة داخلية على الاستهلاك على منتجات النيكوتين بدون تبغ، من أجل التقنين والحد من استهلاكها، خاصة عند فئة الشباب.

وعليه يقترح تطبيق ضريبة داخلية على الاستهلاك بمقدار 220 درهم لكل 1000 غرام مما يتوافق مع المقدار المطبق حاليا على منتجات التبغ المماثلة.

4-2- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على السجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة

تشير الأبحاث والدراسات السريرية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية أن السجائر الإلكترونية لا تخلو من المخاطر على صحة المستهلكين، وخاصة فئة الشباب. وفقًا لتوصيات منظمة الصحة العالمية واستلهامًا من أفضل الممارسات الدولية، يهدف هذا الإجراء إلى فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على السجائر الإلكترونية ذات الاستخدام الواحد.

المقدار المقترح للضريبة الداخلية على الاستهلاك هو 50 درهم/وحدة.

4-3- إلغاء الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الفحم الحجري والفيول وال الثقيلة المستعملة في إنتاج الطاقة الكهربائية والرفع من مقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على بعض منتجات الطاقة والزفت

بغرض تفعيل الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى حماية البيئة والتخفيف والتكيف مع تغيرات المناخ، يلتزم المغرب بتنفيذ خطة إصلاحية تروم تشجيع الاستثمارات في الطاقات المتجددة، تعزيز النجاعة الطاقية والصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية.

يرتكز تحقيق هذه الأهداف على اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الضريبية التي تندرج في إطار التزامات الحكومة المغربية من أجل تعزيزالقدرة على الصمود والاستدامة، وتشجيع استخدام الطاقات النظيفة، من خلال الإلغاء التدريجي للنفقات الضريبية البنية الحالية.

وفي هذا الصدد، يهدف الإجراء المقترح إلى:

- إلغاء الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الفحم الحجري والفيول وال الثقيلة المستخدمة في إنتاج الطاقة الكهربائية؛
- الرفع من مقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الفحم الحجري وفيول وال الثقيلة والزيوت اللزجة وغيرها والزفت كما يلي:
  - بالنسبة للفحم الحجري: من 6.48 درهم لكل 100 كلغ صافي إلى 12.48 درهم لكل 100 كلغ صافي ؛

- بالنسبة للفيول وال الثقيلة: من 18.24 درهم لكل 100 كلغ إلى 24.24 درهم لكل 100 كلغ؛
- بالنسبة للزفت: من 45 درهم لكل 100 كلغ إلى 51 درهم لكل 100 كلغ ؛
- بالنسبة للزيوت اللزجة وغيرها: من 228 درهم لكل 100 كلغ إلى 234 درهم لكل 100 كلغ.

4-4- توسيع إجبارية تطبيق العلامات الجبائية على منتجات أخرى

ابتداء من سنة 2010، مكنت إلزامية وضع العلامات الجبائية على المشروبات الكحولية وغير الكحولية والتبغ المصنع، من تحسين جودة المراقبة والتحصيل الأمثل للضرائب من طرف الإدارة، كما ساهمت إلزامية وضع العلامات الجبائية في محاربة الغش ومكافحة ظاهرة التهريب مع ضمان إمكانية تتبع المنتجات لحماية أمثل للمستهلك.

وفي هذا الصدد، ولدواعي صحية وضريبية، وكما هو منصوص عليه من قبل منظمة الصحة العالمية التي أوصت بضرورة وضع إطار تشريعي وتنظيمي على المنتجات البديلة لمنتجات التبغ، يقترح توسيع إجبارية تطبيق العلامات الجبائية **على ملحقات التبغ وسوائل تعبئة أو إعادة تعبئة السجائر الالكترونية وبدائل النيكوتين بدون تبغ والسجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة** وذلك بتعديل الفصل 10 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 340-77-1 بتاريخ 9 أكتوبر 1977 كما تم تغييره وتتميمه.

ومن أجل تمكين الفاعليين الاقتصاديين من الامتثال لهذا الإجراء التشريعي، يُقترح دخوله حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير2026.

4-5- إحداث مخالفة تتعلق بعرض الغازوال والوقود الممتاز للاستهلاك بدون وضع العلامة الجبائية

نصت المادة 5 من قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 على إلزامية وضع العلامات الجبائية في الغازوال والوقود الممتاز خلال عرضهم للاستهلاك وذلك بإضافة الفصل 42 مكرر من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-340 بتاريخ 9 أكتوبر 1977 كما تم تغييره وتتميمه.

وتمهيدا لدخول مقتضيات هذا الإجراء حيز التنفيذ، ابتداء من فاتح يناير2025، يقترح إحداث مخالفة متعلقة بعدم الالتزام بتطبيق إلزامية وضع العلامات الجبائية على الغازوال والوقود الممتاز خلال عرضهم للاستهلاك كما هو منصوص عليه في الفصل 42 مكرر السالف الذكر، وذلك بإدخال تعديل على مقتضيات الفصل 56 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 340-77-1 بتاريخ 9 أكتوبر1977 كما تم تغييره وتتميمه.

5- وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على بعض الحيوانات والمنتجات الفلاحية

خلال السنوات الأخيرة، تم تسجيل ارتفاع مستمر لأسعار بغض المواد الغذائية مرتبط بالأساس بتوالي سنوات الجفاف التي أدت إلى عجز مائي حاد وبالتالي ارتفاع كلفة الإنتاج ونقص في بعض المنتجات.

وعليه، ولضمان تموين عادي للسوق المحلي بأثمنة مناسبة، يُقترح وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الحيوانات الحية من فصيلة الأبقار والضأن والماعز والجمال والعِجْلات للإنسال والعجول (Génisses et velles) ولحوم وأحشاء فصيلة الأبقار والضأن والماعز والجمال طازجة أو مبردة أو مجمدة وزيت الزيتون البكر والبكر الممتاز وكذا الأرز الأسمر، وذلك من فاتح يناير إلى غاية 31 ديسمبر 2025 وفي حدود حصة كمية.

6- تخفيض نسبة الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة من 12% إلى 6% على المصنوعات الخشبية المصنفة بالفصل 94 من تعريفة رسوم الاستيراد

يطبق حاليا الرسم المفروض على الاخشاب المستوردة بنسبة 12% على منتجات الخشب المصنفة في الفصل 44 من تعريفة رسوم الاستيراد وكذا الأثاث المصنوع من الخشب والمصنف بالفصل 94 من تعريفة رسوم الاستيراد.

غير أنه، قد لوحظ أن هذا الرسم يطبق على القيمة الإجمالية للأثاث المعني بالرغم من أن قيمة الخشب التي يحتوي عليها هذا الأثاث لا تمثل إلا نسبة قليلة من قيمته، مما يزيد من تكاليف اقتنائه من قبل المستهلكين.

وبالتالي، وبهدف تخفيض سعر الأثاث الذي يحتوي على الخشب، يقترح تخفيض نسبة الرسم المفروض على الاخشاب المستوردة المطبق على الأثاث المصنف بالفصل 94 من تعريفة رسوم الاستيراد إلى 6%.

ب - الضرائب والرسوم ومختلف التدابير الجبائية

في إطار الإصلاحات الهيكلية المتخذة لضمان تمويل السياسات العمومية وتعزيز النمو، تعمل الحكومة على مواصلة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي حدد خارطة طريق السياسة الجبائية للدولة طبقا لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة بتاريخ 3 و4 ماي 2019 بالصخيرات.

حيث أن هذا القانون-الإطار يعد المرجع الوحيد الذي يؤطر السياسة الجبائية للدولة من أجل ضمان الالتقائية مع باقي السياسات العمومية وتعزيز حقوق الخاضعين للضريبة وأمنهم القانوني ومن أجل وضع نظام جبائي مبسط وفعال.

وبعد إصلاح الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة بموجب قوانين المالية لسنوات 2022 و2023 و2024، يعطي مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025 الأولوية لإصلاح الضريبة على الدخل، تطبيقا لتوصيات القانون-الإطار رقم 69.19 السالف الذكر وتجسيدا لالتزامات الحكومية المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي.

كما يتضمن قانون المالية المذكور تدابير جبائية أخرى ترمي على وجه الخصوص إلى:

- تعزيز آليات مكافحة التهرب الضريبي ودمج القطاع غير المهيكل؛
- توضيح بعض الأحكام المتعلقة بواجبات التسجيل؛

- ترشيد وتبسيط قواعد الوعاء والتحصيل المتعلقة بالرسوم شبه الضريبية من خلال إدماج الرسم الخاص المفروض على الإسمنت في المدونة العامة للضرائب.

وتتمثل أهم التدابير الجبائية المقترحة في مشروع هذا القانون المالي للسنة المالية 2025 فيما يلي:

I- تدابير خاصة بالضريبة على الدخل

1- مراجعة الجدول التصاعدي لأسعار الضريبة على الدخل

يندرج إصلاح الضريبة على الدخل في إطار مواصلة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي يهدف أساسا إلى تخفيض العبء الضريبي على الخاضعين للضريبة بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي.

كما يندرج هذا الإصلاح في إطار تنفيذ التزام الحكومة المنصوص عليه في اتفاق أبريل 2024 المتعلق بالحوار الاجتماعي، من أجل تحسين دخول الموظفين والأجراء والمتقاعدين من خلال تخفيض العبء الضريبي عليهم برسم الضريبة على الدخل تبعا لمراجعة الجدول التصاعدي لأسعار هذه الضريبة ابتداء من فاتح يناير 2025.

ولذلك يقترح إدراج التدابير التالية:

- رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 30000 إلى 40000 درهم، مما سيمكن من إعفاء دخول الأجور التي تقل عن 6000 درهم شهريا؛
- مراجعة الشرائح الأخرى للجدول بهدف توسيعها وتخفيض أسعار الضريبة المطبقة عليها، مما سيترتب عنه تخفيض قد يصل إلى 50% من هذه الأسعار؛
- تخفيض سعر الضريبة الهامشي من 38% إلى 37%.

شرائح الدخل الحالية (بالدرهم)	الأسعار الحالية	شرائح الدخل المقترحة (بالدرهم)	الأسعار المقترحة
من 0 إلى 30 000	0%	من 0 إلى 40 000	0%
من 30 001 إلى 50 000	10%	من 40 001 إلى 60 000	10%
من 50 001 إلى 60 000	20%	من 60 001 إلى 80 000	20%
من 60 001 إلى 80 000	30%	من 80 001 إلى 100 000	30%
من 80 001 إلى 180 000	34%	من 100 001 إلى 180 000	34%
ما زاد على 180 000	38%	ما زاد على 180 000	37%

وفي إطار الملاءمة، يقترح كذلك رفع الحد المخصص لتطبيق حجز الضريبة في المنبع على الدخول العقارية من 30000 إلى 40000 درهم.

2- رفع مبلغ الخصم السنوي من الضريبة على الدخل عن الأعباء العائلية

في إطار إصلاح الضريبة على الدخل، يقترح كذلك رفع مبلغ الخصم السنوي من الضريبة على الدخل عن الأعباء العائلية من 360 إلى 500 درهم عن كل شخص يعوله الخاضع للضريبة.

وبالتالي سيتم رفع سقف هذا التخفيض من 2160 درهم إلى 3000 درهم، مع الإبقاء على الاستفادة من هذا التخفيض لفائدة ستة (6) أشخاص يعولهم الخاضع للضريبة.

3- مراجعة شروط إعفاء التعويض عن التدريب

يعفى حاليا طبقا لأحكام المادة 57-16° من المدونة العامة للضرائب، التعويض الشهري الإجمالي في حدود 6.000 درهم عن التدريب المدفوع إلى المتدرب خريج التعليم العالي أو التكوين المهني أو الحاصل على شهادة البكالوريا، من لدن منشآت القطاع الخاص وذلك لمدة 24 شهرا.

يمنح الإعفاء السالف الذكر وفق الشروط التالية:

- يجب أن يكون المتدربون مسجلون بالوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات الخاضعة لأحكام القانون رقم **99-51**؛
- لا يجوز أن يستفيد نفس المتدرب مرتين من الإعفاء المذكور؛
- يجب على المشغل أن يلتزم بالتشغيل النهائي في حدود ما لا يقل عن 60% من المتدربين المذكورين.

في إطار تنفيذ خارطة الطريق لتعزيز التشغيل ومن أجل التغلب على معضلة تفاقم عدد الأشخاص العاطلين عن العمل بدون كفاءات، يقترح توسيع نطاق الاستفادة من الإعفاء المذكور أعلاه ليشمل جميع المتدربين، بالنسبة للتعويض عن التدريب الشهري الإجمالي في حدود 6.000 درهم المدفوع لهؤلاء المتدربين لمدة اثني عشر (12) شهرا.

كما يُقترح أيضا التنصيص على أنه في حالة تشغيل المتدرب في إطار عقد شغل غير محدد المدة، يعفى الأجر الشهري الإجمالي المدفوع لهذا الأخير في حدود عشرة آلاف (10.000) درهم من الضريبة على الدخل لمدة اثني عشر (12) شهرا.

4- تحسين نظام الضريبة على الدخل برسم الدخول العقارية

يخضع حاليا الأشخاص الذاتيون الذين يحصلون على الدخول العقارية التي يساوي أو يفوق مبلغها الإجمالي 120000 درهم للضريبة على الدخل وفق أسعار الجدول التصاعدي، في إطار التصريح بمجموع دخلهم في نهاية السنة بعد استنزال، إن اقتضى الحال، الضريبة التي تم حجزها في المنبع خلال السنة المعنية وفق السعر غير الإبرائي المحدد في 15%.

ومن أجل تحقيق العدالة الجبائية وتبسيط نظام فرض الضريبة المذكور لاسيما بالنسبة للمأجورين والمتقاعدين، يُقترح منح إمكانية اختيار تضريب هذه الدخول حسب السعر الإبرائي المحدد في 20% مع إمكانية الاستفادة من الإعفاء من الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل برسم الدخول العقارية المذكورة.

5- إحداث صنف جديد للدخول الخاضعة للضريبة على الدخل

لا يسمح حاليا نطاق تطبيق الضريبة على الدخل من إخضاع بعض دخول الأشخاص الذاتيين التي لا تندرج في أي صنف من الأصناف الخمسة للدخول والأرباح الخاضعة لهذه الضريبة المشار إليها في المادة 22 من المدونة العامة للضرائب.

ومن أجل تحقيق العدالة الجبائية، يقترح إحداث صنف جديد من الدخول المفروضة عليها الضريبة على الدخل لإخضاع جميع الدخول والأرباح التي لا تندرج ضمن الأصناف الخمسة للدخول السالفة الذكر وذلك طبقا للممارسات الدولية الفضلى.

ويهم هذا الصنف الجديد الدخول التالية:

- الدخول التي تم تقييمها في إطار مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين والتي لم يبرر مصدرها؛
- مكاسب ألعاب الحظ النقدية أو العينية كيفما كانت طبيعتها؛
- الدخول والمكاسب المختلفة المتأتية من العمليات الهادفة إلى تحقيق ربح وغير المدرجة في صنف آخر من أصناف الدخول.

كما يقترح إحداث إلزامية حجز الضريبة من المنبع بالسعر الإبرائي 30% من طرف:

- الأشخاص الذين يدفعون مكاسب ألعاب الحظ السالفة الذكر؛
- وكذا مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها أو أي شخص يتوسط في دفع مكاسب ألعاب الحظ عبر الانترنيت.

6- مراجعة النظام الجبائي المتعلق باسترداد اشتراكات التقاعد التكميلي التي لم يتم خصمها

في إطار ملاءمة النظام الضريبي المطبق على عقود الادخار طويلة الأمد، يقترح للاستفادة من إعفاء الإيرادات الممنوحة عند نهاية عقود التقاعد التكميلي التي لم يتم خصم اشتراكاتها التنصيص على أن تبرم هذه العقود لمدة لا تقل عن ثمان (8) سنوات.

ويقترح كذلك توضيح كيفيات فرض الضريبة على الإيرادات المتعلقة بالعقود المذكورة وتلك المتعلقة بعقود التأمين على الحياة أو الرسملة، الممنوحة قبل انصرام مدة ثمان (8) سنوات.

كما يقترح التنصيص على أنه في حالة وفاة أو عجز الشخص المعني، لا يعتد بالأجل المذكور على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة لبعض مخططات الادخار طويلة الأمد.

7- توضيح مبدأ فرض الضريبة على الأرباح العقارية المحققة في إطار مسطرة نزع الملكية عن طريق الاعتداء المادي

في إطار توضيح وتحسين مقروئية النصوص الجبائية من أجل تقليص الاختلاف في تأويلها، يقترح توضيح مبدأ فرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية المحققة على إثر نزع الملكية عن طريق الاعتداء المادي أو عن طريق أي نقل للملكية بمقتضى قرار قضائي حائز على قوة الشيء المقضي به.

ويهدف هذا التدبير إلى تكريس مبدأ العدالة الجبائية في حالة نقل ملكية عقار، كيفما كانت مسطرة هذا النقل (تعاقدي أو عن طريق القضاء)، وذلك لتجنب الاختلافات في التأويل والمنازعات.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نقل الملكية بمقتضى قرار قضائي يشمل، بالإضافة إلى نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وعن طريق الاعتداء المادي، حالات أخرى كالشفعة وبيع الصفقة والبيع بالمزاد العلني (الحجز والخروج من الملكية المشتركة) وغيرها.

وعلاوة على ذلك، يقترح إحداث إلزامية الحجز من المنبع للضريبة على التعويضات الممنوحة في هذا الإطار من طرف الهيئة التي تتدخل في أداء هذه التعويضات مع إمكانية استنزال المبلغ المحجوز في المنبع من الضريبة المستحقة ومع الحق في الاسترجاع.

II- تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة

1. إعفاء مؤقت من الضريبة على القيمة المضافة على عمليات استيراد بعض الحيوانات الحية والمنتجات الفلاحية

لقد ترتب عن الزيادة الملاحظة في أسعار بعض المنتجات الغذائية في السنوات الأخيرة بسبب العجز الحاد في المياه جراء الجفاف، زيادة في تكاليف الإنتاج وندرة بعض المنتجات.

ومن أجل ضمان الإمداد العادي للسوق الوطنية بالمنتوجات بأسعار مناسبة، يقترح إدراج تدبير مؤقت، برسم سنة 2025، للتنصيص على إعفاء عمليات استيراد بعض الحيوانات الحية والمنتجات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة.

ويهم هذا الإعفاء الحيوانات والمنتجات التالية:

- الحيوانات الحية من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال ؛
- العِجْلات للإنسال والعجول (**velles reproductrices et génisses**) ؛

- لحوم فصيلة الأبقار و الأغنام والماعز طازجة أو مبردة أو مجمدة ؛
- الأرز الأسمر المستورد من طرف المصنعين التابعين للقطاع ؛
- زيت الزيتون البكر والبكر الممتاز.

2. الرفع من الحد الأدنى لحصيلة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة لميزانيات الجماعات الترابية

في إطار تنزيل احكام القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي والهادفة إلى مساهمة جبايات الدولة في تعزيز التنمية الترابية وتحقيق العدالة المجالية ومن أجل تحسين موارد الجماعات الترابية، يقترح الرفع من الحد الأدنى لحصيلة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة لميزانيات الجماعات الترابية من 30% إلى 32%.

III- تدابير خاصة بواجبات التسجيل

1- توضيح النظام الجبائي المطبق على عقود الكراء التي تفوق مدتها 10 سنوات

يخضع حاليا الإيجار الحكري أو ما يسمى الكراء الطويل الأمد وجوبا لإجراء التسجيل بتعريفة 6% تطبق على أساس يعادل 20 مرة الثمن السنوي.

من أجل ضمان تطبيق هذا التدبير وتفادي الاختلاف في التفسير الملاحظ على المستوى العملي، يقترح تعويض عبارة "**الإيجار الحكري**" "**بالإيجار الذي تفوق مدته 10 سنوات**"، وذلك في إطار تعزيز علاقات الثقة بين الإدارة الجبائية والمرتفقين من خلال توضيح وتحسين مقروئية النصوص الجبائية.

2- إحداث غرامة تطبق على المهنيين المكلفين بالقيام بإجراء التسجيل بطريقة إلكترونية

تنص حاليا المدونة العامة للضرائب على إلزام الموثقين والعدول والخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين بالقيام بإجراء التسجيل بطريقة إلكترونية.

من أجل تامين المعلومات المدلى بها من طرف المهنيين المكلفين بالقيام بإجراء التسجيل بطريقة إلكترونية، يقترح إحداث غرامة قدرها 10 000 درهم تطبق على المهنيين المذكورين في حالة عدم الإدلاء بالمعلومات الإجبارية أو الإدلاء بمعلومات خاطئة أو في حالة عدم توجيه العقد أو الاتفاق المسجل بطريقة إلكترونية.

3- إحداث الزامية الموثقين بتوجيه العقود حاملة للتوقيع الإلكتروني

تنص حاليا المدونة العامة للضرائب على الزامية الموثقين بتقديم سجلات التحصين إلى مكتب التسجيل قصد التأشير عليها وبتوجيه نسخة من العقود بطريقة إلكترونية.

على غرار مسطرة التقييد في السجلات العقارية لدى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية التي تنص على أن تكون الوثيقة الموجهة حاملة لتوقيع إلكتروني مؤمن، يقترح إحداث الزامية الموثقين بتوجيه العقود بطريقة إلكترونية إلى الإدارة الجبائية تكون حاملة للتوقيع الإلكتروني.

وفي حالة عدم احترام هذا الالتزام، يقترح إحداث غرامة قدرها 50000 درهم.

4- منع المحافظين على الملكية العقارية تسلم العقود غير المرفقة بشهادة مسلمة من طرف إدارة الضرائب تثبت القيام بإجراء التسجيل

لا يجوز حاليا للمحافظين على الملكية العقارية أن يتسلموا قصد القيام بإجراء التحفيظ أو التقييد في السجلات العقارية العقود التي لم تخضع لإجراء التسجيل مسبقا لدى إدارة الضرائب برسم واجبات التسجيل والتمبر.

من أجل تسهيل مراقبة القيام بهذا الإجراء بالنسبة للعقود التي يتم تقديمها إلى المحافظة العقارية، يقترح منع المحافظين على الملكية العقارية تسلم العقود غير المرفقة بشهادة تسجيل هذا العقد مسلمة حسب نموذج تعده الإدارة تمكن المحافظ من التأكد من إتمام إجراءات التسجيل وأداء الواجبات المتعلقة به.

5- تكريس الإعفاء من واجبات التسجيل المتعلقة بعمليات تفويت الملكية بغير عوض للعقارات لفائدة أسر شهداء الأمة ومعطوبي العمليات العسكرية والعسكريين المحتجزين سابقا

في إطار تفعيل التعليمات الملكية السامية لتسوية الوضعية القانونية للعقارات الممنوحة لأسر شهداء الأمة ومعطوبي العمليات العسكرية والعسكريين المحتجزين سابقا، يُقترح تكريس الإعفاء من واجبات التسجيل المتعلقة بالعقود المثبتة لعمليات تفويت العقارات المذكورة لفائدة هؤلاء الأشخاص.

IV- تدابير مشتركة

1- نظام جبائي تحفيزي لفائدة تمثيلية الفيفا في المغرب

في إطار مواكبة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) من أجل إقامة مكتب جهوي دائم في الرباط ومن أجل دعم تنمية أنشطته في المغرب والجهة، يُقترح إحداث نظام جبائي تحفيزي لفائدة تمثيليات الفيفا في المغرب، برسم جميع أنشطتها وعملياتها المنجزة طبقا لنظامه الأساسي.

وفي هذا الصدد، يُقترح منح تمثيليات الفيفا في المغرب الإعفاء من الضريبة على الشركات والضريبة على دخول الأجور والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل والتمبر، كما يلي:

- الإعفاء الكلي الدائم من الضريبة على الشركات لفائدة تمثيليات الفيفا في المغرب المحدثة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، برسم مجموع أنشطتها أو عملياتها المطابقة للغرض المحدد في نظامه الأساسي؛
- الإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها فيما يخص العوائد الموزعة من قبل تمثيليات الفيفا في المغرب لفائدة الفيفا أو إحدى المؤسسات التابعة لها؛
- الإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المدفوعة من قبل تمثيليات الفيفا في المغرب لفائدة الفيفا أو إحدى المؤسسات التابعة لها غير المقيمة؛

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد لجميع السلع والمعدات والبضائع والخدمات المقتناة وكذا العمليات المنجزة من طرف تمثيليات الفيفا في المغرب، طبقا للغرض المحدد في نظامه الأساسي؛
- الإعفاء من واجبات التسجيل والتمبر بالنسبة لجميع عقود تمثيليات الفيفا في المغرب بما في ذلك، إن اقتضى الحال، وثائق الإقامة الصادرة لممثلي الفيفا ومستخدمي تمثيليات الفيفا في المغرب؛
- إعفاء مستخدمي تمثيليات الفيفا في المغرب الذين لا يتوفرون على الجنسية المغربية من الضريبة على الدخل برسم دخول الأجور والدخول المعتبرة في حكمها.

2- إدراج شركات المحاصة التي تضم أكثر من خمس شركاء أو تضم على الأقل شخص اعتباري في نطاق فرض الضريبة على الشركات

تستثنى حاليا من نطاق تطبيق الضريبة على الشركات، شركات المحاصة التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية ما لم تختر الخضوع لهذه الضريبة بشكل لا رجعة فيه. يتعين على الشركاء الأعضاء إدراج نصيبهم في نتيجة هذه الشركات في إقرارهم الخاص المتعلق بالضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات حسب إذا تعلق الأمر بشخص ذاتي أو اعتباري.

في إطار ترشيد الأنظمة الجبائية، يقترح إخضاع جميع شركات المحاصة التي تضم أكثر من خمسة (5) شركاء أشخاصا ذاتيين وكذا تلك التي تضم على الأقل شخص معنوي، وجوبا للضريبة على الشركات.

يُقترح كذلك التنصيص على أن شركات المحاصة الأخرى غير الخاضعة للضريبة على الشركات مطالبة بمسك محاسبة وأنه يتعين على شركائها إرفاق إقرارهم السنوي بمجموع الدخل بالوثائق المحاسبية لهذه الشركات التي تمكن من تحديد حصتهم في النتيجة الصافية التي حققتها هذه الشركات.

ومن ناحية أخرى وفي إطار الملاءمة، يقترح إدراج المجموعات ذات النفع الاقتصادي في نطاق تطبيق الضريبة على الشركات مع توضيح أنه تفرض الضريبة باسم الأشخاص أعضاء المجموعات المذكورة في حدود حصصهم في الحصيلة الصافية لهذه المجموعات.

3- توضيح الآثار القانونية للتبليغ بطريقة إلكترونية

تنص حاليا أحكام المادة II-219 من المدونة العامة للضرائب على أنه يمكن مباشرة عملية التبليغ بالطريقة الإلكترونية " **بشكل مواز**" في العنوان الإلكتروني المدلى به للإدارة الجبائية من طرف الملزم. غير أن عبارة " **بشكل مواز**" السالفة الذكر تؤدي إلى اختلاف في التأويل يجعل من التبليغ الإلكتروني **وسيلة تبليغ ثانوية** يمكن اعتمادها إلى جانب التبليغ المعتاد.

ولتفادي أي اختلاف في التأويل، يُقترح توضيح النص الحالي بحذف عبارة " **بشكل مواز**" والتنصيص على أنه بالإضافة إلى كيفيات التبليغ المعتادة، يمكن إجراء عملية التبليغ بالطريقة الإلكترونية، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وأن هذا التبليغ بالطريقة الإلكترونية ينتج عنه نفس الآثار القانونية للتبليغ المعتاد.

كما يقترح أيضا حذف الإحالة على النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة X-145 من المدونة العامة للضرائب، الذي يجب أن يحدد كيفيات التوفر على عنوان إلكتروني لدى مقدمي خدمات الثقة، نظرا لأن القانون رقم 20-43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ومرسوم تطبيقه رقم 2.22.687 قد سبق أن حددا هذه الكيفيات.

4- تأطير مسطرة إبرام اتفاق ودي بين الإدارة والملزمين خلال المساطر الجبائية

في إطار تعزيز علاقة الثقة بين الإدارة الجبائية والملزمين كما أوصى به القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، يُقترح إحداث إطار قانوني واضح من أجل إبرام اتفاقات ودية بين الإدارة الجبائية والملزمين.

وينص هذا الإطار القانوني على أن الاتفاق الودي المبرم نهائي ولا رجعة فيه ولا يمكن أن يتعلق إلا بالمسائل الواقعية التي تخص عناصر فرض الضريبة التي تم تقييمها من طرف الإدارة. وبالتالي تستثنى المسائل القانونية من نطاق تطبيق هذا الاتفاق.

كما يُقترح توضيح كيفية إبرام هذا الاتفاق وكذا آثاره القانونية.

V- إدماج الرسوم شبه الضريبية في المدونة العامة للضرائب

إدماج الأحكام المنظمة للرسم الخاص المفروض على الإسمنت في المدونة العامة للضرائب

لقد تم إحداث الرسم الخاص المفروض على الإسمنت المنتج محليًا أو حين الاستيراد بموجب المادة 12 من قانون المالية للسنة المالية 2002. وحدد السعر الأصلي لهذا الرسم في 0,05 درهم للكيلوغرام من الإسمنت وتم رفعه إلى 0,10 و0,15 درهم على التوالي بموجب المادة 18 من قانون المالية لسنة 2004 والمادة 10 من قانون المالية لسنة 2012.

وفي إطار تنزيل أهداف القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامية إلى ترشيد وتبسيط قواعد الوعاء والتحصيل المتعلقة بالرسوم شبه الضريبية، يُقترح إدماج الأحكام المنظمة للرسم الخاص المفروض على الإسمنت في المدونة العامة للضرائب.

ويهدف هذا التدبير إلى:

- تكليف إدارة الضرائب بتدبير هذا الرسم فيما يخص الإسمنت المنتج محليا وتكليف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بتدبير هذا الرسم فيما يخص الإسمنت المستورد؛
- تطبيق قواعد التحصيل والمراقبة والمنازعات والجزاءات والتقادم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب على الرسم المفروض على الإسمنت المنتج محليا؛
- تطبيق القواعد الخاصة بالرسوم الجمركية فيما يتعلق بتصفية واستيفاء الرسم على الإسمنت المستورد ومعاينة المخالفات وتطبيق الجزاءات وإجراء المتابعات.

II. مقتضيات مختلفة

أ - إلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام

يرمي هذا التدبير الى الغاء اعتمادات الأداء فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2024 التي لم تكن، الى تاريخ 31 ديسمبر 2024، محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها ، ولا يطبق هذا الالغاء على اعتمادات الأداء برسم نفس السنة لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة.

لا يطبق سقف 30%، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة ، المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها.

ويرمي أيضا هذا التدبير إلى إلغاء، بقوة القانون، اعتمادات الاستثمار المرحلة والمتعلقة:

- بالصفقات المنتهية الإنجاز و تلغى كذلك الالتزامات المتعلقة بهذه الاعتمادات؛
- بالمشاريع المنتهية الإنجاز المستفيدة من أموال المساعدة.

ب-إحداث مناصب مالية

يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2025 إحداث 28.906 منصبا ماليا، موزعة على الوزارات والمؤسسات وفق الجدول المتضمن بمشروع قانون المالية، منها 500 منصبا ماليا لفائدة رئيس الحكومة المؤهل لتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات، وتخصص 200 من هذه المناصب المالية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

- بالإضافة الى ذلك، يقترح تخصيص 600 منصبا ماليا لتسوية وضعية الموظفين التابعين لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الحاصلين على شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها لها، الذين اجتازوا بنجاح مباراة ولوج هيئة الأساتذة الباحثين في التربية والتكوين، وذلك تطبيقا لاتفاق 26 دجنبر 2023 بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية.

  وبالموازاة مع ذلك، تحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بهذه الوزارة والمطابقة لوضعيتهم قبل التسوية المذكورة.

وبالإضافة الى ذلك، و في إطار تنزيل اصلاح حكامة المنظومة الصحية يقترح:

- استمرار الموظفون المرسمون والمتدربون وكذا المستخدمون المتعاقدون العاملون بالمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة والذين يتم نقلهم تلقائيا لدى المجموعات الصحية الترابية، عملا بأحكام القانون رقم 08.22 المحدث لها، في تقاضي أجورهم من الميزانية العامة، إلى غاية 31 ديسمبر من السنة المالية التي سيتم خلالها نقلهم.ولهذا الغرض، تظل المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر مفتوحة إلى غاية التاريخ

المذكور. ويتم، ابتداء من فاتح يناير من السنة المالية الموالية، تحمل المعنيين بالأمر من قبل المجموعة الصحية المنقولين إليها وحذف المناصب المالية المذكورة.

- استمرار الموظفون المرسمون والمتدربون التابعون للمركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم والمراكز الجهوية لتحاقن الدم وبنوك الدم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة والذين يتم نقلهم تلقائيا لدى الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، عملا بأحكام القانون رقم 11.22 المحدث لها، في تقاضي أجورهم من الميزانية العامة، إلى غاية 31 ديسمبر من السنة المالية التي تم خلالها نقلهم. ولهذا الغرض، تظل المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر مفتوحة إلى غاية التاريخ المذكور. ويتم، ابتداء من فاتح يناير من السنة المالية الموالية، تحمل المعنيين بالأمر من قبل الوكالة وحذف المناصب المالية المذكورة.

- استمرار الموظفون المرسمون والمتدربون الذين يمارسون مهامهم بمديرية الأدوية والصيدلة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة، والذين يتم إلحاقهم تلقائيا لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، عملا بأحكام القانون رقم 10.22 المحدث لها، في تقاضي أجورهم من الميزانية العامة إلى غاية 31 ديسمبر من السنة المالية التي سيتم خلالها إلحاقهم. ولهذا الغرض، تظل المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر مفتوحة إلى غاية التاريخ المذكور. ويتم تحمل المعنيين بالأمر من قبل هذه الوكالة ابتداء من فاتح يناير من السنة المالية الموالية. وتحذف المناصب المالية المذكورة ابتداء من تاريخ إدماج المعنيين بالأمر لدى هذه الوكالة.

- علاوة على هذه المناصب يقترح إحداث 16.000 منصبا لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين منها 14.000 منصبا ماليا لتوظيف الأساتذة و2.000 منصب مالي لتوظيف أطر الدعم التربوي و الاداري على مستوى المؤسسات التعليمية.

ج- منح ترخيص في موضوع حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد

يقترح احتفاظ إدارة الدفاع الوطني بالمناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد لمدة ثمانية عشر (18) شهرا ابتداء من تاريخ شغور المنصب المالي.

د- التدبير الفعال لنفقات الاستثمار

في إطار السياسة الاستباقية التي تنهجها الحكومة لتدبير أنجع للمالية العمومية، وترشيد نفقات الاستثمار، يؤذن للحكومة، خلال السنة المالية 2025، بتطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة وتحدد نسبة الاحتياطات للاعتمادات المذكورة في 15%.

هـ- التأهيل والمصادقة

1- التأهيل

1-1- في مجال فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية 2025

يهدف التأهيل المقترح في إطار أحكام مشروع قانون المالية إلى الترخيص للحكومة بفتح اعتمادات إضافية، بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2025، لتلبية الحاجيات المستعجلة أو غير المتوقعة أثناء إعداد الميزانية.

يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه.

وتعرض هذه المراسيم، على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

1-2- في مجال إحداث مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية 2025

يهدف هذا الإجراء إلى الترخيص للحكومة بأن تحدث، بمقتضى مراسيم، مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة، خلال السنة المالية 2025.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

1-3- في مجال إحداث حسابات خصوصية للخزينة خلال السنة المالية 2025

يهدف هذا المقترح إلى الترخيص للحكومة قصد إحداث حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2025، وذلك في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة.

يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

2- المصادقة

يهدف هذا التدبير إلى المصادقة على المرسوم رقم 2.24.468 الصادر في 23 من ذي القعدة 1445 (فاتح يونيو 2024) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة المتخذ تطبيقا للمادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والمادة 20 من قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

مكن هذا المرسوم من فتح اعتمادات إضافية غير متوقعة في إطار قانون المالية لسنة 2024 والتي تكتسي طابعا ملحا وضروريا وترتبط هذه الإعتمادات ب:

1- دعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لتحسين وضعيتها المالية والمساهمة في تمويل مشاريعها الاستراتيجية؛
2- تغطية النفقات الإضافية الناتجة عن الحوار الاجتماعي موضوع الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين.

وتتوزع هذه الاعتمادات التي تبلغ 14 مليار درهم كما يلي :

- **4 ملايير درهم** لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم سنة 2024 في إطار تفعيل التزامات الدولة المنصوص عليها في البروتوكول الاتفاقي الممهد لعقد البرنامج 2023-2027؛
- **3,5 مليار درهم** لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لتعزيز مواردها الذاتية والرفع من رأسمالها؛
- **6,5 مليار درهم** لفائدة فصل نفقات الموظفين من أجل تفعيل التزامات الحكومة المرتبطة بنتائج الحوار الاجتماعي، برسم سنة 2024.

و-مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

1- إحداث

- **إحداث مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى " المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية " التابع لوزارة العدل.**

يهدف هذا التدبير الى إحداث مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى " المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية " وذلك من اجل المساهمة في انجاز استراتيجية الوزارة في مجال التكوين وتطوير الرأسمال البشري وضمان التكوين الأساسي والمستمر والتخصصي إضافة الى تكوين المنتسبين للمهن القانونية والقضائية .

2- حذف

- **حذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "المركب الرياضي محمد الخامس الدار البيضاء والقاعدة البحرية بالمحمدية" التابع لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.**

يهدف هذا التدبير الى حذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المذكور، وذلك بعد توقيع الملحق 4 للاتفاقية المتعلقة بتدبير واستغلال المنشآت والملاعب الرياضية من لدن الشركة الوطنية لانجاز وتدبير المنشآت الرياضية (SONARGES) والتي تم بموجبه إسناد عملية تدبير وإدارة المنشآت الرياضية التابعة للمركب الرياضي محمد الخامس الدار البيضاء والقاعدة البحرية بالمحمدية لهذه الشركة.

ز- الحسابات الخصوصية للخزينة

1- تغيير

- **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى"صندوق النهوض بتشغيل الشباب"**

يهدف هذا الإجراء إلى تعديل الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى"صندوق النهوض بتشغيل الشباب" وذلك من أجل تمكين:

- المتدربين الذين لا يتوفرون على شهادات، من الإمتيازات ، ووفق الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 16-93-1 الصادر في 29 من رمضان 1413 (23 مارس 1993) المتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد تأهيلهم لممارسة مهنة من المهن، شريطة ان لاتتجاوز مدة التدريب اثني عشر (12) شهرا غير قابلة للتجديد ؛
- هذه الفئة من المتدربين التي يتم تشغيلها بصفة نهائية من الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها القانون المذكور لمدة إضافية مدتها اثني عشر (12) شهرا .

◄ **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن"**

يهدف هذا الإجراء إلى تمكين هذا الحساب من تحمل النفقات المتعلقة بالنقل المدرسي ، وذلك بهدف تعزيز جهود الأطراف المتدخلة للحد من نسبة الهدرالمدرسي والمساهمة في تحسين جودة خدمة النقل المدرسي.

◄ **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص لدعم المحاكم"**

يهدف هذا الإجراء إلى تمكين هذا الحساب من تحمل النفقات المتعلقة ب:

- المبالغ المدفوعة، في إطار اتفاقي، لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل تمكينه من إنجاز بعض المشاريع موضوع اتفاقيات شراكة؛
- النفقات المتعلقة بأجرة المفوضين القضائيين وذلك بعد التوقيع على القرار المشترك الذي يمكن المفوضين القضائيين من تحصيل الديون العمومية؛
- المبالغ المدفوعة إلى الميزانية العامة.

◄ **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الوطني للعمل الثقافي"**

يهدف هذا الإجراء إلى تمكين هذا الحساب من حصيلة الموارد المتعلقة بتوزيع الأفلام السينمائية داخل فضاءات المراكز الثقافية، وذلك من أجل تقوية تدخلاته في مجال العمل الثقافي .

◄ **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري"**

بعد إدماج الأحكام المنظمة للرسم الخاص المفروض على الإسمنت في المدونة العامة للضرائب ، والذي ترصد حصيلته إلى الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى"صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري"، يقترح تغيير هذا الحساب على مستوى الجانب الدائن و المدين وذلك للملائمة مع دمج الرسم المذكور في المدونة العامة للضرائب.

◄ **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص لدعم إدارة ومؤسسات السجون"**

يهدف هذا الإجراء إلى تعديل الجانب المدين للحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى « الصندوق الخاص لدعم إدارة ومؤسسات السجون " وذلك من اجل تمكينه من تحمل النفقات المرتبطة بمساهمات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في إنجاز بعض المشاريع المتعلقة بقطاع السجون بالتعاون مع شركائها، من خلال التنصيص على المبالغ المدفوعة، في إطار اتفاقي، لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.

2- إعادة ترتيب

◄ **إعادة ترتيب الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى " الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية "**

يهدف هذا الإجراء إلى إعادة تصنيف الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى " الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية "على مستوى فئة حسابات العمليات النقدية ، وذلك لملاءمته مع مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية والذي ينص على أنه تعتبر دائنة على الدوام أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.

الملاحق

لائحـة الملاحق

ملحق رقم1 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

ملحق رقم 2 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

ملحق رقم 3 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

ملحق رقم 1:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير			الاستثمار		المجموع الإجمالي
	الموظفون و الأعوان (1)	المعدات و النفقات المختلفة (2)	المجموع (1)+(2)	اعتمادات الأداء (3)	اعتمادات الالتزام 2023 وما يليها	(1)+(2)+(3)
جلالة الملك	26 292 000	517 164 000	543 456 000	-	-	543 456 000
البلاط الملكي	621 186 000	1 542 183 000	2 163 369 000	131 608 000	-	2 294 977 000
مجلس النواب	476 659 000	147 897 000	624 556 000	20 000 000	20 000 000	644 556 000
مجلس المستشارين	337 699 000	137 180 000	474 879 000	25 000 000	10 000 000	499 879 000
رئيس الحكومة	185 490 000	746 665 000	932 155 000	771 715 000	7 000 000	1 703 870 000
المحاكم المالية	443 270 000	96 530 000	539 800 000	80 000 000	20 000 000	619 800 000
وزارة العدل	3 431 531 000	352 788 000	3 784 319 000	420 550 000	220 000 000	4 204 869 000
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	2 922 325 000	1 562 398 000	4 484 723 000	467 000 000	50 000 000	4 951 723 000
وزارة الداخلية	35 880 118 000	4 513 154 000	40 393 272 000	4 549 093 000	4 442 791 000	44 942 365 000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	9 737 393 000	4 896 645 000	14 634 038 000	1 799 080 000	930 000 000	16 433 118 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	47 409 103 000	31 938 788 000	79 347 891 000	8 298 264 000	4 888 000 000	87 646 155 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	15 805 709 000	7 770 000 000	23 575 709 000	9 000 000 000	9 000 000 000	32 575 709 000
وزارة الاقتصاد والمالية	4 740 889 000	657 527 000	5 398 416 000	195 493 000	108 831 000	5 593 909 000
وزارة الاقتصاد والمالية -التكاليف المشتركة	-	-	48 112 000 000	43 602 000 000	-	91 714 000 000
وزارة الاقتصاد والمالية -التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	-	-	9 668 342 000	-	-	9 668 342 000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	312 377 000	265 225 000	577 602 000	2 069 708 000	56 500 000	2 647 310 000
الأمانة العامة للحكومة	113 049 000	31 668 000	144 717 000	10 500 000	-	155 217 000
وزارة التجهيز والماء	1 095 071 000	665 849 000	1 760 920 000	17 549 806 000	37 927 606 000	19 310 726 000
وزارة النقل واللوجيستيك	216 793 000	129 290 000	346 083 000	1 771 184 000	8 000 000	2 117 267 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	1 063 581 000	3 654 516 000	4 718 097 000	15 581 412 000	7 003 151 000	20 299 509 000
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 350 616 000	4 302 950 000	5 653 566 000	1 030 239 000	900 000 000	6 683 805 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	33 745 000	353 710 000	387 455 000	3 471 213 000	2 000 000	3 858 668 000
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	260 581 000	345 921 000	606 502 000	178 790 000	20 000 000	785 292 000
وزارة الصناعة والتجارة	268 396 000	392 006 000	660 402 000	1 606 686 000	120 000 000	2 267 088 000
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	908 764 000	2 469 715 000	3 378 479 000	2 170 741 000	515 000 000	5 549 220 000
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	377 017 000	1 407 614 000	1 784 631 000	676 200 000	110 500 000	2 460 831 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	45 337 000	39 144 000	84 481 000	12 063 000	-	96 544 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	98 752 000	143 334 000	242 086 000	1 779 225 000	-	2 021 311 000
إدارة الدفاع الوطني	45 356 000 000	7 632 010 000	52 988 010 000	5 771 690 000	4 050 000 000	58 759 700 000
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	84 375 000	84 690 000	169 065 000	9 873 000	3 000 000	178 938 000
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	-	-	2 700 000 000	-	-	2 700 000 000
المندوبية السامية للتخطيط	403 390 000	190 773 000	594 163 000	23 612 000	12 000 000	617 775 000

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير			الاستثمار		المجموع الإجمالي
	الموظفون و الأعوان (1)	المعدات و النفقات المختلفة (2)	المجموع (1)+(2)	اعتمادات الأداء (3)	اعتمادات الالتزام 2023 وما يليها	(1)+(2)+(3)
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	425 076 000	883 682 000	1 308 758 000	4 636 935 000	166 500 000	5 945 693 000
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	102 624 000	705 000 000	807 624 000	295 000 000	-	1 102 624 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	2 303 531 000	1 036 303 000	3 339 834 000	200 000 000	400 000 000	3 539 834 000
المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	83 245 000	48 460 000	131 705 000	14 000 000	-	145 705 000
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	3 133 400 000	422 565 000	3 555 965 000	264 850 000	-	3 820 815 000
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	102 496 000	90 430 000	192 926 000	14 000 000	-	206 926 000
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	114 801 000	46 350 000	161 151 000	28 828 000	21 000 000	189 979 000
المجموع الاجمالي	**180 270 681 000**	**80 220 124 000**	**320 971 147 000**	**128 526 358 000**	**71 011 879 000**	**449 497 505 000**

ملحق رقم 2:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025

- بالدرهم-

آمر بالصرف	نفقات الاستغلال	نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء)		مجموع اعتمادات الأداء
	اعتمادات الأداء	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام 2023 وما يليها	
رئيس الحكومة	18 000 000	-	-	18 000 000
وزارة العدل	900 000	-	-	900 000
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	20 000 000	-	-	20 000 000
وزارة الداخلية	80 000 000	-	-	80 000 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	37 000 000	8 000 000	-	45 000 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	785 250 000	84 000 000	-	869 250 000
وزارة الاقتصاد والمالية	105 000 000	9 000 000	-	114 000 000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	16 175 000	3 773 000	-	19 948 000
الأمانة العامة للحكومة	24 000 000	-	-	24 000 000
وزارة التجهيز والماء	102 000 000	67 800 000	64 000 000	169 800 000
وزارة النقل واللوجيستيك	18 500 000	49 500 000	32 000 000	68 000 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	72 850 000	25 110 000	1 000 000	97 960 000
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20 500 000	-	-	20 500 000
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	6 950 000	4 260 000	-	11 210 000
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	21 140 000	13 110 000	-	34 250 000
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	400 000	200 000	-	600 000
إدارة الدفاع الوطني	362 474 000	3 000 000	-	365 474 000
المندوبية السامية للتخطيط	19 751 000	8 700 000	-	28 451 000
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	16 654 000	7 000 000	-	23 654 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5 500 000	-	-	5 500 000
المجموع الإجمالي	**1 733 044 000**	**283 453 000**	**97 000 000**	**2 016 497 000**

ملحق رقم 3 :

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور

خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025
(1/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2025
حسابات متعددة الآمرين بالصرف	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90 000 000
	الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	-
	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الإحتياطية	5 000 000
	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	888 000 000
	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	2 914 000 000
رئيس الحكومة	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	200 000 000
	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 600 000 000
	صندوق التأهيل الإجتماعي	10 000 000
	صندوق إنعاش الاستثمارات	3 353 000 000
وزارة العدل	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	400 000 000
	صندوق التكافل العائلي	-
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	25 000 000
وزارة الداخلية	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	51 264 496 000
	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200 000 000
	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	9 000 000 000
	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1 500 000 000
	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30 000 000
	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	463 927 000
	صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	1 700 000 000
	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	500 000 000
	صندوق التضامن بين الجهات	1 000 000 000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	70 000 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800 000 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1 000 000 000
وزارة الاقتصاد والمالية	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 500 000 000
	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80 000 000
	مرصدات المصالح المالية	350 000 000
	صندوق الاصلاح الزراعي	5 000 000
	الصندوق الخاص بالزكاة	-
	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	600 000 000
	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	600 000 000
	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	143 000
	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	36 072 236 000
	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	-
	صندوق محاربة الغش الجمركي	800 000 000
	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360 000 000
	صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	-

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025
(2/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2025
وزارة الاقتصاد والمالية	الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	-
	الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	15 000 000 000
وزارة التجهيز والماء	الصندوق الخاص بالطرق	3 000 000 000
	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي	16 000 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	صندوق التنمية الفلاحية	4 200 000 000
	صندوق تنمية الصيد البحري	60 000 000
	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	1 100 000 000
	الصندوق الوطني الغابوي	750 000 000
	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	30 000 000
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150 000 000
	صندوق التنمية الطاقية	-
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	60 000 000
	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	370 000 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	1 720 000 000
إدارة الدفاع الوطني	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200 000 000
	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	50 000 000
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	5 720 000 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	الصندوق الخاص لدعم إدارة ومؤسسات السجون	150 000 000
مجموع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		**150 956 802 000**

حسابات النفقات من المخصصات

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2025
رئيس الحكومة	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	-
إدارة الدفاع الوطني	اقتناء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع	10 800 000 000
	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	-
المندوبية السامية للتخطيط	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	500 000
مجموع حسابات النفقات من المخصصات		**10 800 500 000**

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم

مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب X

www.x.com/financesmaroc

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma